العلة اللغوية عند ابن جنى

فى ضوء علم اللغة الحديث

دكتور/

ممدوح إبراهيم محمود محمد

مدرس أصول اللغة بالكلية

لجنة التحكيم

أ.د. فتحي أنور عبد المجيد الدابولي — لجنة علمية دائمة

أ.د. حسن سيد فرغلي — لجنة علمية محكمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله أهل الحمد ومستحقه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في إبـداع خلقه ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله ـ ﷺ ـ وعلى آله وأصحابه الشاهدين بصدقه ما سـح سحاب بوابله وودقه .

وبعـد ،،،

فإن أفضل ما رغب فيه الراغب ، وتعلق به الطالب معرفة لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم ، وورد بها حديث الرسول الكريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ .

فعلم العربيّة من أجلّ العلوم فائدة ، وأفضلها عائدة ، وحكمة وافرة جمة ومعرفته تفـضي إلى معرفة العلوم المهمة ، فباللغة نثرت الجواهر ، ولولاها ذهبت الآداب .

ولما كانت اللغاتِ من أعظم شعائر الأمـم التي بها يتميزون ، كما قال شـيخ الإسـلام ابن تيمية [١] إذ هي صورة وجود الأمة بأفكارها ومعانيها،وحقائق نفوسها،وجودا متميزا بخصائصه فهي قومية الفكر ، تتحد بها الأمة في صور التفكير وأساليب أخذ المعنى مـن المـادة ، والدقـة في تركيب اللغة دليل على دقة الملكات في أهلها ، وعمقها هو عمق الروح ودليل الحس علـى ميـل الأمة إلى التفكير والبحث عن الأسباب والعلل . [٢] رأيت أن أكتب بحثا في هذه اللغـة الـشريفة اللطيفة ، استكشف من خلاله حكمة العرب في لغتها وعللها ، وما ذلك إلا لأن فحصة اللغة وقوفها لا يمكن أن تتم أو تظهر إلا عن طريق معرفة نظمها وأسرارها التي روعيت فيها ، والإلمام بمبادئهـا وعللها التي يحملها أسلوبها البارع . فبدون معرفة هذه العلل والمبادئ لا يمكن الوصـول إلى هـذه الكنوز والذخائر التي ألمت بها ملكاتها العربية السليمة ، ومواهبهم الفطريـة الـتي جبلـهم الله ـ

---

[١] اقتضاء الصراط ٢٠٣ .

[٢] فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين ـ محمد بن سعيد بن رسلان ص ٣٠ .

سبحانه وتعالى ـــ عليها . فهم قد عنوا هذه العلل في نفوسهم ، وفهموها من منطق كلامهم ، وإن لم يصرحوا بها بألسنتهم لعدم احتياجهم لذلك ، إذ البيان عندهم من الأمور السهلة الجارية على الفطرة والبساطة دون حاجة إلى اصطلاحات فنية ، ولا إلى قواعد نحوية وبلاغية . ولا إلى نظريات علمية .

وهذا شأنهم قبل اختلاطهم بغيرهم . أما بعد أن فسدت اللغة العربية بسبب اختلاط العرب الخلص بالأمم المفتوحة ، فقد أصبح الجميع بحاجة إلى ضوابط تضبط اللغة ، وتضمن سلامتها ، وتعصم الناس من الخطأ في فهم الكتاب والسنة ، فنشأت العلوم الأدبية ، أو علوم اللغة العربية ، فقعدوا للغة ، وبينوا الفصيح والأفصح ، والضعيف والمتروك والمنكر والرديء.... وغير ذلك ، ووضحوا عللها وأسرارها التي ما لبثت أن تظهر لعلمائها فيما بعد إلا بعد البحث والتأمل والاجتهاد المتصل بالحقائق اللغوية ، البعيد عن التخيل والافتراض ، وإن بدت على كل عالم نزعته الفكرية ، وعقيدته الفقهية .

وقد سميت هذا البحث باسم (العلة اللغوية عند ابن جني في ضوء علم اللغة الحديث) وعمدت فيه إلى استخلاص لباب العقول ، ومعظم المنقول ، وصواب كل مقبول في علل العربية وفيه محصت كثيرا من كتب اللغة على تنوعها ـــ قديمها وحديثها ـــ فأخذت ـــ قدر طاقتي ـــ من زبدها ودرها ، واقتطفت من ثمرها وزهرها ، وفتشت عن كنوزها فعرفت بعض خصائصها وسماتها ، وبديع حكمة الله فيها .

ويرجع ذلك إلى ضرورة إدراك أهمية العلة ، إذ بها تعرف حكمة العرب في الأصول التي وضعتها ، وبها تبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات .

ولا أدل على بيان أهمية العلة من قول ابن جني نفسه عن سبب كثرة حديثه عن أبواب العلة : " وإنما تبسطت في هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر ، واستحضار الخاطر ، والتطاول إلى ما أولى نهده ، وأوعر سمته ، وبالله سبحانه الثقة . "[1]

---

[1] الخصائص ١ / ٢٠٩ .

وكان سبب اختياري لهذا الموضوع هو كثرة حديث العلماء ـــ قبل ابن جني وبعـده ـــ عن العلل النحوية خاصة ، وذكر أسرار النحو ، والاحتجاج له ، وكشف المستغلق مـن لطائفـه وغوامضه دون الأصول كما ذكر الزجاجي . [١] أما البحث عن العلل اللغوية الأخـرى أو علـل الأصول ، فلم يعنوا بها العناية الكافية ؛ لأن علم العرب وإن كـان لـه أصـل وفـرع ، إلا أن اهتمامهم قد انصب على معرفة الفرع ؛ لأن عدم الإلمام به يعد نقصا في شريعة الأدب عند أهـل الأدب ، بخلاف عدم معرفة الأصل ـــ كما ذكر ابن فارس . [٢] هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنهم لم يدرسوا اللغة دراسة مستقلة لذاتها ، وإنما تناولوها في طيات أبواب النحو .

وأما سبب اختيار ابن جني ليكون ميدانا لهذه الدراسة فيرجع إلى أمرين :

أولا : أن ابن جني (رحمه الله) قد انتقل بالبحث عن العلة إلى مرحلة أدق وأعمق مـن سابقيه ، فإذا كان من سبقه قد اهتم بالبحث عن العلة النحوية فقط . فقد تعدى ذلك إلى تقريـر قواعد اللغة التي توصل إليها السابقون ، وإلى إظهار تلك القواعد وأصولها ومدى موافقتها ظواهر اللغة وطبيعة العرب وسلائقهم ، وقد نص على ذلك صراحة فقال في باب (علل العربية أكلاميـة هي أم فقهية) : " وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب ؛ لأنه موضع الغـرض فيـه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة ، وسداد مصادرها ومواردها ".[٣]

ثانيا : أن تعليلات ابن جني (رحمه الله) تكشف عن عقليتـه الجدليـة ، ومهارتـه في الاستدلال ، ولباقته في التعليل ، وفقهه لغة العرب ، كما تفصح عن غزارة محفوظاتـه ، ووفـرة محصوله وسعة اطلاعه على لغة العرب ، وبخاصة حين يستقصي أوجه ما يعرض له من القـضايا ، وحين يصدر أحكامه الحاسمة التي يقرر بها أن العرب تستعمل هذا اللفظ ، أو لا تـستعمله ، أو أن مشهوري الثقات حكوا ذلك البناء أو لم يحكوه أو نحو ذلك . فهو (رحمه الله) شخصية حباها الله

---

[١] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٣٨ .

[٢] الصاحبي ص ٣ ، ٤ .

[٣] الخصائص ١ / ٧٨ .

ـــ سبحانه وتعالى ـــ بالوعي الأصيل ، والتدقيق التام ، وكان من أوائل الغيورين على اللغة العربية إذ يرى فيها لغة العبقرية ، أو عبقرية اللغات . وما ذلك إلا لإدراكه أن لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا ، وأكثرها ألفاظا ، وأدقها في التعبير عن الموجودات .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة مباحث ، وفهرس .

ـــ أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، ومنهجه .

ـــ وأما التمهيد فبينت فيه مفهوم العلة ، وصورها ، وموقف ابن جني منها .

ـــ وأما المباحث الثلاثة فهي كالتالي :

* المبحث الأول : العلة الصوتية .

* المبحث الثاني : العلة اللهجية .

* المبحث الثالث : علل لغوية أخرى .

ـــ وأما الفهرس فهو للمصادر والمراجع .

وبعد فإني لا أدعي أنني قد أوفيت الغاية في استقصاء علل العربية ، بل إن ما جمعته منها هو قليل من بحر ذاخر ممتلئ بالجواهر والدرر ، أو الكنوز التي ألمت بها منكاقم العربية السليمة ، ومواهبهم الفطرية ، ولا غرو في ذلك فهي سيدة اللغات ، ولا أدل على ذلك من كونها عاشت خمسة عشر قرنا لم تستغير في أثنائها تغيرا جوهريا ، بفضل ارتباطها بالقرآن الكريم ، الذي جعل لها ظرفا خاصا لم يتح لأي من لغات العالم كلها ، وهذا ما أكده المستشرقان : (ستكيفتش)[1] و (فيب دي طرازي)[2].

وأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما صبوت إليه ، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومفيداً لطلاب العربية .

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ هود / ٨٨

الباحث

---

[1] في علم اللغة د / محمد محي الدين أحمد محمود ص٦ .

[2] الفصحى لغة القرآن د / أنور الجندي ص ٣٢ ، ٣٣ .

التمهيد

العلة مفهومها وصورها وموقف ابن جني منها

توطئـــة :

البحث عن العلة قديم قدم البشرية ، وجد يوم وجد العقل البشرى ؛ إلا أنه مع ذلك قد تأخر تدوينه عند العرب عن غيرهم من الأمم الأخرى التي اهتمت بالفلسفة الجدليـة أو العقليـة كاليونانيين وغيرهم . إذ لا نعلم أحداً كتب أو بحث عن علة شيء وضع في لغة العرب في قواعدها وألفاظها ، قبل ابن أبي إسحاق (ت ١٢٩) الذي قيل عنه : " إنه أول من بعج النحـو ، ومـد القيـاس والعلـل " [١] وكذا أبو عمـرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، ويونـس بـن حبيـب (ت ١٨٢هـ) فقد كانوا يلجأون إلى القياس ويعللون لصحته . [٢] وإن كان بحثهم موجزا.

ويعد الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) هو أول من بسط القول في العلل ، بسطا لفـت نظر بعض معاصريه . يقول الزجاجي : " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد (رحمه الله) سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقـال : إن العرب نطقت على سجيتها ، وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها عللـه ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهـو الـذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظام والأقسام ، وقد صح عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضـحة ، والحجـج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كـذا ، وكذا ، والسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله ، محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكـيم الباني للدار فعل ذلك ، للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلـك

---

[١] طبقات فحول الشعراء ــ محمد بن سلام الجمحي ١ / ١٤ .

[٢] الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث ــ دوكوري ماسيري ص ٢٠٤ .

العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك " . [١] وتبعه في ذلـك تلميـذه سيبويه (ت ١٨٠) حيث كان يلجأ إلى التعليل في تقرير مسائل اللغة والنحو . [٢]

وفي نهاية القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث الهجري ظهرت طائفة جديـدة مـن اللغويين اهتمت بالعلل النحوية ، فأفردت لها مؤلفات خاصة ؛ كما كـان الحـال عنـد قطـرب (ت٢٠٦هـ) في كتابه (العلل النحوية) والمازني (ت ٢٤٩هـ) في كتابه (علـل النحـو) . لكن المبرد (ت ٢٨٥هـ) يعد رائد هذه المرحلة وحامل لواء التعليل فيها ، فقد اشتد اهتمامه به ولازمه في كثير من مسائل النحو ، واتخذه مسلكا وسلاحا في المناقشات والجدل التي كان يخـوض غمارها مع معاصريه ، .... ويبدو أن هذا المنحى الجديد في التعليل كان من بوادر استفادة بعـض النحويين من الفلسفة الكلامية ، وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية ، وتقويتها وتثبيتها منطقيا والإيقاع بالخصوم ، إذ لم يكن نحاة هذه المرحلة في منأى عن المنطق الأرسـطي الـذي تـرجم إلى العربية بمساعدة حنين بن إسحاق وتلامذته . [٣]

ثم أخذ هذا الاهتمام بالعلة يزداد ويتطور إلى أن وصل إلى غايته في القرن الرابع الهجري فالمعروف أن هذا القرن كان عصر ازدهار فكري ، ولغوي ، وأدبي ، وعصر ازدهـار الترجمـة ، ظهرت فيه حركة علمية واسعة النطاق ، وظهر فيه علماء أفذاذ قادوا ركب النهضة ، وبخاصـة في بغداد مدينة العلم الزاهرة ، وكان بعض المشتغلين بالدراسة اللغوية من المعتزلة ، وأرباب الثقافات الأجنبية فلابد أن يكون لذلك أثره في الدراسة اللغوية ، وكانت القواعد التي اسـتنبطها علمـاء البصرة والكوفة سببا في كثير من التعليلات والفلسفات التي أدخلت على قواعد اللغـة لتـسويغ موقف أو شذوذ مثال . [٤]

وفي هذه المرحلة أصبح البحث في العلة له مغزى خاص وغرض لا يرمى إلى قواعد النحو فحسب بل يتعدى ـــ كما يقول ابن جني ـــ : " إلى تقرير أصول تلك القواعد وإحكام معاقدها ،

---

[١] الإيضاح في علل النحو ـــ للزجاجي ٦٥ ، ٦٦ .

[٢] الأصول والأقسام النحوية ٢٠٤ .

[٣] السابق ٢٠٦ .

[٤] علم اللغة بين القديم والحديث د / عبد الغفار هلال ٣٢٧ .

والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تخرج أضـغاثها ، وتـتبعج أحضانها .... " .[١]

وبعد فإذا كان البحث عن العلة قديما كما سبق ، فما مفهومها عندهم ؟ وهل هناك فرق بين العلة والسبب ؟

العلة لغة : بالبحث عن مفهوم العلة في معجمات العربية وجدناها تدور حـول ثلاثـة معان كلها أصول هي :

١ ــ التكرار . وأصله في المشرب . يقال : علل بعد نهـل ، ويقـال : علـل القـوم إذا شربت إبلهم عللا .[٢]

٢ ــ حدث يشغل صاحبه عن وجهه .[٣] وهو ما عبر عنه ابن فارس بقولـه : " العـائق يعوق " يقال : اعتله عن كذا ، أي : اعتاقه قال :

فاعتلـه الدهـر وللدهـر عـلل[٤]

وفي المثل : " لا تعدم خرقاء علة " يقال لكل متعذر ، وهو يقدر .[٥]

٣ ــ المرض .[٦]

وقد أرجع بعض العلماء المعاني الثلاثة إلى معنى واحد أو أصل واحد فقال : " العلة لغة : عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ، ومنه سمي المرض علة ؛ لأنه بحلوله يتغير الحال مـن

---

[١] الخصائص ١ / ٧٨ .

[٢] مقاييس اللغة (ع ل ل) .

[٣] العين (ع ل) ١ / ٨٨ تح د / مهدي المخزومي ، ود / إبراهيم السمرائي .

[٤] المقاييس (ع ل) .

[٥] المحكم (ع ل) ١ / ٩٥ ، و جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ٢ / ٣٧٦ .

[٦] العين والمحكم والمقاييس (ع ل) .

القوة إلى الضعف " .[١]

أما اصطلاحا : فقد اختلف مفهومها باختلاف الفنون على النحو التالي :

- عند الأصوليين : المعرف للحكم . وقيل المؤثر بذاته بإذن الله ، وقيل الباعث عليه.[٢]
- وفي الشريعة : هي عبارة عما يجب الحكم به معه .[٣]
- وعند الحكماء أ والمتكلمين : ما يتوقف عليه ذلك الشيء .[٤]
- وعند الصوفيين : تنبيه الحق لعبده بسبب وبغير سبب .[٥]
- وعند النحاة أو اللغويين : الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.[٦]

الفرق بين العلة والسبب :

النحويون لا يفرقون بين العلة والسبب .[٧] كذا الحكماء أو المتكلمون ؛ إذ يطلقون السبب والعلة على معنى واحد وهو ما يحتاج إليه شيء آخر .[٨]

بينما يفرق بينهما أهل الشرع وأصحاب المعاني . فأهل الشرع يقولون : " يفترقان من وجهين **أحدهما** : أن السبب ما يحصل الشيء عنده لا به ، والعلة ما يحصل به ، **والثاني** : أن المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده ، والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط أو تنتفى الموانع ،

---

[١] التعريفات للجرجاني ٢٠١ .

[٢] التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

[٣] التعريفات ٢٠١ .

[٤] التوقيف على مهمات التعاريف ٥٢٣ .

[٥] السابق نفسه .

[٦] النحو العربي د / مازن المبارك ص٩٠ .

[٧] الكليات لأبي البقاء الكفوي ١ / ٥٠٤ .

[٨] السابق ١ / ٥٠٥ .

وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفـاق ، ومـا يفضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعيا سمى علة ، وإلا سمي سببا محضا . وقد يراد بالسبب العلـة ، كما يقال : النكاح سبب الحل ، والطلاق سبب لوجوب العدة شرعا كما ذهـب إليـه بعـض الفقهاء.[١]

أما أصحاب المعاني فيفرقون بينهما بأن العلة تطلق على ما يوجد شيئا . والسبب على ما يبعث الفاعل على الفعل .[٢]

وقال بعضهم : السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به ، والعلة مـا يثبـت الحكم بها ، وكذا الدليل ... غير أن العلة تسمى سببا وتسمى دليلا مجازاً "[٣]

وهو أصح ما قيل في هذه المسألة هو ماقاله ابن جنى وهو الذى أرجحه وأميل إليـه . إذ فرق بينهما وجعل مناط التفريق هو اللزوم وعدمه . فالعلة من شأنها اللزوم والإيجـاب . بخـلاف السبب ؛ لأنه قد يمكن الرجوع إلى الأصل مع وجوده . يبدو ذلك واضحا مـن قولـه في بـاب (الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة) : " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المـضاف إليه ، وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها ؛ وعلـى هـذا مقاد كلام العرب .

وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجـوز ولا يوجـب . مـن ذلـك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة وهي علة الجواز ، لا علة الوجوب . ألا ترى أنه ليس في الـدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها ، وان كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مـع وجودها فيه . فهذه إذًا علة الجواز لا علة الوجوب " .[٤]

وعلى هذا فالموجب هو العلة ، والمجوز هو السبب .

---

[١] السابق ١ / ٥٠٤ .

[٢] الكليات ١ / ٥٠٥ .

[٣] السابق ١ / ٦٢١ .

[٤] الخصائص ١ / ١٦٥ .

صور العلة :

بتتبع حديث النحاة وتعليلاتهم لقواعد اللغة نجد أن العلة عندهم تأتي في صـور متعـددة تبين أغراضهم ، وذلك ليبينوا أسرار النحو حتى يسبق إلى القلوب فهمه ، ويسهل على متعلميه حفظه . وقد حصر بعض العلماء العلة النحوية في أربعة وعشرين نوعا . هي إجمالا على النحو التالي :

١ ــ علة التشبيه	٢ ــ علة الاستغناء	٣ ــ علة الاستثقال
٤ ــ علة الفرق	٥ ــ علة التوكيد	٦ ــ علة التعويض
٧ ــ علة النظير	٨ ــ علة النقيض	٩ ــ علة الحمل على المعنى
١٠ــ علة المشاكله	١١ــ علة المعادلة	١٢ــ علة المجاورة
١٣ــ علة الوجوب	١٤ــ علة الجواز	١٥ــ علة السماع
١٦ ــ علة التغليب	١٧ــ علة التخفيف	١٨ــ علة الأصل
١٩ــ علة الأولى	٢٠ــ علة دلالة الحال	٢١ــ علة الإشعار
٢٢ــ علة التضاد	٢٣ــ علة التحليل	٢٤ــ علة الاختصار [١]

أما ابن جني (رحمه الله) فهو عالم لغوي يهتم بشتى جوانب اللغة ، غير مقتصر على نحوها وصرفها وبلاغتها ، بل عنى بجميع فروعها ، لذلك جاء تعليله لكلام العرب وبيان أسرار لغتهم وشرفها ، أوسع وأشمل من تعليلات النحاة وما ذلك إلا لكثرة تأمله في حال هذه اللغة الشريفة ، وما فيها من الحكمة والدقة ، والإرهاف والرقة وقد ملأت جوانب فكره يتضح ذلك من قوله : " وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب ، لأنه موضع الغرض فيه : تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة ، وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها ولاسيما هذا السمت الذي نحن عليه .... " . [٢]

وعلى هذا فللعلة عند ابن جني صور أكثر مما هي عليه عند النحاة ، إذ زاد على علل النحاة ، عللا أخرى تكشف عن حكمة الله ــ سبحانه وتعالى ــ في الصيغ ، وبيان ما استعمل منها وما لم يستعمل ، وفي أوضاع الكلام خفّيفه وثقيله ، صحيحه ومعتله ، قليله وكثيره . وكان من أهم العلل التي زادها على النحاة ما يلي :

---

[١] ينظر جميع ذلك في ــ علل النحو لأبي الحسن الوراق ص١٤٤ ، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي ٧١ ــ ٧٣ ، والأصول والأقسام النحوية ص ٢١٤ وما بعدها .

[٢] الخصائص ١ / ٧٨ .

١ ــ علة كثرة الاستعمال . فكثيرا ما كان يردد قوله : " وهم لما كثر استعماله أشد تغييرا " . [١] وقد عدها علم اللغة الحديث من أهم الأسباب اللغوية الداعية إلى تطور اللغة في ألفاظها ودلالاتها . [٢]

٢ ــ مخالفة الأصول عند التكرير ، لاستثقالهم تكرير اللفظ بعينه ، إلا فيما يتناهى عنايتهم به ، أو هم أكثر مرعاة له . [٣]

٣ ــ البيان ، وهو علة معتدة في الوقف بزيادة هاء السكت حتى تبين حركة الحرف الموقوف عليه ، وهو أيضا علة معتدة في الفرق بين المذكر والمؤنث في كشكشة ربيعة وكسكسة بكر وهوازن .

٤ ــ الاضطرار . وذلك كما في تحريك الألف وقلبها همزة حتى لا يلتقي ساكنان .

٥ ــ التنبيه على الأصل ، أو تصور الأحوال الأول . [٤]

٦ ــ إصلاح اللفظ . فالعرب أولت الألفاظ صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها . [٥]

٧ ــ التجانس بين الأصوات ليكون العمل من وجه واحد . كما في قلب ألف المقصور ياء عن إضافتها إلى ياء المتكلم في لغة هذيل . وكما في الإمالة ، والإتباع الحركي .

٨ ــ المحافظة على صفات أو خصائص الأصوات ، لاسيما إذا اتصفت بصفة انفرادية .

٩ ــ الاستحسان . [٦]

١٠ ــ الاتساع كما في المجاز .

---

[١] الخصائص ٣ / ٣٦ ، ١٥١ ، والمحتسب ١ / ٩٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٣ .

[٢] اللغة لـ (فندريس) ٢٥٣ ، ودراسات في فقه اللغة للأنطاكي ٣٦٨ .

[٣] المحتسب ١ / ٣٠١ ، ١ / ٢٦٢ .

[٤] الخصائص ١ / ١٤٤ ، ١ / ١٦١ ، ١ / ٢٥٧ ، وما بعدها ١ / ٢٦٢ ، والمحتسب ١ / ١٦٢ .

[٥] الخصائص ١ / ٣١٣ .

[٦] السابق ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٩١ ، ١٤٥ ، ٢٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢ / ٢٢٢ .

١١ ــ الحمل على الغير ، كحمل الثلاثي على الرباعي فيما أهمل ، وكحمل الأصل على الفرع ؛ لأن الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم .[١]

١٢ ــ أنه قد يحتمل للقوة مالا يحتمل للضعف ، ككثرة الثقيل وقلة الخفيف في لغة العرب .

وتعد علة (التخفيف) هي أكثر العلل دورانا في كلام العرب بل هي أصل الأصول في هذا الحديث كما قال [٢] ، وهذا إن دل فإنما يدل على ذوقهم الكلام ، حروفا وحركات ، واستثقالهم بعضه واستخفافهم البعض الآخر .[٣] فالعرب تنطق بالشيء وغيره في أنفسها أقوى منه ، لإيثارها التخفيف [٤] ، فهذا يدلك على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف ؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى .[٥]

وهذا ــ أيضا ــ يدل على شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجل الجميل فيها .

موقف ابن جني من العلة :

للعلماء ــ في تعليل الظواهر اللغوية ــ اتجاهان مختلفان :

أحدهما : يرفض العلل وينكرها ، ولا يقيم لها وزنا ويدعو إلى ضرورة القصور على إحصاء الظواهر اللغوية المختلفة ، وتصنيفها ، وتبويبها . ويكتفون بقولهم : هكذا قالت العرب . وإلى هذا الرأي ذهب ابن الأنباري ، وابن سنان الخفاجي ، وابن الأثير وابن مضاء والجاحظ

---

[١] الخصائص ١ / ١٨٥ .

[٢] السابق ١ / ١٦٣ .

[٣] الخصائص ١ / ٢٥٠ .

[٤] السابق ١ / ٣٧٤ .

[٥] السابق ١ / ٢٤٣ .

وغيرهم من القدامى .[١]

ومال إليه كثير من الباحثين المحدثين ، بل دعوا إلى ضرورة التخلص منها وإبعادهـا مـن بساط البحث اللغوي ؛ بدعوى أنها ليست من العلم ، إذ العلم ـــ على مـا يـرون ـــ يكتفـي بالملاحظة الخارجية ، والتساؤل عن الكيف،ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن وجود علة الظاهرة .

ففكرة العلة عندهم لا تمت إلى الدرس النحوي أو اللغوي بصلة . بل هي دخيلة عليـه ؛ لأنها إما أن تكون من أثر علم الكلام ، أو من أثر أصول الفقه لقوة الشبه الواقـع بـين القيـاس المعتمد على العلة ـــ في النحو العربي ، والقياس في أصول الفقه . أو أنها من أثر المنطـق اليونـاني وسيطرة تفكيرهم على النحو العربي كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين العرب والمستشرقين .[٢]

ثانيهما : يقبل العلل ويؤيدها ويبحث عنها ، لأنه يعتقد أن ثمة حكمة وراء الوضعيات والظواهر الطبيعية ، وأن العرب كانت تعي وتدرك تلك العلل المنسوبة إليها . يؤيد ذلك ما جـاء في قول الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو . وقد سبق ومال إلى هذا الاتجاه كثير من العلماء بل أفردوا للبحث عن العلة مؤلفات مستقلة كقطرب والمازني والمبرد ، والزجاجي ، وابـن الوراق وغيرهم كما سبق .

وكان ابن جني من أكثر اللغويين دفاعا عن العلة ، ولم يقتصر في حديثه عنها على العلـة النحوية فقط كغيره ممن سبقوه ، بل تناول فيه جوانب اللغة جميعها . فعلل كل مظاهرها وجـاءت تعليلاته على وجه يغلب عليه اليقين ، وسلك فيها مسلكا معتدلا ، فضعف بعض العلل في بعـض الأحيان ، ورد على من اعتقد فساد بعض العلل في أحيان أخرى .

ويبدو موقف ابن جني المؤيد للبحث عن العلة في كل مظاهر اللغة من خلال أمرين هما :

١ ـــ أبواب ابن جني في كتابه (الخصائص) والتي دافع فيها عن العلة ، وشرح جوانبها وبين أغراضها ، ووضع قواعدها وأصولها . وأهم هذه الأبواب . (باب علل النحـو أكلاميـة أم

---

[١] انظر تفصيل ذلك في الأصول والأقسام النحوية ٢١٩ـــ ٢٣٠، وعلم اللغة بين القديم والحديث ٣٤٩ـــ ٣٥٥

[٢] الأصول والأقسام النحوية ٢١٩-٢٣٠ ،وعلم اللغة بين القديم والحديث ٣٤٩-٣٥٥

فقهية)[١] ، وباب (في تقاود السماع وتقارع الانتزاع)[٢] وفيه بين كيف يمكن أن يستنبط من النصوص اللغوية الواردة عن العرب أدلة متعددة الجوانب ، تفسر بها قواعد ، ومبادئ لغوية أخرى وباب (أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها)[٣] وفيه بين أن العرب أرادوا تلك العلل التي ذكرها في كتابه ؛ وأن ذلك أحزم لها ، وأجمل بها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها . فما تعودوه من أساليب التعبير ، وما جرت به ألسنتهم ، وما ألفوه في كلامهم من طرق معينة في التعبير بالألفاظ ، كذا ما صاغوه من أبنيتهم واستعملوه دون غيره ، وفق طبائعهم ، ومواقع كلامهم ،وشاهد حالهم هو مقياس الحكم بالصواب أو الخطأ في لغتهم . وكذا باب (في بقاء الحكم مع زوال العلة)[٤] وفيه دافع عن العلة ، وإن كان ظاهره يوهم فساد العلة إلى غير ذلك من الأبواب التي عقدها في كتابه والتي تتحدث عن العلة ، وعلة العلة ، وتخصيص العلة ، والزيادة في صفة العلة ، وإدراج العلة واختصارها ، والمعلول بعلتين ، ودور الاعتلال ، والفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة[٥] ... إلخ .

٢ ــ في أقوال ابن جني المبثوثة في خصائصه ما يؤكد تحمسه للعلة والبحث عنها لإدراكه مدى أهميتها في معرفة حكمة العرب في لغتها ، وبيان خصائصها وسماتها من ذلك قوله : (في باب الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة) : " اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال ... ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة ، لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه ... " .[٦] وكأنه بذلك يسفه أحلام ذوى العقول القاصرة عن إدراك العلل ، وما ذلك إلا لعدم ممارستهم للغة ، وإحكام الأصل .

---

[١] الخصائص ١ / ٤٩ .

[٢] السابق ١ / ١٠١ .

[٣] الخصائص ١ / ٢٣٨.

[٤] السابق ٣ / ١٥٩ .

[٥] انظر على الترتيب الخصائص ١ / ١٧٤ ، ١٤٥ ، ١٩٥ ، ١٨٢ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٦٥ .

[٦] السابق ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

كذا قوله : " فإذا جرت العلة في معلولها ، واستتبت على منهجها وأمها قـوى حكمهـا واحتمى جانبها ، ولم يسع أحداً أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها ... فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت ، لم يبق على بادئها ، وناصب نفسه للمراماة عنها ، بقية فيطالب بها ، ولا قصمة سواك فيفك يد ذمته عنها " [١] بينما تضعف العلة في رأيه إذا أمكـن نقضها ، وإن كان تكلفا وصنعة . يبدو ذلك من قوله : " وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنهـا أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق . ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنـا ـــ وإن كان على غير قياس ـــ ومستقلا . ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان ، وميعاد ، لقدرت على ذلك ، فقلت : موزان ، وموعاد .... وإن نفى القياس تلك الحال .... " . [٢]

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل تأثر ابن جني في استنباطه لعلـل العـرب في كلامها بمذهب المعتزلة الذي هو عليه وهو تغليب العقل . أو بأصول الفقه إذ هو حنفي ، أو بعلـم الكلام . وبين ثلاثتها صلة ما ؟ وهل تأثر في ذلك بمنطق اليونان وفلسفتهم ؟

يقول أستاذنا د / هلال في الإجابة عن هذا السؤال :كان واضحا أن ابن جني اسـتخدم الفلسفة ، وبراعة المنطق في التعليل . ولا غرو في ذلك فهو معتزلي الاعتقاد ، وفقيه حنفي ، مع ما عرفنا من اشتغال المفكرين من المعتزلة ، والفقهاء الأحناف بالفلسـفة وسـيرهم في مـسالكها"[٣] ويقول ـــ أيضا ـــ " نلاحظ على (باب في علل العربية أكلامية أم فقهية) أنه وضـع الخطـوط العريضة ، والمبادئ الأولى للتعليل ، وارتباطه بالفلسفة . فقد تحدث فيه عن علل النحو ، وصـلاتها بعلم الكلام الذي يقوم على الجدل والفلسفة ، وفيه يذكر قيمة كتابـه ، ونزوعـه إلى النـواحي الكلامية والفقهية والفلسفية والنحوية ، والأدبية ، وأنه يتساهم فيه أرباب ذلك كله ، بيـد أنـه يذكر أنه يعلل بما أراده العرب ، وأن من يعترض على ذلك ليست له دراية بأحوالهم . [٤]

---

[١] الخصائص ١ / ١٥٢ .

[٢] السابق ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

[٣] علم اللغة بين القديم والحديث ص ٣٤٩ .

[٤] السابق ٣٤٧ .

ولا أدل على صحة ما ذهب إليه أستاذنا من قول ابن جني نفسه في مقدمة كتابه عن سبب تأليفه : " وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (أي البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين في أوله .... " .[١]

كذا يرى محقق الخصائص الشيخ / محمد علي النجار : أن ابن جني قد احتذى في مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه ، وأنه وإن كان معتزليا وله آراء كثيرة تنبئ عن ذلك ، إلا أنه لا يتقيد بمذهب المعتزلة ويذهب إلى ما يراه الحق ، وما هو أدنى إلى النصفة . كما في مبحث علل العربية ، إذ يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات لوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة ، والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثرة في الأحكام الشرعية باعثة عليها .[٢]

ولا أدل على صحة ذلك من استخدامه في خصائصه لمصطلحات الأصوليين في العلة مثل تخصيص العلة ، وفساد العلة ، وتمام العلة ، والمعلول بعلتين ، والعلة إذا لم تتعد لم تصح ، وغير ذلك من المصطلحات التي أوردها ابن جني .[٣]

ومن تأثره بعلم الكلام أنه يسوق احتجاجاته وتعليلاته في صورة جدلية إذ نراه كثيرا ما يقول : فإن قلت كذا ، قلت ، أو فإن قيل : قيل .

وبالرغم من وضوح أثر المنطق في الأقيسة والتعليلات النحوية كما ذكر بعض الباحثين[٤] إلا أنه في الدراسات اللغوية تبدو عدم صلاحيته لأن يتخذ أساساً لها ، إذ هو لا يمكن من تفسير كثير من الظواهر اللغوية ، أو هو قد يفسرها بطريق التعنت والتعسف ، وسبيل التأويل والتعقيد

---

[١] مقدمة الخصائص ١ / ٢ .

[٢] مقدمة المحقق ٤٢ ــ ٤٦ .

[٣] ينظر ذلك في : الفقيه والمتفقه ــ لأبي بكر البغدادي ١ / ٥٢٢ ، وروضة الناظر لعبد الله بن أحمد المقدسي ٣١٩/١ ، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ٣ / ٨٩ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٥٦ .

[٤] مناهج البحث في اللغة د / تمام حسان ص١٧ ، أصوات اللغة د / عبد الرحمن أيوب ص١٤ .

أو قد يؤدي إلى الاستغراق في الجدال في مسائل لا طائل من ورائها ، أو من وراء الجدال فيها. [١]

ولا أدل على صحة ذلك من أن ابن جني نفسه — على الرغم من تأثره بعلم الكلام ، وظهور النواحي الفلسفية في بعض تعليلاته — لم يكن هذا منهجا عاما له في التعليلات التي يعلل بها لغة العرب ومن خلالها يكشف عن حكمة العرب في لغتها ، وفصاحتها ، وسماقا . بدليل اعتماده على الذوق العربي في بعض التعليلات فهو وإن كان موضعا تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، كما ذكر [٢] إلا أنه يختلف باختلاف طبائع الأمم ، بل باختلاف طبائع الأفراد والبيئات ، فما يقبله ذوق قد يرفضه ذوق شخص آخر وإلا توحدت اللهجات وما اختلفت . بل إن ابن جني (رحمه الله) يذهب إلى أكثر من ذلك ، إذ يرجع تعليلات النحو كلها إلى الذوق يقول : " ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله . والحس منطو على الاعتراف به ؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو — إذا — مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد " . [٣]

فالذوق السليم هو مدار علم البيان وهو أنفع من ذوق التعليم كما ذكر ابن الأثير [٤] وهو — أيضا — الذي يحدد كون الكلمة فصيحة أو مكروهة في الاستعمال . [٥]

ومما يدل على ذلك — أيضا — اعتلاله للغة العرب بأفعال العرب أنفسهم وقد عقد لذلك بابا في خصائصه سماه : (باب في الاعتلال لهم بأفعالهم) قال : " من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى . ألا ترى أنهم يقولون : الذي في الدار زيد وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى . ولا أزال

---

[١] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د / محمود السعران ص ١٧٤ .

[٢] الخصائص ١ / ٩١ .

[٣] السابق ١ / ٥٢ .

[٤] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر — أبو الفتح ضياء الدين المعروف بابن الأثير ١ / ٢٥ .

[٥] السابق ١ / ١٥٩ .

غرضا ، فكيف لهم في ترك إظهار النداء ؛ ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل : أدعو زيدا ، وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب " . [١] وذكر لذلك أمثلة عديدة تدل على أن العلة مأخوذة من واقع اللغة دون التأثر بمؤثرات خارجية بعيدة عنها ، إلا في طريقة الاستنباط أو الاستدلال في بعض الأحيان .

وحديث ابن جني عن الاعتداد بشاهد الحال في تعيين المعنى المراد عن طريق الإلمام بفن الأداء وطرقه خير دليل على الاعتداد بأفعال العرب . فهم قد أحسوا ما أحسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله وتقبله أو إنكاره ، والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة ـــ على ما في النفوس .... " [٢] وقد ذكرت في بحثي السابق (الدلالة الصوتية عند ابن جني) نماذج كثيرة تدل على أثر فن الأداء في توضيح المراد سواء كان تزمينا ، أو تنغيما ،أو وقفا . [٣]

فابن جني (رحمه الله) في تعليلاته التي علل بها لغة العرب في شتى مظاهرها وإن بدا عليه تأثره الواضح بمذهب المعتزلة ، والفقه الحنفي ، وعلم الكلام في إخضاعه التعليلات اللغوية للعقل إذ هو منبع العلم وأساسه كما ذكر الجيلي [٤] ، أو هو طريق المعلومات كما قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني [٥] ، أو هو أصل لكل علم كما قال ابن السمعاني . [٦]

إلا أنه لم يتأثر بالفلسفة اليونانية التي شاعت في عصره ولم يقتبس منها شيئا في تعليلاته :

---

[١] الخصائص ١ / ١٨٧ .

[٢] الخصائص ١ / ٢٤٦ .

[٣] الدلالة الصوتية عند ابن جني ـــ للباحث ص ٤٥ وما بعدها .

[٤] البحر المحيط في أصول الفقه ١ / ٣٠ .

[٥] السابق ١ / ٦٧ .

[٦] السابق ١ / ٦٥ .

وهذا ما أكده كل من أبي سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه ، و د / إبراهيم السامرائي . خلافا لما ذكره كل من د / إبراهيم سلامة مدكور ، ود /عبد الرحمن أيوب . وقد ذكر أستاذنا الدكتور / هلال رأي كل منهم تفصيلا . وانتهى إلى أن طبيعة الفلسفة تختلف عن طبيعة اللغة وأن الدراســة الفلسفية بعيدة عن المنهج اللغوي . وأن العربي لم يربط لغته بالفلسفة بل كان ينطق بما توحيه لــه طبيعة العربية ، وسليقته التي خلقه الله عليها .[1]

[1] انظر توضيح ذلك في / علم اللغة بين القديم والحديث ص ٣٢٧ إلى ٣٣٧ .

المبحث الأول

العلة الصوتية

تنقسم العلل الصوتية إلى علل صوتية عامة ، وهى العلل التي يعني فيها بكيفية تأليف الحروف ، وتركيبها ، وامتزاجها ، وترتيبها ، وكذلك الحركات من حيث الخفة والثقل ، والانسجام بين أصوات اللين القصيرة والطويلة .

وعلل صوتية خاصة وهي التي تعني بتعليل طرائق النطق وفن الأداء .

أولا : العلل الصوتية العامة :

١ ـ في الصوامت :

أ) تحدث ابن جني [رحمه الله] عن كيفية تأليف الحروف في العربية ، وتركيبها وامتزاج بعضها ببعض ، فبين أن الكلمة إذا كانت حروفها من مخارج مختلفة كانت أخف على ألسنتهم من كون بعض حروفها متفقة أو متجاورة المخارج ؛ لأن ذلك ثقيل من جهة أنك إذا تركت مخرج الحرف ثم عدت إليه كان بمنزلة من قطع المسافة ثم رجع القهقري ، فالنطق بالمتماثلين أو المتجاورين أمر صعب يستلزم جهداً كبيراً تميل اللغة إلى التخلص منه . يقول : " اعلم أن هذه الحروف كلما تباعدت في التأليف كانت أحسن ، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما ، ولاسيما حروف الحلق ... " . [١]

وقد عللوا قلة تآلف حروف الحلق في الكلام بصلابة عضلة الحلق إذا قيست بمرونة عضلة اللسان والشفتين ، فليست عضلة الحلق من المرونة بحيث تسمح باجتماع حروفه في كلمة[٢] . فحال هذه الأصوات متى اجتمع منها اثنان أن يكون بينهما فصل وذلك نحو هدأت ،

---

[١] سر الصناعة ١ / ٧١ .

[٢] اللهجات العربية في التراث ٣٠٣ .

وخبأت ... وحكمها ألا تتجاور غير مفصولة إلا في ثلاثة مواضع ... [١]

وعقد ابن جني لذلك فصلا في كتابه (سر الصناعة) قال فيه : " هذا فصل نذكر فيه مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك ، وما يمتنع ، وما يحسن ، وما يقبح وما يصح . [٢]

وقد سبقه إلى ذلك ابن دريد إذ قال : " اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ، ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا واحداً ، وحركات مختلفة ، ألا ترى أنك لو ألفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها ؛ نحو قولهم في [أم والله] : هم والله . وكما قالوا في أراق : هراق الماء ، ولوجدت الحاء في بعض الألسنة تتحول هاء ، وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف " . [٣]

وذكر ابن جني أن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب : أحدها : تأليف المتباعدة ، وهو الأحسن ــ وعليه أكثر كلام العرب ــ والآخر : تضعيف الحرف نفسه ، وهو يلي القسم الأول في الحسن ، والآخر تأليف المتجاورة ، وهو دون الاثنين الأولين . فإما رفض البتة ، وإما قل استعماله " . [٤]

ويلاحظ هنا أن ابن جني جعل تأليف الحروف المتقاربة في المرتبة الثالثة بعد المتماثلين ، فهو إما أن يكون مرفوضا البتة ، أو قليلا في الاستعمال . وعلل ذلك بأن المتماثلين يخفان بالإدغام يتضح ذلك من قوله : " وكان تضعيف الحرف عليهم أسهل من تأليفه مع ما يجاوره ، فلأجل ذلك أنه لما أراد بنو تميم إسكان العين من (معهم) استكرهوا أن يقولوا (معهم) فأبدلوا الحرفين حاءين

---

[١] سر الصناعة ٢ / ٣٢٨ .

[٢] سر الصناعة ٢ / ٣٢٧ .

[٣] الجمهرة ١ / ٤٦ .

[٤] سر الصناعة ٢ / ٣٣١ .

وأدغموا الأولى في الآخرة ، فقالوا (محم) فكان ذلك أسهل عليهم من اللفظ بالحرفين المقتربين[١].

والحرفان المتجاوران لا يمكنك إدغام أحدهما في صاحبه حتى تتكلف قلبه إلى لفظـه ، ثم تدغمه فكانت المشقة فيه أغلظ فرفض ذلك لذلك .[٢]

لذا عد علماء البلاغة تقارب مخارج الحروف شرطا مخلا بفصاحة الكلمة واستدلوا علـى ذلك بكلمات مثل : الهعخع ، في قول الأعرابي " تركتها ترعى الهعخع " حين سئل عن ناقته ومثل : مستشزرات في قول امرئ القيـس : غدائره مستشزرات إلى العلى .[٣]

وجعلوا ذلك عيبا سموه (تنافر الحروف) إذ بسببه تكون الكلمة متناهية في الثقل علـى اللسان وعسرة النطق .

أما علم اللغة الحديث فلا ينظر إلى الحروف المتقاربة هذه النظرة ، إذ يعول في ذلك على الذوق الصحيح ، فما يعده ثقيلا عسر النطق فهو متنافر ، سواء أكان ذلك من قرب مخـارج الحروف أم من بعدها أم من غيرهما ؛ لأن الكلمتين قد تتركبان من حروف واحدة تكون إحـداهما ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (علم وملع) فالأولى خفيفة على اللسان ولا ينبو عنها الـذوق بخلاف الثانية مع اتحاد حروفهما .

وقد تتألف الكلمة من حروف متقاربة ولا ثقل فيها مثل (ذقته بفمي) فالبـاء والفـاء والميم أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ولكنه مع هذا لا يمكن إنكار مـا لمخـارج الحـروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر في خفة الكلمة وثقلها ، وإنما عول على الذوق دونه ؛ لأنه لا يجري على قاعدة معروفة ، وقد زعم الزوزني أن في قولـه تعـالى ﴿ **ألم أعهد إليكم يا بني آدم** ﴾[٤] ثقلا قريبا من المتناهي لقرب مخرج الهمزة والعين والهاء ، مع أن الكلمة خفيفة في الذوق

---

[١] السابق ٢ / ٣٣٠ .

[٢] سر الصناعة ٢ / ٣٣٠ .

[٣] ديوان امرئ القيس ص٤ بيت رقم ٣٦ وعجزه (تضل المداري في مثنى ومرسل) .

[٤] سورة يس من الآية ٦٠.

وهي سقطة من الزوزني . [١]

ومما يؤيد صحة قول المحدثين أننا نجد في كلام ابن جني نفسه ما يؤكد ذلك إذ يـذكر أن العرب يؤثرون الحرفين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه ويدنوه إليه ، وعلة ذلك عنده هـي التخفيف . قال في باب (تدافع الظاهر) : هذا نحو من اللغة له انقسام . فمن ذلك استحـسانهم لتركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف ، نحو الهمزة مع النون ، والحاء مع الباء ؛ نحو آن ونأى ، وحب وبح ، واستقباحهم لتركيب ما تقارب من الحروف ؛ وذلك نحو: صس ، وسص . وطـث وثط . ثم إنا من بعد نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه ويدنوه إليـه وذلك نحو قولهم في سويق : صويق ، ... وفي اصبر : اصطبر . وفي ازتان : أزدان . ونحو ذلك مما أدنى فيه الصوتان أحدهما من الآخر ، مع ما قدمناه : من إيثارهم لتباعـد الأصـوات ، إذ كـان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه ؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد في السواد خفيـة ، وكذلك سائر الألوان ... " . [٢]

أما علة هذا التقريب وهي التخفيف فتبدو من قوله : " فلما كان إدغـامهم الحـرف في الحرف ما رأيناه من استخفافهم إياه صار تقريبهم الحرف من الحرف ضربا من التطاول إلى الإدغام وإن لم يصلوا إلى ذلك فقد حاولوه واشرأبوا نحوه . إلا أنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرب مـن الآخر أن يصيروه إلى أن يكون من مخرجه ؛ لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه .

أما أحدهما فأن يدغموا مع بعد الأصلين . وهذا بعيد . وأما الآخر فأن يقربوه منه حـتى يجعلوه من مخرجه ثم لا يدغموه ، وهذا كأنه انتكاث وتراجع ؛ لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يـصير من مخرجه وجب إدغامه . فإن لم يدغموه حرموه المطلب المروم فيه " . [٣]

ب) علة تقديم أقوى المتقاربين من الحروف عند التقائهما :

---

[١] بغية الإيضاح لتخليص المفتاح في علوم البلاغة . أ / عبد المتعال الصعيدي ١ / ٤٢ .

[٢] الخصائص ٢ / ٢٢٩ .

[٣] السابق ٢ / ٢٢٩ : ٢٣٢ بتصرف .

ذكر ابن جني أن أحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف لأن الكلمة تخف أوتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا ، يليه ما ضعف فيه الحرف نفسه ، لأنه يخف بالإدغام ، أما التأليف من الحروف المتجاورة فهو دونهما ، إما لأنه رفض البتة وإما لقلة استعماله . فمما رفض البتة الشين لا تؤلف مع الضاد لما بينهما من التجاور والاستطالة . [١] كذا حروف أقصى اللسان (ق ، ك ، ع) لا تتجاور البتة . [٢]

ومثال ما قل استعماله الجمع بين الشين وحروف وسط الفم (الصاد ، والزاي ، والسين) نحو : شصب ، وشزب ، وشسع ، كذا حروف الحلق وكالجمع بين الراء واللام والنون ، إلا أن هذا الصنف من الحروف المتجاورة لابد فيه من أن يبدأ بالأقوى منهما فيعتمد عليه ، ويتلوه الآخر تبعا له . قال ابن جني : " أحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألا يأتلفا ، وإن تجشموا ذلك بدأوا بالأقوى من الحرفين ، وذلك نحو : (أرل ، ورل ، وتد ، محتد) فبدأوا بالراء قبل اللام ، وبالتاء قبل الدال ؛ لأنهما أقوى منهما . ويدلك على قوة الراء والتاء على اللام والدال أنك إذا ذقتهما ساكنتين ، وقفت عليهما وجدت الصوت ينقطع عند التاء بجرس قوي ، ووجدته ينقطع عند الدال بجرس خفي ، وذلك قولك (إت) (إد) ، وكذلك الراء واللام فإذا وقفت على الراء وجدت الصوت هناك مكررا ، ولذلك اعتدت في الإمالة بحرفين ، وإذا وقفت على اللام وجدت في الصوت لينا وغنة ، وذلك قولك (إر) (إل) ويؤكد عندك قوة الراء على اللام أنك لا تكاد تجد اللام معتصاة على أحد ، وكثرة ما تجد الراء متعذرة على كثير من الناس لاسيما الأرت [٣] ، حتى إنك لا تستبينها في كلامه . [٤] .. ولو قدمت واحدة منهما (اللام والنون) على الراء لم يجز لأنها أقوى منهما . [٥] ونظير ذلك ــ أيضا

---

[١] سر الصناعة ٢ / ٣٣٢ .

[٢] سر الصناعة ٢ / ٣٣٠ .

[٣] الأرت : الذي في لسانه حبسه وعقده تعوقه عن إخراج الكلام من مخرجه الصحيح .

[٤] سر الصناعة ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

[٥] السابق ٢ / ٣٣٣ .

ـ الشين وحروف وسط الفم نحو : شصاصاء ، وشزر ، وشسف[١] ولم يفعلوا ذلك ـ (أي من الجمع بينهما) ـ حتى بدأوا بالشين التي هي أقوى ، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاي على الشين لم يجز ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام نحو (سش) ولا (زش) ولا (صش) ... فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يبدأ بالأقوى منهما ، فيعتمد عليه ، ويتلوه الآخر تبعا له "[٢] . أ.هـ

فإذا جاء ما ظاهره تقديم الأضعف على الأقوى فإما أن يكون الاسم أعجميا نحو (الخُلّر)[٣]، وإما أن يكون الضعيف المقدم مشدداً فيقوى بالتشديد نحو (رجل مدنر[٤] ومزنر).[٥]

أما علة تقديم أقوى المتقاربين عند التقائهما فقد وضحها في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية) فقال : " وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين ، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين :

أحدهما : أن رتبة الأقوى ـ أبدا ـ أسبق وأعلى .

والآخر : أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسا ، وأظهر نشاطا ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجل الحالين . كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره " .[٦]

٢ ـ في الصوائت :

أ) الفتحة أخف من الكسرة والضمة :

---

[١] الشصاصاء : اليبس والغلظ (اللسان ش ص ص) ، الشزر : النظر بمؤخرة العين (اللسان ش ز ر) الشسف: اليبس (اللسان ش س ف) .

[٢] سر الصناعة ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ بتصرف .

[٣] الخلر : نبات أعجمي قيل هو الحلبان ، وقيل هو الفول (اللسان خ ل ر) .

[٤] مدنر : كثير الدنانير (اللسان د ن ر) ، مدنر : شدة النظر وإخراج العين (اللسان ز ن ر) .

[٥] سر الصناعة ٢ / ٣٣٣ بتصرف .

[٦] الخصائص ١ / ٥٦ .

تحدث ابن جني عن الحركات القصيرة والطويلة من حيث الخفة والثقل فذكر أن الفتحة والألف أخف الحركات ، تليها الكسرة والياء ، أما الضمة والواو فهما أثقل الحركات وعلل ذلك بتعليلات عدة هي :

١ ــ كثرة الاستعمال لما هو أخف كالفتحة ، وقلة الاستعمال لما هو أثقل كالكسرة والضمة . قال : "ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي ــ على قلة حروفه ــ ما أوله مضموم إلا القليل ، وإنما عامته على الفتح نحو : هل ، وبل ، وقد ... أو على الكسر نحو : إن ، ومن ، وإذ ... ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا قالوا : هو ... " .[١]

وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح ، إلا الأقل ، وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف وفائه ولام الابتداء ، وكاف التشبيه وغير ذلك ، وقليل منه مكسور كياء الإضافة ولامها ولام الأمر ، ولو عرى ذلك من المعنى الذي اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحا ، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضمة" .[٢]

٢ ــ الإسكان في المضموم والمكسور دون المفتوح . يقول : " ومنه إسكانهم نحو رسل ، وعجز ، وعضد ... وكتف ، وكبد ، وعصر . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل ــ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ــ على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر " .[٣]

ولا أدل على خفة الفتحة عنده من أنه قد سوى بين الفتحة والسكون في الخفة ، ولذلك لا يجوز تخفيف المفتوح عنده ، وما جاء من ذلك فهو شاذ قال : " ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه ، نحو قولك في جمع (فُعْلَة وفِعْلَة) : (فُعُلات) بضم العين نحو غرفات ، و(فِعِلات) بكسرها نحو كسرات ،

---

[١] الخصائص ١ / ٧٠ .

[٢] السابق ١ / ٧٢ .

[٣] السابق ١ / ٧٦ .

ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول : غرفات وكسرات وأخرى إلى السكون فتقول : غرفات وكسرات ، أفلا تراهم كيف سووا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما " . [١]

وقد وافق في ذلك سيبويه [٢] ، ووافقه ابن الدهان ، والسيوطي وغيرهما . [٣]

بخلاف بعض المحدثين الذين يرون أن السكون أخف من الفتح ؛ لأن الفتح حركة والسكون سلب الحركة ، والحركات بصفة عامة أثقل من السكون . [٤]

وقد أورد ابن جني في المحتسب عدداً من القراءات ، جاء فيها تسكين المضموم[٥] ، والمكسور وعزاها هو وغيره لغة لبني تميم ، أما المفتوح فلا يخفف إلا على لغة شاذة . [٦]

٣ — رفع الفاعل ونصب المفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فيه ما يستخفون . قال : " قال أبو إسحاق في رفع الفاعل . ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون [٧] ، كذا قال السيوطي . [٨]

---

[١] السابق ١ / ٦٠ ، والمحتسب ١ / ٥٦ وما بعدها .

[٢] الكتاب ٣ / ١١٥ ، ١٦٧ ، ١٨٨ .

[٣] الأشباه والنظائر في النحو ١ / ١٩٥ .

[٤] ظاهرة التخفيف في النحو العربي ٢٢٦ ، النهجات العربية في القراءات القرآنية ١٥٤ ، النهجات العربية في التراث ١ / ٢٤٥ .

[٥] المحتسب ٢ / ٨ ، ٦٦ ، ٣٤٠ ، وانظر شرح المفصل ١ / ١٩ ، شرح الشافية ٣ / ٢٦٩ ، فتح الوصيد لوحة ١٢ فيلم ٢١٣١٢ .

[٦] المحتسب ١ / ٥٣ .

[٧] الخصائص ١ / ٥٠ .

[٨] الأشباه والنظائر ١ / ١٩٣ .

٤ ـــ أن الزيادة في آخر الخماسي تكون بالألف دون أختيها استخفافا لها كما في قبعثري وضبغطري قال : " ومن ذلك أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة ـــ كما زادوا في آخـر بنات الأربعة ـــ خصوا بالزيادة فيه الألف ؛ استخفافا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : اليـاء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت . فلما تحملوا الزيـادة في آخرها طلبوا أخف الثلاث ـــ وهي الألف ـــ فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حـشوا في نحـو عضرفوط وجعفليق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفا وسداسيين مـع ثقلـهما ، لظهـرت الكلفـة في تجشمهما ، وكدت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ " [١] أ.هـ .

فلا خلاف إذًا بين القدامى وفي مقدمتهم ابن جني على أن الفتح أخف عندهم من الكسر ومن الضم ، والألف أخف من الياء ومن الواو ، وشاركهم في ذلك المحدثون من علماء اللغـة ، إلا أنهم عللوا ذلك تعليلا صوتيا مبنيا على مخارج هذه الحركات ؛ لأن أمر الخفة والثقل مرتبط بها بصفة أساسية ، إذ استطاعوا بفضل استخدام الأجهزة الحديثة تحديد هذه المخارج ، ومن ثم أصبح من السهل تعليل سبب الخفة والثقل بين هذه الحركات . يقول د / أنيس في تعليله لميـل القبائـل البدوية إلى الضم ، وإيثار الحضر للكسر : " على أنه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق أو أيهما الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر ، نجد أن الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضلي أكثر ؛ لأنها تكون بتحرك أقصى اللسان ، في حين أن الكسرة تتكون بتحرك أدنى اللسان ، وتحـرك أدنى اللسان أيسر من تحرك أقصاه ... والضم صفة من صفات الخشونة التي يحرص عليها البدوي والتي يدرك أنها تميزه من غيره ، ولذلك استمسك بها وتعصب لها في غالب الأحيان " . [٢]

ب) الضمة أقوى الحركات الثلاث :

تحدث ابن جني عن حروف العلة الثلاثة وبين أنها ضعيفة إلا أن أقواها الـواو ثم اليـاء لتحملهما الحركة ، وأضعفها الألف ؛ لأنه لم يمكن تحريكها ، قال : " ولو لم يعلـم تمكـن هـذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيا . وذلك أنها في أقـوى أحوالهـا

---

[١] الخصائص ١ / ٣٢١ .

[٢] في اللهجات العربية ٩٦ .

ضعيفة ؛ ألا ترى أن هذين الحرفين ــ (الواو والياء) ــ إذا قويا بالحركة فإنك ــ حينئذ ــ مع ذلك مؤنس فيها ضعفا . وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه في غيرهما . ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة . يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف . ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة ، فهذا أقوى دليل عل أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها من الحروف الأقوى لا الأضعف . ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث ــ وهي الفتحة ــ مستثقلة فيهما حتى يجنح لذلك ويستروح إلى إسكانها نحو قوله :

يـا دار هند عفت إلا أثافيهـا [١]

ومعلوم أن الحركات لا تحمل ــ لضعفها ــ الحركات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمنع من احتمالها الحركات أن إذا تحملتها جفت عليها وتكاءدتها .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنه إذا وجدت أقواهن ــ وهما الواو والياء ــ مفتوحا ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما ... " . [٢]

فابن جني في هذا النص بين ضعف الحركات الثلاث الطويلة ، وذكر أن الواو والياء أقوى من الألف ، وعلل ذلك بتحملهما الحركة في صعوبة ومشقة ، وعدم قدرة الألف على تحملها . وفي مواطن أخرى ذكر أن الضمة أقوى الحركات يليها الكسرة ، والفتحة أضعفها ، ودلل على ذلك بمناسبة الحركة القوية للمعنى القوي ، والحركة الضعيفة للمعنى الضعيف . وذكر لذلك نماذج كثيرة في كتبه [٣] ، وقد ذكرت بعضا منها في بحثنا عن(الدلالة الصوتية عند ابن جني) مما أغنى عن ذكره هنا . [٤]

وعلل لقوة الضمة عن أختيها بتعليلين هما : أن الضمة وهي أقوى الحركات توضع لأقوى الأسماء . وقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها . أما عن العلة الأولى فقال في باب (العلة

---

[١] ديوان الحطيئة ص١٥٧ ، وعجزه (بين الطوى فصارات فواديها) .

[٢] الخصائص ٢ / ٢٩٣ إلى ٢٩٦ بتصرف ٢ / ٣٢٠ .

[٣] المحتسب ١/ ١٣٤ ، ٢/ ١٨ ، ١٩ ، ١٣٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩٩ .

[٤] الدلالة الصوتية عند ابن جني ، منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط العدد ٢٦ لسنة ٢٠٠٧ ص .

وعلة العلة) : " ألا ترى أنه إذا قيل له ـــ (أي لأبي بكر بن السراج) ـــ لم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى ... " . [١]

أما العلة الثانية وهي بعد الواو عن الألف الضعيفة وقرب الياء منها فتبدو في أثناء تعليله لكثرة باب (فُعُل) نحو عنق وطنب ، وقلة باب (فِعِل) نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة . قال : " إن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنما أقوى منها ؛ وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوة الهمزة ـــ وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها " . [٢]

وهذا التعليل هو الذي أخذ به مكي بن أبي طالب في عدم إجازته إلامالة نحو الضم فيما أصله الواو ، نحو دعا ودنا ، لأن فيها جمعا بين طرفين متباعدين هما الفتحة وهي من الألف ، والضمة وهي من الواو ، وهذا بعيد قبيح في الجواز ، وعلى منعه أكثر العرب . بخلاف الإمالة إلى الكسرة ، أو الياء فهي جائزة لقرب ما بين الألف والياء في المخرج ، فحسن أن تقرب الفتحة التي هي من الألف إلى الكسرة التي هي من الياء ، لتقرب الألف التي بعد الفتحة إلى الياء التي هي أصلها لقرب ما بين الألف والياء ، وبعد ذلك في الضمة مع الفتحة لبعد الواو من الألف . وأيضا فإن الألف تؤاخي الياء في الخفة ، وتبعد من الواو لثقل الواو ، فحسن تقريب الفتحة التي هي من الألف إلى الكسرة التي هي من الياء لمؤاخاة الياء في الخفة ، وبعد ذلك في الواو لبعد الواو من الألف في الثقل " [٣] . أ.هـ

والتعليل بثقل الضمة وخفة الياء أولى ـــ عندي ـــ من التعليل بقرب مخرج اليـاء من

---

[١] الخصائص ١ / ١٧٤ .

[٢] الخصائص ١ / ٦٩ ، ٧٠ .

[٣] الكشف ٢ / ٣٨٠ .

الألف ، وبعد مخرج الواو عنها ؛ لأن الواو إذا كانت عند القدامى تخرج من الشفتين [١] فهي عند المحدثين تخرج من أقصى الحنك [٢] ، وعلى ذلك فهي أقرب إلى الألف في مخرجها من الياء ـــ يؤكد ذلك عندي ما ذكره ابن جني من أن بين الضمة والكسرة قربا وتناسبا ، وأن الكسرة تحمل علـى الضمة ؛ لأنها أختها وداخلة في أكثر أحكامها . [٣]

---

[١] سر الصناعة ١ / ٥٦ ، الكشف ٢ / ٣٨٠ .

[٢] أصوات اللغة العربية د / عبد الطيب ص١٠٠ ، مقدمة في أصوات اللغة ص ٩٢ .

[٣] سر الصناعة ١ / ٦٢ .

ثانيا : العلل الصوتية الخاصة :

يقصد بها : بيان العلة في اختيار طريقة نطق معينة لصوت معين أو حركة معينة مخالفة لما عليه الفصحى وهي كثيرة ومتنوعة أهمها ما يلي :

١ ـ همز ما ليس أصله الهمز :

تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة في مواضع عدة ، وعدها تارة شاذة لا قياس لها وأنها كانت عن تطرق وصنعة وليست اعتباطا [١] ، وجعلها تارة أخرى غلطا من أغلاط العرب ، نتج عن قوة حس هؤلاء القوم ، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع ، وعلل هذه الغلط بقوله نقلا عن أبي علي : " إنما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما قحمهم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد " . [٢]

وجاء حديثه عن هذه الظاهرة في صور متعددة وقد علل لكل صورة منها على النحو التالي :

أ) همز الألف الساكنة :

ومنه قراءة أيوب السختياني ﴿ **ولا الضألين** ﴾ [٣] ، وقراءة عمرو بن عبيد ﴿**فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن** ﴾ [٤] . وقراءة ابن كثير : ﴿ **وكشفت عن ساقيها** ﴾ [٥] . ومنه ما أورده من كلام العرب مثل : دأبة وشأبة ، العأم والخاتم ، بأز وابيأض

---

[١] الخصائص ٣ / ١٤٤ وما بعدها .

[٢] السابق ٣ / ٢٧٦ وما بعدها .

[٣] الفاتحة آية (٧) والمحتسب ١ / ٤٦ .

[٤] الرحمن آية (٣٩) ، الخصائص ٣ / ١٥٠ ، المحتسب ٢ / ٤٧ .

[٥] سورة النمل آية (٤٤) ، الخصائص ٣ / ١٤٧ .

احمأر ، اسوأد ، تأبل ولبأت الحج ، ورثأت ، واستلأمت الحجر ، وشأمل ، وشمأل ... إلخ . [١]

وعلل ابن جني همز الألف في هذه المثل بأنه كان عن تطرف وصنعة ، وليس اعتباطا هكذا من غير مسكة ، دعاهم إليها احتياجهم إلى تحريك الألف ، وذلك لأن الحركة إذا جاورت حرفا ساكنا فكثيرا ما يجريها العرب مجراها فيه ، فيصير ـــ الحرف الساكن ـــ لجواره إياها ـــ أي الحركة ـــ كأنه محرك بها . فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء بأز ـــ ونحوه ـــ إنما هي في نفس الألف فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة ، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة . [٢]

فإذا قلت : إذا كان هذا مقبولا في مثل العألم والخأتم والبأز ونحوه مما لا يليه الحرف المشدد فكيف يكون مقبولا في مثل الضألين وجأن ، وابيأض ونحوه مما يليه الحرف المشدد ، إذ يمكن أن تبقى الألف كما هي وتزاد مدقا ، ويجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها ؟

قلت : قال ابن جني : " ربما لم يكتف من تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع ، دون أن يطفى به طبعه ويتخطى به اعتماده ووطؤه ، إلى أن يبدل من هذه الألف همزة ، فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ، ومصانعا بطول المدة عنها ، فيقول شأبه ، ودأبة ، احمأرت ، اسوأدت..وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها.

وعلته في اختصاصه بها دونهما ، أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة بعدها الحرف المدغم ، فتحا ملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة ؛ تطرقا إلى الحركة وتطاولا إليها إذ لم يجدوا إلى تحريكها هي سبيلا ، لا في هذا الموضع ولا في غيره . وليست كذلك أختاها ؛ لأنهما وإن سكنتا في نحو هذا قضيب بكر ، وتمود الثوب ، فإنهما قد تحركان في غير هذا الموضع ، فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا عن سكونهما فيه " [٣] أ.هـ .

وقال في سر الصناعة معللا لإبدال الألف همزة في قراءة أيوب السختياني (ولا الضألين):

---

[١] الخصائص ٣ / ١٤٧ وما بعدها .

[٢] السابق ٣ / ١٤٩ بتصرف ، المحتسب ١ / ٤٦ وما بعدها .

[٣] الخصائص ٣ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

" همز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين ــ الألف واللام الأولى ــ فحرك الألف لالتقائهما فانقلبت همزة ؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج . لا يتحمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه ، وهو الهمزة " [١] . ووافقه في ذلك العكبري وابن يعيش وغيرهما . [٢]

وإبدال الألف همزة في المثل السابقة لغة أو لهجة غير مقيسة ومسموعة عن العرب عزاها الأزهري إلى عقيل [٣] ، وسمعها الفراء من بعض طيء وغنى . [٤]

وهذه النسبة تدفع إنكار د / صبحي الصالح أن يكون ذلك لهجة عربية ؛ لأن العرب عنده بنوا قواعدهم أو مقاييسهم على نصوص ووثائق لا سبيل إلى مدافعتها ، ليس فيها هذه الصور الشاذة التي جاءت في بعض القراءات . [٥]

ب) همز الواو الساكنة المضموم ما قبلها :

من ذلك قوله : " أحب المؤقدان إلى مؤسي " [٦] ألا ترى أن ضمة الميم في (الموقدان) و(موسى) لما جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها ، والواو إذا انضمت ضما لازما همزت نحو أجوه وأقتت " . [٧] فالعلة هنا هي التخفيف ؛ لأن الواو تستثقل فيها الضمة ، سواء أكانت مضمومة ، أو ساكنة بعد ضمة ، فهي كالمحركة بالضم ، والهمزة أقوى من الواو [٨] . ولا أدل على ذلك من أن همزة (أقتت) إذا زالت عنها الضمة عادت واواً . [٩]

---

[١] سر الصناعة ١ / ٧٦ .

[٢] إعراب القراءات الشواذ ١ / ٩٠ ، ٩١ . شرح المفصل ١٠ / ١٢ .

[٣] تهذيب اللغة ١٥ / ١٧٩ (أرف) .

[٤] معاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٩ .

[٥] دراسات في فقه اللغة ٧٨ ــ ٨٠ بتصرف .

[٦] البيت لجرير وعجزه (وجعدة لو أضاءهما الوقود) الديوان ١/ ٢٨٨ .

[٧] الخصائص ٣ / ١٥١ ، وسر الصناعة ١ / ٨٢ .

[٨] السابق ١ / ٦٧ .

[٩] السابق ١ / ١٤٣ .

ج) همز مصاوب ومعائش ونحوهما :

قولهم : مصائب . هذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس . وذلك أن مصيبة مفعلة . وأصلها مصوبه ، فعينها ـــ كما ترى ـــ متحركة في الأصل ، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حملت الحركة . وقياسه مصاوب . وقد جاء ذلك أيضا ، قال :

يصاحب الشيطان من يصاحبه وهو أذى جمة مصاوبه [١]

ويقال فيها أيضا : مصوبه ، ومصابة . ومثله قراءة أهل المدينة : [٢] " معائش " [٣] بالهمز وجاء أيضا في شعر الطرماح (مزائد جمع مزادة) وصوابها (مزايد) قال :

مزائد خرقاء اليدين مسيفة [٤]

وقالوا أيضا : منارة ومنائر ، وإنما صوابها : مناور ؛ لأن الألف عين وليست بزائدة . [٥]

فالهمزة في الكلمات السابقة ـــ مصائب ، منائر ، معائش ، مزائد ـــ شاذة وإنما لا أصل لها في الهمز ، إذ أصلها الواو كما في مصائب ومنائر ، أو الياء كما في معائش ، أو الألف كما في مزائد .

وعلة همزها التشبيه بما أعل بالهمز قياسيا ، أي على التشبيه بصحائف ونحوها جمع صحيفة قال : " ومن ذلك همزهم مصائب . وهو غلط منهم . وذلك أنهم شبهوا (مصيبة) بصحيفة ، فكما همزوا (صحائف) همزوا أيضا مصائب . وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة ؛ لأنها عين، ومنقلبة عن الواو ، هي العين الأصلية . وأصلها مصوبة ؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب ... وجمعها القياسي مصاوب . وقد جاء ذلك ... كأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن

---

[١] البيت في اللسان والتاج (حمة مصاوبه) بالحاء المهملة (أذى) .

[٢] قراءة نافع (معاني القراءات للأزهري) ١ / ٤٠٠ .

[٣] سورة الأعراف آية (١٠) .

[٤] البيت للطرماح وعجزه (يخب بها مستخلف غير آبي) الديوان ص ٢٦٤ .

[٥] الخصائص ٣ / ١٤٦ ، ١٤٧ .

لم تكن زائدة فإنما ليست على التحصيل بأصل ، وإنما هي بدل من الأصل . والبدل من الأصل ليس أصلا ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد ... والبدل مشبه للزائد " . [١]

ويقول أيضا : " إنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه ؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنما يخلدون إلى طبائعهم " . [٢]

والصحيح أن ما همز من ذلك أن يعد شاذا قياسا مطردا استعمالا . أي أن الكلمات السابقة وإن شذت في القياس فهي فصيحة في الاستعمال . كذا قال برهان فك . [٣] يؤيد ذلك ورود القرآن الكريم بها كما في قراءة (معائش) وهي قراءة سبعية متواترة ، قرأ بها نافع وغيره من القراء الثقات كابن عامر ، والأعرج ، وزيد بن علي ، والأعمش ، وعبد الله بن مسعود . [٤] يقول أبو عمرو الداني : " أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قيس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها " . [٥]

يلاحظ ــ فيما سبق ذكره ــ أن ابن جني (رحمه الله) قد علل همز ما ليس أصله الهمز بالتخفيف تارة ، وبالتشبيه تارة أخرى ، وهذا إن دل فإنما يدل على قوة حس هؤلاء القوم ، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع ، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع ، وأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها .

أما المحدثون من علماء اللغة فقد علل بعضهم هذه الظاهرة بالحذلقة والمبالغة في التفصح . يقول : " وعندنا في عصور العربية المختلفة ، أمثلة كثيرة لظاهرة الحذلقة في اللغة ــ (الخروج على المألوف في الكلام) ــ فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى ، تسابق العرب في

---

[١] الخصائص ٣ / ٢٨٠ .

[٢] المنصف ٢٦٣ .

[٣] العربية (دراسات في اللغة والأساليب) ص ٧٨ ، ٧٩ .

[٤] القراءات واللهجات ١٤١ ، ١٤٢ ، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ص ١٣٩ .

[٥] النشر في القراءات العشر ١ / ١٠ .

النطق به ، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز . مبالغة في التفـصح ... ويـشيع في العربيـة الفصحى ، همز ما ليس أصله الهمز ، بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة ، وتوهمهم في الأمثلة التي يوجد في مكان منها واو أو ياء أنهما ناتجتان بسبب الإنزلاق بين حركتين بعد سقوط الهمزة في نطقهم ، ولذلك يزيدون في هذه الأمثلة همزات غير أصلية فيها ، عن طريق الحذلقـة والمبالغـة في التفصح[١] ، طموحا منهم إلى مستوى اللغة النموذجية في المجال الجدي من القول ... " .[٢]

٢ ــ علل الوقف :

الوقف مظهر من مظاهر اللغة العربية . إذ هو فن جليل ، وبه يعرف كيفية أداء القرآن ، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة ، واستنباطات غزيرة ، وبه تتبين معاني الآيات ، ويؤمن الاحتـراز عن الوقوع في المشكلات [٣] . وله مقاصد ثلاثة لأنه إما أن يكون لتمام الغرض من الكـلام ، أو لتمام النظم في الشعر ، أو لتمام السجع في النثر . [٤]

وهو أيضا ذو دور فعال في الأداء ، ووسيلة أدائية يستطيع بها المتكلم أن ينقل إلى السامع تأكيداً لفكرة معينة ، وأن يرسم أو يخطط للفكرة التالية . [٥] وله دوره الواضح في إفادة المعـنى ، إذ الوقف الصحيح يؤدي إلى الفهم الصحيح لكلام الله تعالى ، والوقف الخاطئ يفيد معنى خاطئا . وهو ما وضحه ابن جني في قوله : قراءة أبي عمـرو : ﴿ **وتفقد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد** ﴾ [٦] بـسكون اليـاء مـن (لي) . وقراءتـه أيـضا : ﴿ **ومالي لا أعبد الذي فطرني** ﴾[٧] بتحريك الياء . وعلة ذلك ليس الجمع بين اللغتين كما يفتي به جميع من تسأله عنه،

---

[١] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٧ وما بعدها .

[٢] الظواهر اللغوية في قراءة الحسن ١٣٥ .

[٣] البرهان في علوم القرآن ــ الزركشي ١ / ٣٤٢ .

[٤] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٣٨ .

[٥] الجانب الصوتي للوقف في العربية ومجالها ص ٣٦ .

[٦] النمل آية (٢٠) .

[٧] يس آية (٢٢) .

لكنه لما جاز الوقف على قوله تعالى : ﴿ **وتفقد الطير فقال مالي** ﴾ ، وأن يستأنف فيقول: ﴿ **لا أرى الهدهد** ﴾ سكن الياء من (لي) أمارة لجواز الوقوف عليها . ولما لم يحسن الابتداء بقوله : ﴿ **لا أعبد الذي فطرني** ﴾ حرك الياء من (لي) قبلها ، أمارة لإدراج الكلام ووصله وذاك أن الحركة من أعراض الوصل ، والسكون من أعراض الوقف . فهل يحسن مع وجود هذا الفرق الواضح الكريم أن يخلد دونه إلى التعذر بما يخلد إليه الموهون المضيم ؟ " . [١]

وحديث ابن جني عن هذه الظاهرة جاء متنوعا وشاملا ، إذ نراه يتحدث تارة عما يجوز في اللغة ، وما لا يجوز من حيث الوصل والوقف ، وعن أن الاعتداد في الكلام إنما يكون باعتبار حال الوصل تارة ثانية ، وعن ظهور صوت في الوقف مع بعض الحروف دون بعض تارة ثالثة ، وعن أوجه الوقف الجائزة في كلام العرب تارة رابعة ، وأكتفي من ذلك بما ورد فيه تعليل لابن جني فقط دون غيره .

أ) الكلام إما أن يكون على حد الوصل أو على حد الوقف . فإن لم يكن على حد واحد منهما فهو ضعيف في القياس والاستعمال جميعا . يقول : " ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

لـه زجـل كأنـه صـوت حـاد إذا طلـب الوسـيقة أو زمـير [٢]

فقوله : (كأنه) ـــ بحذف الواو وتبقية الضمة ـــ ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال .

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تمكنت في قوله في أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء فيقال : (كأنه) فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ ـــ (أي بعيد في أقصى الغاية) ـــ لا يتقيك

---

[١] المحتسب ١ / ١٤٦ .

[٢] الكتاب ١ / ٣٠ ، وديوان الشماخ بن ضرار ص ١٥٥ .

بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس ، وقال أبو إسحاق في نحو هذا إنه أجرى الوصل مجرى الوقـف ، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف " . [١]

فإثبات الواو بعد الهاء أي (كأفهو) ، وإسكان الهاء لغتان ، والثانية لأزد السـراة وقـد جاءا معا في بيت يعلي الأزدي :

فظلـت لـدى البـيت العتيـق أخيلـهو ومطـواي مـشتاقان لـه أرقـان

وفيما روى عن قطرب :

وأشرب المـاء مـا بي نحـو هـو عطـش إلا لأن عيونـه سـيل واديهـا [٢]

أما حذف الواو وإبقاء الضمة كما في بيت الشماخ (كأنه) فليس لغة ، ويجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن . قال : " لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة ، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندي وينبغـي ألا يكـون لغـة ؛ لضعفه في القياس ... فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة " . [٣]

وما ذكره ابن جني من ضرورة إثبات واو الضمير في (كأفهو ، ولقيتهو ... إلخ) مخـالف لما عليه الفصحى ؛ لأنه وإن كان هو الأصل وعليه أهل الحجاز وفـصحاء الـيمن وقـراء مكـة والمدينة [٤] إلا أن الفصحى استعاضت عن ذلك بضم هاء الضمير وحذف صلته تخفيفا . وبقيـت الضمة أمارة لإدراج الكلام ووصله .

ب) تحدث ابن جني على أن الاعتبار في الكلام إنما هو بمراعاة حال الوصل لا الوقـف ، وإن كان هو الأقدم ؛ لأن وصل الجمل وتراكيبها مظهر من مظاهر الكمال والنـضوج اللغـوي . وعلل ذلك بأن الأشياء تجري على حقائقها في الوصل دون الوقف ، كما أن حال الوصـل أعلـى

---

[١] الخصائص ١ / ١٢٨ .

[٢] السابق ١ / ٣٧١ .

[٣] السابق ١ / ٣٧٢ .

[٤] لغة قريش ١٥٤ .

رتبة من حال الوقف. قال : " فإن قلت : ولم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف ؟ قيل : لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف . وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجيء من الكلمة الواحدة ، وإنما تجيء من الجمل ومدارج القول ؛ فلذلك كانت حـال الوصـل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف " .[١]

وما ذكره صحيح ؛ لأن الوقف موضع من مواضـع التغـيير يلحـق أواخـر الكلـم الموقوف عليها .

ج) لبعض الحروف خاصية معينة عند الوقف عليها دون غيرها ، إذ إن مـن الحـروف حروفا يتبعها صويت ما عند الوقف عليها ، فإذا أدرجتها ساكنة ضعف ذلك الصويت وخفـى ، فإن أدرجتها متحركة زال البتة .

وأول هذه الحروف وأكثرها صويتا بعدها حروف القلقلة (ق ، ج ، ط ، د ، ب) فـلا نستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ، وبعض العرب أشد تـصويتا . يليها الحروف التي يخرج معها عند الوقف ما يشبه النفخ . لأنها لم تضغط ضغط حـروف القلقلـة وهي (ز ، ظ ، ذ ، ض) وبعض العرب أشد تصويتا يليها في المرتبة الثالثة حروف الهمـس ؛ لأن الصوت الذي يخرج معها نفس ، وليس من الصدر وإنما يخرج منـلا . وجميع هذه الحـروف مـتى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت . ومن الحروف مالا تسمع بعده شيئا مما ذكرنـاه ؛ لأنـه لم يضغط ، ولم يجد منفذا وهي : الهمزة ، والعين ، والغين ، واللام ، والنون ، والميم .[٢]

فابن جني يرى أن بعض الأصوات أشد تصويتا من بعض عند الوقف وعلل ذلك بقـوة الحفز والضغط ، فكلما قوى الضغط على الحرف كلما ظهر الصويت بعد الحرف عنـد الوقـف عليه، والعكس . أما اختصاص هذا الصويت الذي يتبع هذه الحروف بالوقف دون الوصـل فقـد علله بضعف الحرف في الوقف وهو موضع يحتاج إلى تمكين الصوت وتقويته في السمع قال : "فـإن قلت: فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت ، وهو مع ذلك سـاكن . نحـو إف إث إس

---

[١] الخصائص ٢ / ٣٣٣ .

[٢] سر الصناعة ١ / ٦٩ ، ٧٠ ، بتصرف ، الخصائص ١ / ٦١ .

اص . قيل : هذا القدر من الصوت إنما هو متمم للحرف وموف له في الوقف . فإذا وصلت ذهب أو كاد . وإنما لحقه في الوقف ؛ لأن الوقف يضعف الحرف ؛ ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهـاء ، نحو واغلاماه ، ووازيداه ... وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في الـسمع وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء -(وكذا الصويت) ـ ليقع الحرف قبلها حشوا ، فيبين ولا يخفى " . [١]

ومما يؤكد شبه ذلك الصويت الذي يتبع هذه الأصوات للهاء الزائدة في مثل وازيداه في تمكين الصوت وتوفيته ووضوحه في السمع عند الوقف قوله في باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية) : " الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صويت ما من بعدها . فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت ، وتضاءل للحس ... أو خفى ذلك الصويت وقل ، وخف ما كان له من الجرس عند الوقف عليه ... وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه . فقدرت بتلك اللبثة ، على إتباع ذلك الصويت إياه ، فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده ، وتهيأت له ، ونشبت فيه ـ أي ابتدأت فيه ـ فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفا من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه ، ويسوغك إمدادك إياه به ... فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه فتقول : إص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه فقلت : اصبر ، فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكنه فيه وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه " . [٢]

فوجود هذا الصويت عند الوقف تحقيق كامل لخواص هذه الحروف بكل صفاتها ، وذلك يستدعي جهداً كبيراً من الناطق بها . لذا قال ابن جني : وبعض العرب أشد تصويتا . كما سبق .

---

[١] الخصائص ٢ / ٣٣٠ .

[٢] الخصائص ١ / ٥٨ ، ٥٩ بتصرف .

د) تحدث ابن جني (رحمه الله) عن طرق الوقف في كلام العرب ، إذ جاء في ثنايا كتبه الحديث عن الوقف بالسكون ، وبالتضعيف ، وبالإشمام ، وبالروم ، والإبدال ، وبالنقل [١] . إلا أنه علل بعضا منها فقط وهو ما يعنينا هنا .

١ ـــ من ذلك الوقف بإبدال تاء التأنيث هاء . وهذا الإبدال خاص بالأسماء دون الحروف والأفعال قال : " الأسماء أقوى وأعم تصرفا من الحروف ، وهي الأول الأصول ، فغير منكر أن يتجوز فيها مالا يتجوز في الحروف ؛ ألا ترى أن التاء في (ربت وثمت) علامة تأنيث ، كما أن التاء في (مسلمه وعاقله) علامة تأنيث ، وقد أبدلوا تاء التأنيث في الاسم هاء في الوقف فقالوا : مسلمه ، وعاقله ، ولم يبدلوا التاء في ربت وثمت ولات ولعلت في وقف ولا وصل ؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه ، والفعل أيضا في هذا جار مجرى الحرف ؛ ألا ترى التاء في قامت وقعدت ثابتة غير مبدلة في وصل ولا وقف " . [٢]

ويقول : " أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف ، فقالوا : حمزه ، وطلحه وقائمه وجالسه ، وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف ، ويؤكد هذا أن عامة عقيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات : الفراه بالهاء في الوصل والوقف . [٣]

وأما علة هذا الإبدال فهي بيان الفرق بين تاء التأنيث والتي هي من نفس الحرف نحو تاء (ألفت) وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو : تاء سنبته ، وتاء (عفريت) ؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوها ببناء قحطبة وقنديل [٤] . كما أنهم ـــ أيضا ـــ أرادوا أن يفرقوا بين التاء المتصلة بالاسم كنعمة ورحمة ، وبين التاء المتصلة بالفعل كقولك : قامت ونامت " . [٥]

---

[١] انظر هذه الأنواع في المحتسب ١ / ٧٦ ، ١٠١ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٦٦ ، ٢٧٦ ، الخصائص ١ / ٣٠٥ وما بعدها ٢ / ٣٣٠ .

[٢] سر الصناعة ١ / ٢٦٥ .

[٣] المحتسب ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .

[٤] الكتاب ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٤٣ .

[٥] الحجة لابن خالويه ص ٤٢ .

وهذا الإبدال جار على قياس اللغة النموذجية وهي لغة قـريش والحجـازيين [١] إلا أن بعض القرشيين يجرون الوصل مجرى الوقف فيقفون بالتاء دون قلب لها إلى الهاء كما في قول هنـد بنت عتبة وهي ترثي أباها :

يـــــدفع يـــــوم المغلبـــــت يطعـــــم يـــــوم المـــــسغبت

تريد المغلبه والمسغبه [٢] . كذا يفعل بعض حمير إذ سمع عنهم : يا أهل سورة البقرت فقال مجيب : ما أحفظ منها ولا أيت . [٣]

وعلل ابن جني ذلك أي الوقف بالتاء لا الهاء بالتشبيه ، أي تشبيه الأصل بالفرع قال في باب (غلبة الفروع على الأصول) : " هذا فصل من فصول العربية طريف ، تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الإعراب . ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغه ... والعـرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعـل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعـل بالفعـل فـأعملوه . وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : (عليه السلام والرحمت) في قوله :

بل جوز تيهاء كظهر الحجفت [٤،٥]

أما مجيء الهاء بدلا من التاء في الوصل والوقف كما في عامة عقيل فعلته عنـده التـشبيه أيضا ، إلا أنه تشبيه لفظ بلفظ آخر ، وليس حالة بحالة أخرى ، قال : " وزاد في الأنـس بـذلك أنك ترى التاء في الفرات تشبه في اللفظ تاء فتاة وحصاة وقطاه فلما وقف وقد أشبه الآخر الآخـر أبدل التاء هاء ، ثم جرى على ذلك في الوصل ؛ لأنه لم يكن البدل عن استحكام العلة فيراعى حال

---

[١] من أسرار اللغة ٢٣١ .

[٢] الجانب الصوتي للوقف ١٢٤ .

[٣] الكشف عن أحكام الوقف والوصل ص ١٥٦ .

[٤] البيت لـ "سؤر الذئب الطائي" وصدره : (قد تبلت فؤاده لو شعفت) اللسان (ح ج ف) والحجفة الترس الجلد.

[٥] الخصائص ١ / ٣٠١ ، ٣٠٥ بتصرف .

الوقف من حال الوصل ويفصل بينهما " .[١]

٢ ـــ ومن ذلك الوقف بزيادة هاء السكت ، يقول : " فأما قولهم في الوقف على (أن فعلت) : أنا وأنه ، فالوجه أن تكون الهاء في (أنه) بدلا من الألف في أنا ؛ لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف ، والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف ـــ (وعلى هذا فليست الهاء للسكت) ـــ ويجوز أن تكون الهاء أيضا في (أنه) ألحقت لبيان الحركة ، كما ألحقت الألف ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى : (كتابيه) و(حسابيه) و(سلطانيه) و(ماليه) .. [٢] أي أن تكون الهاء للسكت وقد زيدت في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه .

فابن جني علل زيادة هاء السكت في الوقف بالحرص على البيان . وإنما كان لازما في الوقف هنا ؛ لأن الوقف يضعف الحرف الأخير خاصة إذا كان حرف مد ولين قال : " الوقف يضعف الحرف الأخير ، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء ، نحو واغلاماه ووازيداه ، وواغلامهوه ، وواغلامهيه . وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع . وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوا ، فيبين ولا يخفى " .[٣]

وقال أيضا : " إن حروف اللين الثلاثة إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ، ولم يف مدهن، وإذا وقعن بين الحرفين تمكن ، واعترض الصدى معهن . ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى . ويدل على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف ، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يني بهن ، أتبعتهن الهاء في الوقف ، توفية لهن وتطاولا إلى إطالتهن . وذلك قولك ، وازيداه ، واجعفراه ، ولابد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها ، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها ، وذلك قولك :

---

[١] المحتسب ١ / ١٣٠ .

[٢] سر الصناعة ٢ / ١١٠ ، ١١١ .

[٣] الخصائص ٢ / ٣٣٠ .

وازيدا ، واعمرا ، وكذلك أختاها " .. [١] أهـ

وهذا ما أيده **الدرس اللغوي الحديث** . والسر في ذلك أن الجهاز النطقـي عنـد إخراج الحركات يكون مفتوحا ويسمح للهواء بالمرور فيه دون عوائق ، وهذا معنـاه أن صـوت اللين إذا كان في آخر الكلمة تبدد بسرعة مع الهواء الخارج بكمية كبيرة ، فيبدو ضـعيفا خفيـا ، ولذا أنشأ الوقف هاء السكت لتقوية الحركة أو صوت اللين السابق عليها ، لكونها صوتا احتكاكيا يضيق مجرى الهواء ولا يسمح بخروجه دفعة واحدة . [٢]

٣ ـ ومن ذلك الوقف بالنقل : وهو أن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحـرف الساكن قبله نحو : قام عمرو . بضم الميم . ومررت ببكر . بكسر الكاف [٣] ، والحركة المنقولـة إما أن تكون ضمة أو كسرة ، ولا تكون فتحة لقوة الضمة والكسرة ، وخفـة الفتحـة فكرهـوا حذفهما واغتفروا حذف الفتحة . هذا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون والأخفش النقل في الفتحة [٤] .

وهو قول سديد لوجود نفس الداعي إلى النقل ، وإن كان الأول أرجح [٥] . ولابد لهذا الوقف من شروط معينة تتوافر فيه ذكرها النحويون [٦] ، وليس هذا مجال تفصيلها .

أما علة هذا النوع من الوقف فهي المحافظة على حركة الإعراب خوفـا أن يـستهلكها الوقف ، وعدم التقاء الساكنين وإن كان مغتفرا عند الوقف . قال ابن جني : " يقـول نـاس في الوقف : هذا بكر ، ومررت ببكر ؛ لما جفا عليهم اجتماع الساكنين في الوقف وشحوا على حركة

---

[١] السابق ٣ / ١٣١ .

[٢] الجانب الصوتي للوقف ٢٢ / ٢٣ .

[٣] همع الهوامع ٣ / ٤٣٣ .

[٤] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٤٢ .

[٥] شرح المفصل ٩ / ٧٢ .

[٦] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٤١ وما بعدها ، همع الهوامع ٦ / ٢١٢ وما بعدها .

الإعراب أن يستهلكها الوقوف عليها نقلوها إلى الكاف " . [١] أي إلى عين الكلمة ؛ وذلك لمجاورة العين اللام ، يبدو ذلك من قوله في (باب الجوار) : " وذلك في كلامهم على ضربين : أحدهما تجاور الألفاظ ، والآخر : تجاور الأحوال ، فأما تجاور الألفاظ فعلى ضربين : أحدهما في المتصل ، والآخر في المنفصل . فأما المتصل فمنه مجاورة العين للام بحملها على حكمها .... وعليه (أي الجوار المتصل) ــ أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف ، نحو هذا بكر ، ومررت ببكر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين ، صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها". [٢]

وقد عزى الوقف بالنقل إلى بعض تميم [٣] ، والوقف باجتماع الساكنين إلى قريش [٤] ؛ لأنها تعطى الأصوات حقها فلا يطغى صوت على آخر [٥] .

وعلل ذلك ابن جني بأن سكون العين لا يتمكن تمكن سكون اللام لذا جاز الجمع بينهما قال : " ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين ؛ نحو : بكر وعمرو ؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه ، لما جاز أن تجمع بينهما ؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء . فكان يلزمك ــ حينئذ ــ أن تبتدئ بالراء الساكنة ، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه ، ولا يتطاول إلى ما وراءه . ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس ، فتجد السين أتم صوتا من الفاء ، فإن قلبت فقلت : النسف وجدت الفاء أتم صوتا ، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه ، ولا يجوز حمله عليه ، إلا زيادة الصوت عند الوقف على الحرف البتة " [٦] أ.هـ كذا قال ابن يعيش [١] ،

---

[١] المحتسب ١ / ١٠٢ .

[٢] الخصائص ٣ / ٢٢١ ــ ٢٢٣ بتصرف .

[٣] الكتاب ٤ / ١٨٠ ، شرح المفصل ٩ / ٧١ التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٤٢ .

[٤] من أسرار اللغة ٢٣٤ ، اللهجات العربية في التراث ٤٩٠ .

[٥] اللهجات العربية في التراث ٤٩٠ .

[٦] الخصائص ١ / ٦١ .

فالوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ، ويوفره على الحرف الموقوف عليه .

٣ ــ علل المماثلة :

تتأثر الأصوات اللغوية ، بعضها ببعض ، عند النطق بها في الكلمات والجمل ، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها ، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام ، فيحدث ــ عن ذلك نوع ــ من التوافق والانسجام ، بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات . ويسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة . وهذه ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة ؛ غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه .

ويعرف (دانيال جونز) المماثلة بأنها (عملية استبدال صوت بصوت آخر ، تحت تأثير صوت ثالث قريب منه ، في الكلمة أو الجملة) .[٢]

وقد عنى القدماء من علماء العربية بهذه الظاهرة فتناولوها في مؤلفاتهم فقد أشار إليها سيبويه في أكثر من موضع في كتابه ، وعقد لها أيضا بابا خاصا سماه " باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه " .[٣]

وتناولها ابن جني بصورة أدق وأعمق في مؤلفاته المتعددة كما سيتضح في معالجتنا لها هنا وإن عقد لها موضعا خاصا بها في المنصف سماه " مجاورة الشيء لشيء آخر وتأثره به " .[٤]

وتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصورا على الأصوات الساكنة ، بل قد يكون أيضا في أصوات اللين ؛ فإذا اشتملت كلمة ما على بعض الحركات المتباينة نراها تتطور وفي أثناء هذا التطور تحاول تقريب تلك الحركات المختلفة فيها ؛ لذا فإن المماثلة تتحقق في صور متعددة أهمها الإدغام ، وفي فاء الافتعال ، وقلب المستفل إلى مستعل إذا جاوز مستعليا .

---

[١] شرح المفصل ٩ / ٧١ .

[٢] التطور اللغوي ص ٣٠ .

[٣] الكتاب ٤ / ٤٧٧ .

[٤] المنصف ٢٨٨ ــ ٢٩٢ .

وفي الإعلال بالقلب لمناسبة حرف اللين لحركة ما قبله ، وفي الإمالة ، والإتبـاع . وفيمـا يلـي توضيح ذلك .

أولا : المماثلة في الصوامت :

أ) علة الإدغام :

وهو لغة الإدخال ، ومنه قولهم : أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه . [١]

واصطلاحا : خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين فيصيران حرفـا واحـدا مشددا يرتفع اللسان عند النطق به ارتفاعة واحدة " . [٢]

وقد تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة بشيء من التفصيل وبين عللها وذكر أن الإدغـام واجب لابد منه يقول : " إن علل النحويين على ضربين أحدهما واجب لابد منه ؛ لأن الـنفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له .... " ومـن الأمـر الطبيعي الذي لابد منه ، ولا وعي عنه ، أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيـسكن الأول منـهما في الإدراج،فلا يكون ـــ حينئذ ـــ بد من الإدغام ، متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شد ، وصب ، وحل ، فالإدغام واجب لا محالة ، ولا يوجدك اللفظ به بدا منه . والمنفصلان نحـو قولك : خذ ذاك ، ودع عامراً . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شدد ، وحلل ، فلا أدغم . قيـل متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما ، وكلا منا إنما هو على الوصل . فأما قـراءة عاصم ، (وقيل من راق) [٣] ببيان النون من (من) فمعيب في الإعراب ، معيف في الأسمـاع ، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء نحو : من رأيت ..... ويكفي مـن هذا إجماع الجماعة على إدغام (من راق) . [٤]

---

[١] مقاييس اللغة (د غ م) .

[٢] نهاية القول المفيد في علم التجويد ص ١٠٤ .

[٣] سورة القيامة (٢٧) .

[٤] الخصائص ١ / ٨٩ إلى ٩٥ بتصرف .

كما ذكر ابن جني أن للإدغام عللا ثلاثا هي : تقريب الصوت من الصوت ، والتخفيف وإصلاح اللفظ . وكلها مرادة فيه . والسر في ذلك : " أن الشيء الواحد قد يعلل بأشياء كثيرة متى عدم بعضها لم تكن علة .... " .[١]

قال في باب (الإدغام الأصغر) : " قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت ـــ (وبعد أن تحدث عن إدغام المثلين كما في قطع وسكر والمتقاربين كما في ود في اللغة التميمية ، وامحي ، واماز ، واثاقل) ـــ قال : والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ، ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر ، ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها ، كقولك قططع وسككر ، وهذا إنما تحكمه المشافهة به . فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول وخلطته بالثاني فكان قربه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه . فإن كان الأول من المثلين متحركا ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً ، وأوضح حكما .... وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمت فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه ؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير " .[٢]

أما التخفيف وهو ناتج عن التقريب فيبدو من قوله : " أنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة ، نحو قولك : شد وقطع وسلم " .[٣]

وأما إصلاح اللفظ فيظهر كأوضح ما يكون في إدغام المتقاربين ـــ أي الحرفين اللذين من مخرجين متقاربين كالتاء والثاء في أثاقل ، أو في المتجانسين ـــ أي الحرفين اللذين من مخرج واحد كالتاء والدال في ود التميمية . قال ابن جني في باب (إصلاح اللفظ) : " اعلم أنه لما كانت

---

[١] السابق ١ / ١٦٢ .

[٢] الخصائص ١ / ١٤١ ، ١٤٢ بتصرف .

[٣] السابق ٢ / ٢٢٩ .

الألفاظ للمعاني أزمة ، وعليها أدلة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها محصلة ، عنيت العرب بما فأولتها صدراً صالحا من تثقيفها وإصلاحها .... ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب ، نحو ود في وتد ، ومن الناس مَيْقول في (من يقول) " .[١]

وعلى هذا فالإدغام يحقق فوائد ثلاثا كلها مرادة منه سواء كان في المثلين ، أو المتقاربين ، أو المتجانسين ، إذ به تتحقق الخفة المطلوبة في الكلام ، إذ الجنوح إلى المستخف ، والعدول عن المستثقل هو أصل الأصول في هذا الحديث [٢] . أي الحديث عن العلل . وفيه أيضا إصلاح اللفظ؛ لأن شد وقطع أفضل من شدد وقططع ونحوهما ، كذا الأمر في المتقاربين والمتجانسين ، لأن المتقاربين أو المتجانسين يقبح اجتماعهما لثقلهما على اللسان لما يستلزمه من جهد كبير تميل اللغة إلى التخلص منه بوبيلة أو بأخرى وأهمها قلب أحد المتقاربين أو المتجانسين وهو الأضعف إلى جنس الآخر ليدغم فيه ، ويرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة .

كما تحدث ابن جني عن أن الإدغام يحسن إذا أدغم الحرف الضعيف في القوى ، لأنه يقوى الحرف المدغم فيه ، لأنك تبدل من الأول وهو الأضعف حرفا من جنس الثاني وهو الأقوى يقول ابن جني في توجيهه لقراءة (يخطف) [٣] بفتح الياء والخاء والتشديد : " أصله (يختطف) ، فآثر إدغام التاء في الطاء . لأنهما من مخرج واحد ، ولأن التاء مهموسة والطاء مجهوره ، والمجهور أقوى صوتا من المهموس ، ومتى كان الإدغام يقوى الحرف حسن ذلك . وعلته أن الحرف إذا أدغم خفى فضعف ، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه فقوى لقوته ، فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جنى على الحرف المدغم فأسكن التاء لإدغامها والخاء قبلها ساكنة ، فنقلت الحركة إليها ، وقلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء فصارت (يخطف) .[٤]

كما تحدث ابن جني (رحمه الله) عما يدغم من الحروف ومالا يدغم . وعن حروف

---

[١] السابق ١ / ٣١٣ إلى ٣٢١ بتصرف .

[٢] السابق ١ / ١٦٣ .

[٣] سورة البقرة آية (٢٠) ﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم ..... ﴾ .

[٤] المحتسب ١ / ٥٩ .

يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها .

ففي حديثه عن الحروف التي يدغم فيهـا ولا تـدغم هـي في غيرهـا ذكـر لـذلك عللا ثلاثا هي :

١ ـ المحافظة على الصفة الانفرادية : فإن من الحروف حروفا توصـف بـصفة انفرادية توجد فيها ، ولا توجد في غيرها ، كالتكرير للراء ، والتفشي في الـشين ، والـصفير في السين والزاي والصاد .... إلخ . فمثل هذه الحروف يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها حفاظا على هذه الصفة الانفرادية التي تتصف بها لقوة الاعتماد عليها ، ولأنها إذا أدغمت في غيرهـا ضـاعت هذه الصفة وتلاشت لاستحالة لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه . فمن ذلك قوله : " اعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف ؛ لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيهـا من الوفور بالتكرير ، فأما قراءة (يغفر لكم) بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا ، وإنما هو شيء رواه القراء ، ولا قوة له في القياس " . [١]

فالراء لا تدغم إلا في مثلها ؛ لأن معدنهما واحد ، وجرسهما واحد ، ولا تدغم في غيرها لئلا يذهب التكرير الذي فيها بالإدغام . [٢] أما إدغامها في اللام كما سبق فقبيح عند البـصريين وإن أجازه الكسائي والفراء . [٣] وعلل مكي قبحه بقوة الراء بالجهر والتكريـر اللـذين فيـه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضـعف ، وذلك مكروه ضعيف فتس عليه ، فإنه الأصل الذي يعتمد عليه . [٤]

كذا قوله : " اعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن ، ولا يدغمن هن فيما قاربهن ، وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم ، ويجمعها في اللفظ (ضم شفر) [٥] لذا

---

[١] سر الصناعة ١ / ١٧٨ .

[٢] شرح المفصل ١٠ / ١٤٣ .

[٣] شرح المفصل ١٠/١٤٣ .

[٤] الكشف ١ / ١٣٦ .

[٥] سر الصناعة ١ / ١٩٤ .

كان إدغام الضاد في الطاء في قراءة ابن محيصن (ثم اطره) [١] لغة مرذولة ، وذلك لما في الضاد من الامتداد والفشو . [٢]

كذا قوله : " لا تدغم الصاد ولا أختاها السين والزاي في الطاء ، ولا في أختيها الدال والتاء ، ولا في الظاء ولا أختاها الذال والثاء . وهذا مشروع في فصل الإدغام . وأما الضاد فلأنها فيها طولا وتفشيا ، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفشي . فلم يجز ذلك ، كما لم يجز إدغام حروف الصفير في الطاء ولا أختيها ولا في الظاء ولا أختيها ؛ لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصفير " . [٣]

كذا قال سيبويه : " أما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن (الطاء والدال والتاء) ؛ لأنهن حروف الصفير ، وهن أندى في السمع ، وهؤلاء الحروف إنما هي شديد ورخو ليس في السمع كهذه الحروف لخفائها . ولو اعتبرت ذلك لوجدته كذا ... " . [٤]

٢ ـ عدم التباس الأصول بعضها ببعض : إن من الحروف حروفا تدغم في غيرها في سياق دون الآخر كإدغام النون في الميم في مثل امحى الكتاب ، وعدم إدغامها في مثل قولهم : شاة زمناء وزمن ، وقولهم : أثملة وأثمار ونحو ذلك . قال : " كان القياس في زمناء وزمن وأثملة وأثمار ونحوها أن تدغم النون في الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ، ولكن لم يجز ذلك لئلا تلتبس الأصول بعضها ببعض ، فلو قالوا : (زماء وزم) لالتبس بباب زممت الناقة ، ولو قالوا : (أملة) لالتبس بباب وأملت ، ولو قالوا : (أمار) لالتبس بباب أمرت .... فرفض الإدغام في هذا ونحوه مخافة الالتباس ، ولم يخافوا في (امحى الكتاب) أن يلتبس بشيء ؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على افعل بتشديد الفاء ... " . [٥]

---

[١] البقرة آية (١٢٦) ﴿ قال ومن كفر فأمتعه قليلا ثم اضطره ﴾ .

[٢] المحتسب ١ / ١٠٦ .

[٣] سر الصناعة ١ / ١٩٦ ، والمحتسب ١ / ١٦٥ ، ٢٠١ .

[٤] الكتاب ٤ / ٤٦٥ .

[٥] المنصف ٩٧ .

٣ ــ أن يكون ترك الإدغام أخف من الإدغام : قد يدغم حـرف في آخـر ، ولكن الإظهار هو الأفصح والأولى ؛ لأنه أخف من الإدغام ، كقـراءة ﴿ نـون والقلم ﴾[١] بالإظهار عند جميع القراء عدا أبي بكر عن عاصم والكسائي وابن عامر ويعقوب .[٢] والعلـة في ذلك الإظهار هي ألا يجتمع هنا ــ (أي في الإدغام) ــ ثلاث واوات ، فثقل عليهم أن يقولـوا : "نوو القلم "[٣] على حين علله آخرون بنية الوقف ، لأنها حرف هجاء ، وحروف الهجـاء مـن حقها أن يوقف عليها كالعدد ، ولذلك لم تعرب ، وإذا كان من حقها الوقف والـسكون وجـب إظهار النون ، ومن أدغمها أجراها مجرى المتصل ، والإظهار أقيس ".[٤]

وذكر ابن جني أيضا مواضع لا يجوز فيها إدغام المثلين أهمها : أن تكون الكلمة ملحقـة نحو (مهدد ، وقردد ، وجلبب ، وشملل) فإن هذا ونحوه لا يلحقه إدغام . لـئلا يـزول المثـال المحتذي والغرض المطلوب . أن يكون الاسم على (فعل) مفتوح العين فيظهر لخفة الفتحـة نحـو (طلل ، وفنن) فإن كان هذا المثال (فعلا) لم يظهر إلا في الشذوذ ، وذلك نحو (شـد ومـد) ؛ لأن الأسماء اخف من الأفعال . ومنها : أن يكون الاسم مخالفا بناؤه لبناء الفعل نحو حضض وبزز ، لخفتها بمفارقة بناء الفعل فجرت في الخفة لذلك مجرى صدد وطلل . ومنـها : أن تكـون حركـة الحرف الأخير غير لازمة نحو (امدد الحبل ، واسدد الباب) . أو يلحق الكلمة من الزيادة ما تخرج به عن أمثلة الأفعال . نحو رددان ، فتظهر التضعيف ، لأن الألف والنون ليـستا من زوائد الأفعال ، فصارت الكلمة في مباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة (حضض وسرر) في مباينـهما بنـاء الأفعـال . ومنها: أن يكون الحرف الثاني غير لازم نحو : (اقتتلوا) ؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء (افتعل) تاء على كل حال .[٥] وقد فاق في ذلك سيبويه الذى اقتصر في تعليله لهذه الظاهرة علـى العلـة

---

[١] سورة القلم آية (١) .

[٢] معاني القراءات ٣ / ٨٣ ، ٨٤ .

[٣] المحتسب ١ / ٢٤١ .

[٤] التبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٩٠ ، الدرر المصون ٥ / ٤٧٤ .

[٥] المنصف ٥٢٤ ، ٥٢٥ بتصرف ، الخصائص ١ / ١٦٣

الأولى ،ولم يشر إلى العلتين الأخرتين. [١]

ب) علة المماثلة في تاء الافتعال :

يحدث في الكلام أن تجتمع أصوات لا انسجام فيما بينها بحيث يشعر المتكلم بثقلها علـى لسانه ، أو يجد مشقة في تحقيقها ، فيهرب من ذلك بتعديل بعض صفات الأصوات ، حيث يخلـع المتكلم صفة أحد الصوتين المتناقضين جهرا وهمسا ، أو إطباقا وانفتاحا أو غير ذلك على مجـاوره ؛ توفيرا للجهد ، وتحقيقا للانسجام في أصوات الكلام .

وقد يميل المتكلم إلى تبديل بعض الأصوات ببعض عن طريق تغيير الحابس حـتى يحـدث التلاؤم بين أصوات الكلام ويجعلها أسهل في النطق على نفسه ، وهذا يتحقق في صـيغة الافتعـال حين تلى تاء الافتعال صوتا يتناقض في صفته أو في مخرجه مع التاء ، فيلجأ المتكلم إلى تعديل صـفة التاء ؛ لأنها الأضعف كما سيأتي ، أو تبديل التاء بصوت آخر وهو نوع من التقريب بين الأصوات المتجاورة كما ذكر ابن جني . يتضح ذلك من قوله : " وأما الإدغام الأصغر ، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك وهو ضروب ... ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) صاداً أو ضاداً ، أو طاء أو ظاء ، فتقلب لها تاؤه طاء . وذلك نحو اصطبر ، واضطرب ، واطـرد ، واظلم . فهذا تقريب من غير إدغام .... ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايـا أو دالا ، أو ذالا ، فتقلب تاؤه لها دالا كقولهم : ازدان ، وادعى ، وادكر ، واذدكر .... " . [٢]

ويلاحظ في الأمثلة السابقة التي ذكرها ابن جني أن تاء الافتعال قلبت طاءً بعد الـصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، ودالا بعد الزاي ، والدال ، والذال ، وتم هذا القلب بتعديل صفة أو بعض من صفات التاء بأخرى ، ففي قلبها طاء عدلت صفة الهمـس إلى الجهـر ، والاسـتفال إلى الاستعلاء ، والانفتاح إلى الإطباق . وفي قلبها دالا عدلت صفة الهمس فقط إلى الجهر .

---

[١] الكتاب ٤/٤٦ وما بعدها

[٢] الخصائص ٢ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

والعلة في ذلك هي إصلاح اللفظ [١] . وتحقيق الانسجام أو التقريب بين الحروف ؛ لأنهم لما أرادوا التاء بعد هذه الأحرف ـــ (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) ـــ والتاء مهموسة ، وهذه الأحرف مطبقة ، والتاء مخفتة . قربوها من لفظ الصاد والضاد والظاء بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن . وهو الطاء ؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج . وأخت هؤلاء الأحرف في الأطباق والاستعلاء ، وقلبوها مع الطاء طاء أيضا لتوافقها في الجهر والاستعلاء ، وليكون الصوت متفقا.[٢] كذا قلبوها دالا مع الذال والزاي والدال لتوافق هذه الحروف في الجهر . [٣] والدال أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي والذال في الجهر فقربوا بعض الصوت من بعض ، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي ـــ وكذا الذال ـــ وهي الدال . [٤]

ولا يجوز خروج التاء في الحالتين السابقتين على أصلها . يقول ابن جني : " ومما لا يراجع من الأصول باب (افتعل) إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء ، فإن تاءه تبدل طاء نحو اصطبر ... وكذلك إن كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايا فإن تاءه تبدل دالا وذلك نحو قولك : ادلج وادكر وازدان . فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم " . [٥] وإن كان هذا هو الأصل ؛ كما لا يقال في (قام : قوم) ولا في (باع : بيع) ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل : وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال مالا يحصى كثرة .

والعلة في أنه لم ينطق بتاء (افتعل) على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها: أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه . بتقريب حرف من حرف . [٦]

وهذا ما أيده الدرس اللغوي الحديث ؛ لأن في النطق بالتاء ـــ وهي منفتحة مرققة

---

[١] الخصائص ١ / ٣٢١ .

[٢] سر الصناعة ١ / ١٩٥ .

[٣] السابق ١ / ١٧١ ، والمنصف ٥٤٥ .

[٤] سر الصناعة ١ / ١٧٢ .

[٥] الخصائص ٢ / ٣٥١ .

[٦] المنصف ٥٤١ .

ـــ بعد حروف الإطباق وهي مفخمة ، يجد المتكلم عسراً في الانتقال من تفخيم إلى ترقيق ، فيفخم المرقق ؛ ليحدث التناسب والانسجام ، فيبدل (تاء الافتعال) طاء .

كذا تتنافر الدال والذال والزاي ـــ أيضا ـــ مع تاء الافتعال ، لأن هذه الأصوات جميعا مجهورة ، وتاء الافتعال مهموسة ، ويجد المتكلم مشقة في الخروج من جهـر إلى همـس ، فيجهـر المهموس ليحقق التناسب ويزيل المشقة . [١]

وقد يحدث التماثل في (فاء الافتعال) عن طريق تغيير الحابس بقلب تـاء الافتعـال إلى صوت آخر وليس بينهما علاقة بإبدال تاء الافتعال ظاء في مثل اظلم أو صاداً كما في اصـبر [٢]، أوزايا كما في ازجر ، أو ذالا كما في اذكر . [٣] فليس بين تاء الافتعال وما صارت إليه من ظاء أو صاد ، أو زاي أو ذال علاقة ما لا في المخرج ولا في الصفة ؛ لذا عد هذا النوع من التماثل قليلا .

والشرط الأساس لتحقيق هذا التماثل في صيغة الافتعال أن يكون التقاء الصوتين مباشرا بحيث لا يفصل بينهما أي فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة ، ولا يتم هذا إلا حين يكون الصوت الأول مشكلا بما يسمى السكون . [٤]

جـ) قلب المستفل إلى مستعل إذا جاور مستعليا :

قال ابن جني : " ومن ذلك ـــ أي من تقريب الحرف من الحرف من غير إدغـام ـــ أن تقع السين قبل الحرف المستعلى فتقرب منه بقلبها صاداً .... وذلك كقولهم في سقت : صـقت ، وفي السوق : الصوق [٥] ...

وعلل ذلك بقوله : " أبدلوا من السين صادا ، ليوافق بالاستعلاء الذي فيهـا اسـتعلاء القاف ... كل ذلك ليكـون العمـل من وجه واحد ، فهذا يدلك من مذهبهم على أن للتجنيس

---

[١] دراسات في فقه اللغة ـــ الأنطاكي ٢١٢ .

[٢] سر الصناعة ١٩٦/١.

[٣] المنصف ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

[٤] الأصوات اللغوية ١٨٤ .

[٥] الخصائص ٢/ ١٤٤ .

عندهم تأثيرا قوياً " . [١] وذلك إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء . [٢]

وقد أقر هذا الإبدال كثير من علماء اللغة وجعله مطرداً أي تقلب السين صاداً باطراد في كل موضع بعدها غين أو خاء أو قاف " . [٣] ومنهم من وضع له شروطاً معينة حتى يكون قياسا مطرداً . قال البطليوسي : " من هذا الباب ما ينقاس ، ومنه ما هو موقوف على السماع . كل سين وقعت بعدها عين . أو غين ، أو خاء . أو قاف . أو طاء . جاز قلبها صاداً ..... وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها . وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها لا متباعدة عنها ـــ (خلافا لما ذكره علماء اللغة من إجازتهم وجود حرف حاجز أو حرفان) ـــ وأن تكون السين هي الأصل ؛ لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ..... وإنما قلبوها صاداً مع هذه الحروف ؛ لأنها حروف مستعلية ، والسين حرف مستفل . فثقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل . لما فيه من الكلفة .... فهذا هو الذي يجوز القياس عليه . وما عداه موقوف على السماع " . [٤]

أما قصر هذا الإبدال على الصاد فقط دون غيرها من حروف الاستعلاء فلأنها أقرب الحروف إليها ، لقرب المخرج ، ولأنهم وجدوا الصاد أشد ارتفاعا وأقرب إلى القاف والطاء . [٥] فلولا الإطباق والاستعلاء اللذين في الصاد لصارت سينا يقول مكي بن أبي طالب : " يجب على القارئ أن يصفي لفظ الصاد ويعطيها حقها من الإطباق والاستعلاء اللذين فيها ، وبهما خرجت من أن تكون سينا ، وإن لم يفعل ذلك بالصاد ، خرج إلى لفظ السين لقربها منها وشبهها بها ، فاللسان لا ينزع من لفظ الصاد إلا إلى لفظ السين . ولا من لفظ السين إلا إلى لفظ الصاد . فيجب التحفظ من ذلك بإظهار الصفير في السين ، وإظهار الإطباق في الصاد . فبهاتين الصفتين يفترقان ..... " . [٦]

---

[١] المنصف ٥٤١ . والمحتسب ٢ / ١٦٨ .

[٢] سر الصناعة ١ / ١٩١ .

[٣] الإبدال لأبي الطيب ٢ / ١٧٢ ، وما بعدها ، حاشية الشهاب على البيضاوي ١ / ١٣٢ ، المخصص لابن سيده ١٣ / ٢٦٨ .

[٤] المخصص ١٣ / ٢٦٨ .

[٥] المزهر ١ / ١٩٦ .

[٦] الرعاية ١٨٩ .

ثانيا : المماثلة في الصوائت :

ذكرت من قبل أن المماثلة أو التوافق والانسجام بين الأصوات المتـافرة تحـدث بـين الحركات ، كما تحدث بين الحروف . فالكلمة إذا اشتملت على حركات . متباينـة تتطـور ، وفي أثناء هذا التطور تحاول تقريب تلك الحركات المختلفة فيها . وهذا يتحقق في ثـلاث صـور هـي الإمالة ، والإتباع الحركي ، والإعلال بالقلب . وقد تحدث ابن جني (رحمه الله) عن هذه الأنواع الثلاثة مبينا العلة في كل نوع منها . وهاك التوضيح :

أ) الإمالة : وهي لغة : العدول إلى الشيء والإقبال عليه [١] ـ واصطلاحا هي : " أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الـصوت " [٢] أو هي تقريب الألف من الياء إذا كان بعدها أو قبلها كسرة طلبا للخفة . [٣]

وقد جعلها ابن جني نوعا من الإدغام الأصغر الذي يقصد به تقريب الحرف من الحـرف وإدناؤه منه من غير إدغام . قال " فمن ذلك الإمالة ، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت مـن الصوت . وذلك نحو : عالم ، وكتاب ، وسعى وقضى ، واستقضى ؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء . وكذلك سعى وقضى : نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها ، وعليها بقية الباب " [٤] أ.هـ

وقد ذكر ابن جني أن الإمالة لها أربعة أنواع هي : إمالة الفتحة نحو الكـسرة ، وإمالـة الفتحة نحو الضمة ، وإمالة الكسرة نحو الضمة أو الكسرة المشوبة بالضمة نحو : قيـل ، وبيـع ، والضمة المشوبة بالكسرة نحو قولك في الإمالة : مررت بمذعور ، وهذا ابن بور .... " . [٥]

وأشهر هذه الأنواع الأربعة هو إمالة الفتحة إلى الكسرة وهو المراد بالإمالة حين تطلق في

---

[١] اللسان (م ى ل) .

[٢] سر الصناعة ١ / ٦٠ .

[٣] التبصرة والتذكرة للصيمري ٢ / ٧١٠ .

[٤] الخصائص ٢ / ١٤٣ .

[٥] سر الصناعة ١ / ٦٠ ، ٦١ بتصرف .

كتب القراءات واللغة [١] . والقراء في إمالتهم لا يعنون إلا بها . [٢] أما إمالة الفتحة إلى الضمة ـــ وهي التي تكون قبل ألف التفخيم نحو الصلاة ، والزكاة ... إلخ ـــ فقد ظلت مهملة .

وأما النوعان الأخيران وهما الضمة المشوبة بالكسرة ، والكسرة المشوبة بالضمة فقد أخرجوهما من باب الإمالة وجعلوهما من قبيل الإشمام بين الحركات ، وإن كان في حقيقته نوعا من الإمالة . وهذا ما سنوضحه فيما بعد .

أما عدم وجود أو إجازة إمالة الكسرة أو الضمة نحو الفتحة فقد عللـه بقولـه : " إن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق ، والكسرة بعدها ، والضمة بعد الكسرة ـــ (خلافا للمحدثين الذين جعلوا الضمة من مؤخر اللسان والكسرة من مقدمه)- فإذا بدأت بالفتحة ، وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين ، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو ، فجاز أن تشمها شيئا من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما ، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه وتركه التقدم إلى صدر الفم ، والنفوذ بين الشفتين ، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك ، فلم يتكلف البتة . [٣]

أما إجازتهم إمالة الكسرة نحو الضمة والعكس وإن كان فيه تراجع إلى الوراء فقد عللـه بأن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة ، فجاز أن يتكلف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس وهو مع ذلك قليل مستكره . [٤]

فالإمالة ـــ إذاً ـــ راجعة إلى التجانس الصوتي وما فيه من خفة ومشاكلة وهذا يدل ـــ كما قال ابن جني ـــ على أن للتجنيس عندهم تأثيرا قوياً . [٥] وذلك : لأنه وإن كانت الألف

---

[١] في اللهجات العربية ص ٦٦ .

[٢] السابق ص ٦٥ .

[٣] سر الصناعة ١ / ٦١ ، ٦٢ .

[٤] السابق ١ / ٦٢ .

[٥] المنصف ٧٠ ، ٥٤١ .

تشبه الياء في اللين فبينهما تباعد لانفتاح الألف ، وانسفال الياء فقاربوا بينهما في الصوت . إذ أن الألف ـــ كما ذكر ابن جني ، وابن يعيش وغيرهما ـــ تطلب من الفم أعلاه ـــ أي من جهة الحلق ـــ والكسرة تطلب منه أسفله وأدناه ـــ أي من الفم ـــ فتنافرا ، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة ، والألف نحو الياء ، فصار الصوتان بين بين فاعتدل الأمر بينهما ، وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر . [١]

ب) الإتباع الحركي :

الإتباع لغة هو : الإدراك واللحوق ، وجعل شيء تاليا لشيء . [٢] واصطلاحاً هو : أن تتبع الحركة أو السكون حركة أخرى سابقة أو لاحقة ، فتغير عما حقها أن تكون عليه لتماثل الحركة المتبوعة . [٣]

فالصوائت القصيرة يتأثر بعضها ببعض ، إذ يحدث أن يتجاور أو يتقارب صائتان قصيران في كلمة أو كلمتين فيتأثر أحدهما بالآخر وينقلب إلى جنسه ويؤدي ذلك إلى انسجام في الأصوات

وحديث ابن جني عن الإتباع جاء شاملا إذ بين فيه المطرد وغير المطرد ، في كلمة أو في كلمتين ، والأقيس من غيره ، وبين علته .

فالإتباع المطرد عنده يكون في كسر فاء (فعيل) إذا كانت عين الكلمة حرف حلقيا مكسورا . يبدو ذلك من قوله : " ومن حركات الإتباع قولهم : أنا أجوءك ؛ وانبؤك ... ونحو من ذلك باب شعير ورغيف وبعير ، والزئير ، والجئة لمن خاف وعيد الله .... وهذا في فعيل لما عينه حلقية مطرد . وكذلك (فعل) نحو نغر ومحك وجنر وضحك .... " . [٤]

فقوله (هذا في فعيل) لما عينه حلقية مطرد ، يدل على أنه لا يطرد في غير ذلك ، وقد

---

[١] شرح المفصل ٩ / ٥٥ .

[٢] اللسان (ت ب ع) .

[٣] مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الثامن ١٤١٠ / ١٩٩٠ من بحث د / محمد أحمد خاطر ص ٥ .

[٤] الخصائص ٢ / ٣٣٨ .

وافق في ذلك سيبويه الذي عزاه لتميم . [١] ووافقهما ابن سيده وغيره . [٢] كذا قولـه : " مـن ذلك ـــ (من الإدغام الأصغر) ـــ تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو : شـعير ، وبعير .... " . [٣] خلاف لبعض المحدثين الذين لا يشترطون وجود حرف الحلق . [٤]

وعلل ابن جني الإتباع في صيغة (فعيل) مع عدم وجود حرف الحلق بالقرب مـن حـروف الحلق ، أو التشبيه بحروف الحلق . فمن الإتباع في (فعيل) لقرب الحرف المتبع لحروف الحلـق الإتبـاع في كلمة (النقيذ) قال : " قلت مرة لأبي علي ـــ (رحمه الله) ـــ : قد حضرني شيء في علـة الإتبـاع في (نقيذ) وإن عرى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغـين ، فكمـا جـاء عنـهم النخير والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبه القاف لقربها حروف الحلق بها " . [٥]

ومن الإتباع للتشبيه بحروف الحلق وإجراء الشيء مجري نقيضه قراءة طلحة ﴿ **وطبا جنّيا** ﴾ [٦] بكسر الجيم . أتبع فتحة الجيم من (جنّيا) كسرة النون ، وشبه النون وإن لم تكن من حـروف الحلـق بمن في نحو صأى الفرخ صئيا ، وفي نحو : الشخير ، والنخير ... وله في تشبيهه النون بالحرف الحلقي عـذر ما ، وذلك لتفاوقما . فالنون متعالية ، كما أنمن سوافل . فكل في شقه مضاد لصاحبه .... فجعل تناهيهمـا في البعد طريقا إلى تلاقيهما في الحكم . وبعد فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظـيره " . [٧]

ومن الإتباع غير المطرد منتن ، وأنا أجوءك وأنبؤك ، والقرفصاء ، والـسلطان ، وهـو منحدر من الجبل ..... " . [٨]

---

[١] الكتاب ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

[٢] المخصص ١٤ / ٢١٣ .

[٣] الخصائص ٢ / ١٤٥ .

[٤] في اللهجات العربية ٩٨ .

[٥] الخصائص ١ / ٣٦٦ .

[٦] سورة مريم (٢٥) .

[٧] المحتسب ٢ / ٤١ .

[٨] الخصائص ٢ / ١٤٥ ، والمحتسب ١ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

كما ذكر ابن جني أن الأقيس في الإتباع أن يتبع الثـاني الأول لاسـيما إذا كانـت حركـة الأول للإعراب . قال : " ألا ترى أن إتباع الثاني للأول ــ نحو : مـد ، وفـر ، وضـن ، أكثـر مـن إتباع الأول للثاني ، وإنما كان كذلك لأن تقدم السبب أولى من تقدم المسبب ؛ لأنهمـا يجريـان مجـرى العلة والمعلول ... " . [١] لذا رجح قراءة أهل البادية (الحمدُ لُله) بضم الدال واللام ، علـى قـراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، وزيد بن علي ، والحسن البصري (الحمد للـه) بكسـر الـدال واللام . وإن كان كلاهما شاذاً في القياس والاستعمال . وعلـل الإتبـاع في كلتـا القـراءتين بأنـه تغـير لكثـرة الاستعمال . قال : إن هذا اللفظ كثر في كلامهم ، وشاع استعماله ، وهم لمـا كثـر اسـتعماله أشـد تغيراً . فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر ، وشـبهوهما بـالجزء الواحـد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر فصارت (الحمدُ لُله) كعنق وطنب ، و (الحمد للـه) كإبـل وإطـل . إلاّ أن (الحمد لله) بضم الحرفين أسهل من (الحمد لله) بكسرهما من موضعين : **أحـدهما** : أنـه إذا كان إتباعا فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعا للأول ؛ وذلك أنه جار مجـرى الـسبب والمـسبب ، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب .... فهذا أقيس من إتباعـك الأول للثـاني في أقـل ، أدخل .... **والآخر** : أن ضمة الدال في (الحمد) إعراب ، وكسرة الـلام في (لله) بنـاء ، وحرمـة الإعراب أقوى من حرمة البناء ، فإذا قلت : الحمد لله فقريـب أن يغلـب الأقـوى الأضـعف ، وإذا قلت : الحمد لله جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى ، مـضافا ذلـك إلى حكـم تغـير الآخـر الأول ، وإلى كثرة باب عنق وطنب في قلة باب إبـل وإطـل فاعرفـه " . [٢] فحركـة الإعـراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغية ضعيفة . [٣] وإتباع الثـاني لـلأول عـزى إلى أزد شـنوءة . [٤] بينما عزى إتباع الأول للثـاني في (الحمـد لله) وفـي غيرهـا إلى بـني تمـيم . وبعـض غطفـان [٥]،وعـزاه آخرون إلـى هـوازن وهذيل، وكلها قبائل بدوية تؤثر الانسجام بين الأصوات . [٦]

---

[١] الخصائص ٣ / ١٨٢ .

[٢] المحتسب ١ / ٣٧ ، ٣٨ بتصرف .

[٣] المحتسب ١ / ٧١ .

[٤] البحر المحيط ١ / ١٥٢ .

[٥] في اللهجات العربية ص ٩٨ ،و اللهجات العربية نشأة وتطور ص٢٩٨ . ولغة تميم ٢٧٦ .

أما العلة العامة للإتباع فقد ذكر ابن جني أنها تقريب الصوت من الصوت ، [٢] وليكون العمل من وجه واحد ؛ لأن في ذلك تجانس بين الأصوات . [٣] كذا قال سيبويه . [٤]

وهو ما أيده المحدثون ؛ لأن الانسجام الصوتي بين الحركات يحقق السهولة والسرعة في الكلام [٥] ، ويترتب عليه الاقتصاد في الجهد العضلي . [٦]

جـ) المماثلة بالإعلال أو بالقلب :

هو تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و ـ ا ـ ى) وما يلحق بها ـ وهو الهمزة ، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها بحيث يختفي أحدها ليحل محلها غيره من بينها ؛ طبقا لضوابط محددة يجب الخضوع لها . [٧]

ويقتصر حديثنا عن الإعلال بالقلب في ذكر علته ، لا في تحديد مواضعه لأن هذا من عمل النحوي وجاء حديث ابن جني عن توضيح هذه العلة جامعا شاملا إذ كان كالتالي :

١ ـ ذكر ابن جني (رحمه الله) أن العلة العامة للإعلال بالقلب هي التخفيف يبدو ذلك من قوله : " إن ياء ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا أمر لا لبس في معرفته . ولاشك في قوة الكلفة في النطق به ، وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن الضمة حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا ـ كما تراه ـ أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم في سيد ، وميت وطويت طيا ، وشويت شيا :

---

[١] لغة هذيل ص ٤٨ .

[٢] الخصائص ٢ / ١٤٥ .

[٣] المنصف ٥٤١ .

[٤] الكتاب ٤ / ١٠٨ .

[٥] اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٥٢ .

[٦] اللهجات العربية في التراث ٢٧٦ .

[٧] النحو الوافي ٤ / ٧٥٧ بتصرف .

إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد وميت ، ووقوع الواو الساكنة قبل اليـاء في شيا وطيا . فهذا أمر هذه سبيله أيضا ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيود وميوت وطويـا وشـويا وأن سيدا وميتا وطيا وشيـا ، أخف على ألسنتهم من اجتماع اليـاء والـواو مـع سـكون الأول منهمـا .[١]

٢ ــ ذكر ابن جني أيضا أن الإعلال بالقلب نوعان :

أحدهما : لابد منه ، والآخر ما يمكن تحمله على بعد واستكراه . قال : " إن علـل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لابد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر مـا يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه .

الأول ــ وهو ما لابد للطبع منه ــ وهو كما قال لاحق بعلل المتكلمين : هـو قلـب الألف واوا ، وياء لانكسار ما قبلها ، نحو : ضورب ، وقراطيس[٢] . ونحـو سـوير في سـائر ، وضويرب في ضارب . فهذا ونحوه مما لابد منه ؛ من قبل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعـة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحد علتـه الكـسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقف للنفس عنها .... فمجيء الألف بعـد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين ، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة ، وهو خطأ ، كسا ، وقـضا ، فهـذا تتوهمه تقديرا ولا نلفظ به البتة ... وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكـون مـا قبلها إلا مفتوحاً ؛ فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك ؛ ألا ترى أن الألـف الأولى قبل الثانية ساكنة ، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا في الشرط لا محالة .[٣]

---

[١] الخصائص ١ / ٥٠ ، ٥١ ، والمنصف ٢٠٣ ، ٣٠٠ .

[٢] السابق ١ / ١٤٦ .

[٣] السابق ١ / ٨٩ ، ٩٠ .

أما الآخر : وهو ما يمكن تحمله على تجشم واستكراه ـــ فهو بعيد عن علل المتكلمين ـــ نحو قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها نحو : عصيفير ، وعصافير ، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ، وذلك بأن تقول : عصيفور ، وعصافور وكذلك نحو : موسر ، وموقن ، وميزان ، وميعاد لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه ، وأمكنتك منه ، وذلك قولك : موزان ، وموعاد ، وميسر ، وميقن . [١] فلو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك مكنا ـــ وإن كان على غير قياس ـــ مستثقلا .... وليست كذلك علل المتكلمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها . [٢]

٣ ـــ تحدث أيضا ابن جني عن ضرورة الاحتياط في بيان علة القلب يقول : " وبعد ، فإذا جرت العلة في معلولها ، واستتبت على منهجها وأمها قوى حكمها ، واحتمى جانبها ، ولم يسع أحد أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على إخراجه منها ، فأن يفصلها ويقول : بعضها هكذا ، وبعضها هكذا فمردود عليه ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به . وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بما هو حدها ووصفها ، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت لم يبق على بادئها ، وناصب نفسه للمراماة عنها ، بقية فيطالب بها ، ولا قصمة سواك فيفك يد ذمته عنها . [٣] ودلل على ذلك بنماذج عدة [٤] منها : قوله : " فإن قلت : فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيد ، وهين .... وقد تراهم قالوا : حيوة ، وضيون ، وقالوا عوى الكلب عويه ، وقالوا في تحقير أسود ، وجدول : جديول ، وأسيود .... فالذي نقول في هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا ، وسبقت الأولى بالسكون منهما ، ولم تكن الكلمة علما ، ولا مراداً بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات

---

[١] الخصائص ١/ ٨٩ ، ٩٠ .

[٢] السابق ١/ ١٤٦ .

[٣] السابق ١ / ١٥٢ .

[٤] السابق ١ / ١٤٧ إلى ١٦٤ ، ٢ / ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

عنك .... " .[١]

ويقول : " أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقطت عنك هذه الإلزامات كلـها ، ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لاضطررت إلى تخصيص العلة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ، وفي كذا وكذا ...، وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجـه عليك سؤال ... " .[٢]

٤ ــ ذكر أيضا ابن جني أن من القلب ما يكون استحسانا وإيثاراً للأخف على الأثقـل لا عن وجوب علة وقوة قياس كما في سابقه . وذلك لعدم تمكن علة القلـب . قـال في بـاب (تدريج اللغة) : " وذلك أن يشبه شيء شيئا من موضع ، فيمضي حكمه على حكـم الأول ، ثم يرقى منه إلى غيره ... ومن ذلك قولهم : صبية وصبيان ، قلبت الواو من صبوان وصبوة في التقدير ــ لأنه من صبوت ــ لانكسار الصاد قبلها ، وضعف الباء أن تعتد حاجزا ؛ لـسكونها ــ فلمـا ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكـسرة ، وذلك قـولهم أيضا : صُبيان وصُبية ، وكان يجب ــ لما زالت الكسرة ــ أن تعود الياء واواً إلى أصلها ، لكنـهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إياها حتى صارت كأنها أصلا . وحسن ذلك لهم شيء آخر ،وهـو أن القلب في صبية وصبيان إنما كان استحسانا وإيثاراً لا عن وجوب علة ، ولا قوة قيـاس ، فلمـا لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوى عندهم إقرار الياء بحالها ؛ لأن السبب الأول إلى قلبـها لم يكن قويا ، ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثراً ".[٣] فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة.[٤]

وذكر لذلك نظائر كثيرة [٥] ، كلها ترجع إلى الاستحسان ، فهو ــ أي الاستحسان ــ وإن كانت علته ضعيفة غير مستحكمة ؛ إلا أنه فيه ضربا من الاتساع والتصرف .[٦]

---

[١] السابق ١ / ١٥٦ وما بعدها .

[٢] الخصائص ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ .

[٣] السابق١ / ٣٤٨ ، ٣٥٠ بتصرف .

[٤] السابق ١ / ١٣٨ .

[٥] السابق ١ / ١٣٤ إلى ١٤٥ ، ١ / ٣٥٠ وما بعدها ٢ / ٢٣٢ ، المحتسب ١ / ١٣٠ ، ١٩٨ .

[٦] السابق ١ / ١٣٤ .

وابن جني في هذه العلة (الاستحسان) يبدو تأثره الواضح بالأصوليين وبمذهبه الحنفي ؛ لأن القول بالاستحسان في أصول الدين وإن كان فاسداً عند كثير من الفقهاء ، فقد أجازه أصحاب أبي حنيفة ، وبه أخذ محمد بن الحسن وهو حنفي المذهب إذ يقول : " في كثير من المواضع القياس كذا أو الاستحسان كذا ، وبالقياس نأخذ ، وأخذ عامة المواضع بالاستحسان فعلم أنهما يستويان كدليلين متعارضين " .[١]

وليس معنى الاستحسان عند الفقهاء هو ما يستحسنه الإنسان ويشتهيه من غير دليل فهو باطل قطعا ، ولا نظن أن أحداً يقول بذلك .[٢]

وإنما الاستحسان عندهم نوعان : العمل بالاجتهاد وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولا إلى آرائنا — (ولعل هذا هو ما يعنيه ابن جني في تعليله للغة العرب) — والنوع الآخر هو الدليل الذي يكون معارضا للقياس الظاهر الذي تسبق إليه الأوهام قبل إنعام التأمل فيه وبعد إنعام التأمل في حكم الحادثة وأشباهها من الأصول يظهر أن الدليل الذي عارضه فوقه في القوة فإن العمل به هو الواجب فسموا ذلك استحسانا للتمييز بين هذا النوع من الدليل وبين الظاهر الذي يسبق الأوهام إليه قبل التأمل على معنى أنه يمال بالحكم عن ذلك الظاهر لكونه مستحسنا لقوة دليله " أ.هـ [٣]

أو هو دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عبارته عنه وليس بحجة .[٤]

أما المحدثون من علماء اللغة فقد عللوا قلب حروف العلة بعضها إلى بعض بالمجانسة بين الحركات حتى يعمل اللسان عملا واحداً ، فالواو الساكنة تتأثر بالكسرة القصيرة قبلها ، فتتحول إلى كسرة مماثلة ، وتتحد مع الحركة المؤثرة في كسرة طويلة مثل موزان ، ميزان ، موعاد ، ميعاد . ومثل ذلك تتأثر الياء الساكنة بالضمة القصيرة قبلها ، فتتحول إلى ضمة مماثلة ، وتتحد مع الحركة المؤثرة في ضمة طويلة ، مثل : ميقن ، موقن ، ميسر موسر .[٥]

---

[١] قواطع الأدلة — أبو المظفر السمعاني ٢ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

[٢] السابق نفسه .

[٣] أصول السرخسي — محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ٢ / ٢٠٠ .

[٤] الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة — زكريا الأنصاري ص ٨٢ .

[٥] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٣٣ ، ٣٤ .

٤ ــ علة المخالفة الصوتية :

إذا كانت العربية تلجأ ــ في أحيان كثيرة ــ إلى مراعـاة التوافـق والانـسجام بـين الأصوات المتنافرة في المخارج أوفى الصفات ، فتقلب أحد الصوتين المتنافرين إلى صـوت آخـر قريب أو مماثل من الذي يبقى منهما في الكلمة ، ليخف ذلك على اللسان عند النطق بهما بـصورة ما كما سبق وهو ما سميناه المماثلة الصوتية . فإنما في أحيان قليلة قد تلجأ إلى قلب أحد الـصوتين المتماثلين إلى صوت آخر مخالف لهما ، وذلك حين يجد المـتكلم في تحقيقهمـا العـسر و المـشقة نفسيهما اللذين وجدهما في تحقيق الصوتين المختلفين مجسا وصفات ، فيسعى إلى التخلص من هذا العسر ، وتلك المشقة بأن يبدل من أحدهما صوتا آخر يختلف عنه في صفاته ، وغالبا ما يكون أحد أصوات العلة أو اللين ، أو أشباهها وهو ما يسمى بالمخالفة الصوتية .

والمخالفة هي : تغيير أحد الصوتين المثلين في كلمة من الكلمـات إلى صـوت آخـر مخالف.[١]

فالنطق بالحرف المكرر أو بالحركة المكررة فيه شيء من الصعوبة عند بعض العرب ، لـذا يلجأ بعضهم إلى إبدال أحد الحرفين في المضعف وإحدى الحركتين المختلفتين كذلك . ومنهم مـن يلجا إلى حذف أحد الصوتين المتماثلين، والمخالفة بإبدال أحد المتماثلين أحسن من الحذف . يقـول ابن جني : " إذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف ؛ نحو ظلت ومست وأحست وظنت ذاك أي ظننت ، كان الإبدال أحسن وأسوغ ، لأنه أقل فحشا من الحذف . وأقرب " .[٢]

وهذا الإبدال ليس قياسا ولا واجبا يبدو ذلك من قوله : " والذي فعلوه في أمليت ، ولا وربيك لا أفعل .... لم يكن واجبا فيجب هذا أيضا ، وإنما غير استحسانا ، فيساغ ذلك منـه ، ولم يكن موجبا لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال ..... " .[٣]

---

[١] ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نحو المعجم العربي ص ١٥ .

[٢] الخصائص ٣ / ٢١ .

[٣] السابق ٢ / ٢٣٥ .

كذا ذكر سيبويه : أن هذا الإبدال ليس بمطرد . [١] وكذا قال ابن يعيش : " وقد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ ولا يقاس عليه .... من ذلك قـولهم : أمليـت الكتاب . قال الله تعالى : ﴿ فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ﴾ [٢] والأصل : أمللت " . [٣]

وقد تحدث ابن جني (رحمه الله) عن هذه الظاهرة فبين صورها ، وعلتها وذكر لها نماذج متعددة في مواضع متفرقة من كتبه . أما صور المخالفة فهي عنده ثلاثا كالتالي :

١ ــ المخالفة بقلب أحد المثلين ياء لكراهية التضعيف وهذا يتأتى له ويتطرق إليه بالملاينة والإكثاب ــ (أي الدنو) ــ من غير كد ولا اغتصاب . ومن ذلك قول العرب : (تـسريت) من لفظ (س ر ر) ، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ى) . ومثله (قصيت أظفـاري) وهـو من لفظ (ق ص ص) وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ى) . وكذلك قوله :

تقضى البازى إذا البازي كسر [٤]

هو في الأصل من تركيب (ق ض ض) ، ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ى) ... وأشباه هذا كثير . والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تتناولـه علـى ظاهره . ولا تدعى فيه قلبا ولا تحريفا ، إلا أن تضح سبيل ، أو يقتاد دليل " . [٥]

ومن ذلك أيضا قراءة عكرمة : ﴿ إيلا ولا ذمة ﴾ [٦] بياء بعد الكسرة خفيفة اللام ، قال أبو الفتح : طريق الصنعة فيه أن يكون أراد (إلا) كقراءة الجماعة إلا أنه أبدل الـلام الأولى ياء لثقل الإدغام ، وانضاف إلى ذلك كسرة الهمزة وثقل الهمزة . وقد جاء نحو هذا أحرف صـالحة

---

[١] الكتاب ٤ / ٤٢٤ .

[٢] سورة الفرقان آية (٥) .

[٣] شرح المفصل ١٠ / ٢٤ .

[٤] البيت في اللسان للعجاج (ق ض ض) وعجـزه (داني جناحيـه مـن الطـود فمـر) غريـب الحـديث للحربي ٢ / ٧٥٠ .

[٥] الخصائص ٢ / ٩٠ ــ ٩٢ بتصرف . انظر سر الصناعة ٢ / ٢٨٢ وما بعدها .

[٦] سورة التوبة آية (٨) .

كدينار لقولهم : دنانير ، وقيراط لقولهم : قراريط .... إلخ " .[١]

٢ ــ المخالفة بقلب أحد الياءين واواً ، أو أحد الواوين ياء قال : " وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخفا على اللسان . وذلك نحو الحيوان ؛ ألا ترى أنه عند الجماعة ــ إلا أبا عثمان ــ من مضاعف الياء ، وأن أصله حييان ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء . لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك . وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها ياء ، نحو دينار وقيراط وديماس وديباج ... (فيمن قال : دماميس ودبابيج) كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم .نعم ، وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واوا كراهية لالتقاء المثلين في الحيوان فإبدالهم الواو ياء لذلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم : ديوان ، واجليواذ ..... ألا تراهم إنما كرهوا التضعيف في دوان . فأبدلوا ليختلف الحرفان..."[٢]

٣ ــ المخالفة في الحركات القصيرة . وتتحقق في هاء الضمير إذا تكررت ومن ذلك قراءة عبد الله بن يزيد : ﴿ أحق أن تقوم فيه فيه رجال ﴾[٣] بكسر هاء (فيه) الأولى ، وضم هاء (فيه) الآخرة مختلستين .

قال أبو الفتح : أصل حركة هذه الهاء الضم ، وإنما تكسر إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة ، كقولك : مررت به ، ونزلت عليه . وقد يجوز الضم مع الكسر والياء ، وقد يجوز إشباع الكسرة والضمة ومطلهما إلى أن تحدث الواو والياء بعدهما ، نحو مررت بمي وبمو ، ونزلت عليهي وعليهو ، وهذا مشروح في أماكنه ، لكن القول في كسر (فيه) الأولى وضم (فيه) الثانية . والجواب أنه لو كسرهما جميعا أو ضمهما جميعا لكان جميلا حسنا ، غير أن الذي سوغ الخلاف بينهما عندي هو تكرير اللفظ بعينه ، لأنه لو قال : (فيه فيه) أو (فيهُ فيهُ) لتكرر اللفظ عينه البتة . وقد عرفنا ما عليهم في استثقالهم تكرير اللفظ حتى إنهم لا يتعاطونه إلا فيما يتناهى عنايتهم

---

[١] المحتسب ١ / ٢٨٣ .

[٢] الخصائص ٣ / ٢٠ ، ٢١ ، والمحتسب ١ / ٤١ .

[٣] سورة التوبة آية ١٠٨ .

به ، فيجعلون ما ظهر من تجشمهم إياه دلالة على قوة مراعاتهم له .... كقولهم فيما لا محالة في توكيده أعني الآذان : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر .... ولهذا ـــ في التكرير وكراهيتهم إياه إلا فيما يدلون بتجشمهم تكريره على قوة اهتمامهم بما هم بسبيله ـــ نظائر . وفيما ذكرنا كاف فعلى هذا تكون هذه القراءة التي هي : (فيه فيه) . واخترت لوقوع الخلاف بين الحرفين على ما ذكرنا " . [١]

أما علة المخالفة الصوتية عنده فهي التخفيف والاستحسان ، وتبدو كثيرا في كلامه إذ عبر عنها في أكثر من موضع [٢] كذا هي عند سيبويه الذي قال : " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد " [٣] . وكذا ذكر هذه العلة المبرد [٤] وابن يعيش [٥] وغيرهم . فالصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه . [٦]

أما **المحدثون** من علماء اللغة فمنهم من ذكر أن علة المخالفة الصوتية هي التخفيف كما ذكر القدامى إلا أنهم وضحوا كيفيته ، وخير تصوير لهذه العلة هو ما أشار إليه دوايت بولنجر Dwight Bolinger حيث يقول : " عندما يقوم عازف البيانو بأداء دوره في عزف مقطوعة موسيقية ويحدث أن يحتاج إلى أداء صوتين موسيقيين مثلين متتابعين مثلا في داخل المعزوفة فعليه لكي يؤدى ذلك بصورة صحيحة أن يقوم بضرب مفتاح بعينه ضربتين متتابعتين بواسطة إصبع بعينها ، وفي ذلك قدر من الصعوبة . ولذلك فإنه يناور لتفادي تلك الصعوبة ، بأن يستخدم هذه الإصبع بعينها في الضربة الأولى ، ثم يستخدم إصبعا أخرى لضرب المفتاح نفسه في الضربة الثانية . والعلة فيما سبق من صعوبة ، أنه يصعب الحصول على نفس التجمع العصبي في حالة ضرب المفتاح مرتين في تتابع سريع بإصبع واحدة ، وكذلك الحال في الجهاز النطقي العصبي (الملكة

---

[١] المحتسب ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ بتصرف .

[٢] الخصائص ٢/٩٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٣/٢٠ ، والمحتسب ١/٤١ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ .

[٣] الكتاب ٤ / ٤١٧ .

[٤] المقتضب ١ / ٢٤٦ .

[٥] شرح المفصل ١٠ / ٢٤ وما بعدها .

[٦] الخصائص ٢ / ٢٢٩ بتصرف .

اللسانية) للإنسان ، فيما يتعلق بالصعوبة . ولأن الجهاز العـصبي النطقـي لا يملـك عـضوين كالإصبعين مثلا في حالة عزف البيانو لإصدار الأصوات ، كأن يكون لديه لسانان مـثلا ، فإنـه يترتب على ذلك أن يتجنب الجهاز النطقي تلك الصعوبات عند الحاجة إلى إصدار صوتين متماثلين متتابعين ، وهي صعوبة التجمع العصبي المتكرر ، بأن يناور فيغير مخرج (مصدر) أحـد الـصوتين المكررين أو يحذف أحدهما " . [١]

ومنهم من يرى أن العلة في المخالفة الصوتية نفسيه محضة.مثل براجشتراسر الذي يقول : " وأما التخالف ، فالعلة فيه نفسية محضة ، نظيره الخطأ في النطق فإنا نرى الناس كثيرا ما يخطئـون في النطق ، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حـروف شـبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة ، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبـها ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة . ومن هنا ينـشأ الخطـأ ، إذا أسـرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة " . [٢] وأيده في ذلك من محدثينا العرب د / رمضان عبد التواب . [٣]

وما ذكره القدامى وبعض المحدثين من أن العلة هي التخفيف هو الأولى والأحق بالقبول ؛ لأن الخطأ في النطق أو العلة النفسية المحضة كما ذكر حالة فردية ، والمخالفة بإبدال أحد المثلين ياء أو غير ذلك من صورها ظاهرة اجتماعية ينطق بها قبائل متعددة كتميم وقيس [٤] وبعض الهذليين[٥] وهي قبائل بدوية تجنح إلى السرعة في الأداء .

٥ ــ علة الإشباع :

قد تستغرق الأصوات في النطق زمنا أطول من الزمن المحتاجة إليه في النطق المعتاد . فيعد

---

[١] المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ٣٤ ، ٣٥ .

[٢] التطور النحوي ص ٣٤ .

[٣] التطور اللغوي ص ٦٥ .

[٤] لسان العرب (م ل ل) المصباح المنير (م ل ل) تاج العروس (م ل ل) .

[٥] لغة هذيل ١٣١ .

ذلك طولا مكتسبا في مقابل الطول الطبيعي الذي تستغرقه في النطق المعتاد ، وإذا طال زمن النطق بالصوت لم يؤثر في نوعه ، بل يبقى كما هو ، ولم يتحول من نوعه إلى نوع آخر . والـدليل علـى ذلك قول ابن جني : " قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين ، ومـد الرجل الألف في نحو هذا ، وأطال فقال له أبو إسحاق : لو مددتها إلى العصر ما كانـت إلا ألفـا واحدة .... " . أما الحركات القصيرة فإنها إذا أشبعت تحولت إلى مدات أو حركات طويلة .

وقد تحدث ابن جني (رحمه الله) عن إشباع أو إطالة الحركات القصيرة والطويلة وذكـر علة كل منهما . فعن إشباع أو مطل الحركات القصيرة يقول : " يؤكد ذلك عنـدك أنـك مـتى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها . [١] فتنشئ بعد الفتحة الألـف ، وبعـد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو . فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشده أبو علي لابن هرمه يرثي ابنه من قوله :

فأنـت مـن الغوائـل حـين ترمـى ومـن ذم الرجـال بمنتـزاح [٢]

ومن إشباع الضمة قوله :

وأنني حين مـا يـشري الهـوى بـصري من حيث ما سلكوا أدنـو فـأنظور [٣]

ومن إشباع الكسرة قوله : [٤]

نفـى الدراهيـم تنقـاد الصياريـف [٥]

ومن ذلك الإشباع عند التذكر والندبة وفي موضع الإنكار والتعجب كما في أبكرانيـه ، وأمحمدنيه ، وهو ما عللله بقوله : " إنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب ، فمطل الصوت به

---

[١] الخصائص ١ / ٩٠ ، وسر الصناعة ١ / ٢٩ .

[٢] الخصائص ٣ / ٣١٧ .

[٣] السابق ٢ / ١٢٣ وما بعدها ، سر الصناعة ١ / ٣٤ وما بعدها ، المحتسب ١ / ١٦٥ .

[٤] البيت للفرزدق وصدره (تنفي يداها الحصى في كل هاجرة) .

[٥] الخصائص ٣ / ٣١٧ .

وجعل ذلك أمارة لتناكره ، كما جاءت مدة الندبة إظهاراً للتفجع ، وإيذانا بتناكر الخطب الفاجع والحدث الواقع " . [١]

على حين علل علم اللغة الحديث المطل في الكلمات السابقة ـ (منتزاح ـ أنظور ـ الصياريف) بوقوع النبر على المقطع الأخير ، ويسمى نبر العلو ، ونبر هذا المقطع يقتضي إطالة الحركة حتى يبرز الصوت ، وأصلها : منتزح ، انظر ، صيارف . [٢]

أما الإشباع والمطل في الحركات الطويلة أو حروف المد واللين فقد أشار إليه بقوله : "ألا ترى أن الألف والياء والواو هن حروف توام كوامل ، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض ، وذلك قولك : يخاف وينام ، ويسير ويطير ، ويقوم ويسوم ، فتجد فيهن امتداداً واستطالة ما ، فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن طولا وامتداداً " . [٣]

وشرط هذا المد أن يكون موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاورا له . وذلك لنعمته وللين الصوت به ؛ لأن آخر الكلمة موضع الوقف ، ومكان الاستراحة والأون (أي الدعة والسكون) فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه ، وما يخفض من علواء (أي نشاط وسرعة) الناطق واستمراره على سنن جريه ، وتتابع نطقه .... ولا تكون هذه المدات في أواخر الكلم ؛ لأن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض ، وذلك أنهن لو تطرفن لتسلط الحذف عليهن ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهن داعيا إلى استهلاكه بحذفهن .... كما أن الآخر موضع وقف ، والوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مده ، ولذلك احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف ، ليبين بها حرف المد . وذلك قولك : وازيداه .... " . [٤]

أما المواضع التي يطول فيها حرف المد زيادة عن غيرها فهي ثلاثة كالتالي :

١ ـ أن تقع بعدها ـ أي بعد حروف المد ـ الهمزة نحو : كساء وخطيئة ومقروءة وعلة

---

[١] السابق ٢ / ١٥٦ ، ١٥٧ ـ ٣ / ١٣١ .

[٢] اللهجات العربية في التراث ١ / ٦٧٣ .

[٣] سر الصناعة ١ / ٢٨ .

[٤] الخصائص ١ / ٢٣٤ ـ ٢٣٦ بتصرف .

ذلك : أن الهمزة حرف نأي منشؤه ، وتراخى مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن ، وشعن في الصوت ، فوفين له ، وزدن في بيانه ومكانه ، وليس كـذلك إذا وقع بعدهن غيرها مثل : كتاب ، وسعيد ، وعمود .

٢ ــ أن يقع بعدهن الحرف المدغم . وعلة ذلك أنهن سواكن . وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتقى الساكنان حشوا في كلامهم . فحينئذ ما ينهضون بـالألف بقـوة الاعتماد عليها ، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها ، عوضا مما كان يجب لالتقاء الـساكنين مـن تحريكها ، إذا لم يجدوا عليه تطرقا ، ولا بالاستراحة إليه تعلقا . وذلك نحو شـابه ودابـة ، وهـذا قضيب بكر ، .... وقد تمود الثوب ... وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف في المد كان حينئـذ محفوظا بتمامه ، وتمادى الصوت به .

٣ ــ في الوقف وعند التذكر . والعلة في ذلك أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة لم توجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا ، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك ؛ لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك انك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به ، معقود عليه ما قبله على ما تضمنه وخلطه بجملته . فوجه الدلالة مـن ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة ، إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ، ولم يف مدهن ، وإذا وقعن بين الحرفين تمكن ، واعترض الصدى معهن . [١]

٦ ــ علة القلب :

لغة هو تحويل الشيء عن وجهه [٢] . واصطلاحاً : جعـل حـرف مكـان آخـر مـع بقاء الغنة والإخفاء . [٣]

وهو من أحكام النون الساكنة ، والتنوين . إذ تقلب النون الساكنة ميما ، وذلك عنـد

---

[١] الخصائص ٣ / ١٢٧ ــ ١٣١ بتصرف .

[٢] اللسان (ق ل ب) .

[٣] أحكام قراءة القرآن الكريم ١ / ١٣٠ .

حرف واحد وهو الباء ، ثم تخفى هذه الميم في الباء مع إظهار الغنة فيها . يقول ابن جـني : " أمـا إبدال الميم من النون فإن كل نون ساكنة وقعت قبل باء قلبت في اللفظ ميما ، وذلك نحو عنـبر ، وامرأة شنباء ، وقنبر .... فإن تحركت أظهرت وذلك نحو قولك : شنب ، وعنابر .... " . [١]

أما **علة هذا الإقلاب** فهي التخفيف يقول في باب (العدول عن الثقيل إلى ما هـو أثقل منه لضرب من الاستخفاف) : " ومن ذلك قولهم عمبر ؛ أبدلوا النون ميمـا في اللفـظ وإن كانت الميم أثقل من النون ، فخففت الكلمة ، ولو قيل عنبر بتصحيح النون لكان أثقل " . [٢]

وبين جهة التخفيف وكيفيته بأنه لما لم يمكن إدغام النون أو الميم في البـاء أعلوهـا دون إعلال الإدغام فقلبوها إلى أقرب الحروف من الباء وهو الميم . يبدو ذلك من قوله : " وإنما قلبـت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قبل أن الباء أخت الميم ، وقد أدغمت النون مع الميم في نحو : مـن معك ، ومن محمد ، فلما كانت تدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضا مـع الباء إذ قد أدغموها في أختها الميم ، ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لم تـدغم في نحو : أقم بكراً ، ولا تقول : أقبكرا ، ولا في نم بالله نبا الله ، كانت النون التي هي من الباء أبعـد منها من الميم أجدر بأن لا يجوز إدغامها في الباء ، فلما لم يصلوا إلى إدغام النون في البـاء أعلوهـا دون إعلال الإدغام، فقربوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء ، وهو المـيم ، فقالوا : عمبر ، وقمبله ، فاعرف ذلك " [٣] أ.هـ وقد تأثر في ذلك بسيبويه . [٤]

وقد عد **المحدثون** القلب نوعا من التماثل أو المماثلة يتم بتقديم محبس النون إلى الأمـام لتوفير الانسجام والتلازم بين أصوات الكلمة المتجاورة .... فالباء إذ تلت نونـا سـاكنة جـرت محبسها من اللثة ، فجعلته من الشفتين ، حيث محبس الباء . فتتحول النون بذلك إلى ميم . كما في قولك (انبعث) : (امبعث) وهذا ما سماه علماء التجويد بالإقلاب . [٥]

---

[١] سر الصناعة ١ / ٣٥٨ .

[٢] الخصائص ٣ / ٢٢ .

[٣] سر الصناعة ١ / ٣٥٨ .

[٤] الكتاب ٤ / ٤٥٣ .

[٥] دراسات في فقه اللغة للأنطاكي ٢١٣ .

وقد عللوه في هذا الموطن بأنه موضع لم يحسن فيه الإظهار لما فيه من المشقة والجهد فيمـا لو نطق النون ثم الباء ، إذ يقتضي فاصلا زمنيا بينهما ، يتمكن من خلاله من الاستعداد لنطق الباء الشفوية بعد الفراغ من نطق النون الخيشومية ، ولم يحسن الإدغام للتباعد بـين النـون والبـاء في المخرج والصفات ، وكذلك لم يحسن الإخفاء الذي هو بين الإظهار والإدغام ، فلما لم تحسن هـذه الوجوه الثلاثة : (الإظهار ، والإدغام ، والإخفاء) حولت النون إلى صوت يؤاخيهـا في الغنـة ، ويؤاخي الباء في المخرج وهو الميم .[1]

---

[1] أصوات اللغة العربية د / عبد الطيب ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

٧ ــ علة الإخفاء :

الإخفاء لغة : الستر [١] . واصطلاحاً : هو النطق بحرف ساكن عار عن التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول . [٢]

وقد تحدث عنه ابن جني (رحمه الله) فذكر أنه نوعان إخفاء الحرف وإخفاء الحركة .

فمن إخفاء الحركة قوله : قال ابن مجاهد : وحكى الفراء أن بعض أهل المدينة يسكن الخاء والطاء ويشدد ــ (يخطف) ــ فيجمع بين ساكنين قال ابن مجاهد : ولا نعلم أن هذه القراءة رويت عن أهل المدينة . قال أبو الفتح : هذا الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يشبه أصحابنا ، وإنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام ، وإنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت .... " [٣] .

فإخفاء الحركة إذن هو اختلاسها وإضعاف الصوت بها كما قال [٤] . أو هو نقصان تمطيطها أو تبعضها [٥] . أو اختلاسها والإسراع باللفظ بها من غير تسكين ولا تشديد . [٦]

أما إخفاء الحرف فهو حكم من الأحكام التجويدية الخاصة بالنون الساكنة ، أو التنوين عند ملاقاة حروف معينة . هي (ت ، ث ، ج ، د ، ذ ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ف، ق ، ك) . وفيه يطول زمن النطق بصوت النون عن القدر المعتاد في غير هذه الحروف . [٧] وقد جمعها بعضهم في أول كلمات البيت :

---

[١] اللسان (خ ، ف ، ى) .

[٢] نهاية القول المفيد في علم التجويد ١٤٥ .

[٣] المحتسب ١ / ٦١ ، ٦٢ .

[٤] السابق نفسه ، والخصائص ٢ / ١٤٦ .

[٥] التحديد ٢٠٥ .

[٦] الإخفاء ص ١١ .

[٧] دراسات في فقه اللغة للأنطاكي ١٩٣ ، والأصوات اللغوية ٧١ ، ٧٢ .

صف ذا ثناكم جـاد شـخص قـد سمـا دم طيبـا زد في تقـى ضـع ظالمـا [١]

وهو ـ أي الإخفاء ـ أفضل من الإشمام . قال المازني : " وأكثر العرب يخفي ولا يـدغم وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة " [٢] وعلل ذلك ابن جني بقوله : " إنما كثر الإخفاء ؛ لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام فارتكبوه لاعتداله ، وهو عندي أبين من الإشمام وأظهر إلى الحس " [٣] ويقـول : وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحس فقد سقطت كلفة إتعاب النفس " . [٤]

وهذا إن دل فإنما يدل على أن علة الإخفاء هي التخفيف وقد صرح به في شرحه لقـول أبي عثمان المازني : " والبيان في (حيان ومحييان) أحسن منه مما في يائـه كـسرة ؛ لأن الكـسرة كالياء ، وذلك نحو (محيان) البيان فيه أثقل ، والإخفاء فيه أخف ، والمخفي بوزنه محققا " ـ قال أبو الفتح : يقول إنما كان إظهار (محيَان) أحسن من إظهار (محيِيان) ؛ لأنك إذا قلت : محيِيان ، فكسرت الياء وبعدها أخرى ، فكذلك قد جمعت بين ثلاث فلذلك لم يكن في خفة (محيَان) فلهذا اختير فيه الإخفاء " [٥] أ.هـ .

على حين علل بعض القدامى إخفاء النون مع هذه الحروف ـ (حـروف الفـم) ـ باتساع مخرجها ، وموقعها بالنسبة لغيرها من مخارج حروف الفم . يقول مكي بن أبي طالـب : " والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين أن النون قد صار لها مخرجان مخرج لها ، ومخرج لغنتـها ، فاتسعت فـي المخـرج فأحاطـت عنـد اتساعها بحروف الفم فشاركتها بالإحاطـة فخفيـت عندها " . [٦]

أما التعليـل باعتبـار مخرج النون في الفم بالنسبة لغيره من مخـارج حـروف الفـم

---

[١] نهاية القول المفيد ١٤٥ .

[٢] المنصف ٤٣٩ .

[٣] السابق نفسه .

[٤] المحتسب ١ / ٦٢ .

[٥] المنصف ٤٤١ .

[٦] الرعاية ٢٤١ .

فيبدو في قول الداني : " إنما أخفيا عندهن ؛ لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما مـن حـروف الحلـق فيجب الإظهار للتراخي ـ (أي للتباين والتباعد في المخرج) ـ ولم يقربا منـهن كقربهمـا مـن حروف (لم يرو) فيجب الإدغام ، للمزاحمة ـ (أي لشدة التقارب في المخرج) ـ فأخفيا فصارا عندهن لا مظهرين ولا مدغمين وغنتهما مع ذلك باقية ومخرجها من الخيشوم خاصـة ولا عمـل للسان فيهما ، وإخفاؤهمـا علـى قـدر قربهمـا وبعدهما فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعـدا عنه " [1] أ.هـ

[1] التحديد ٢٤٥ .

المبحث الثاني

العلة اللهجية

توطـئة :

ليست العربية الفصحى لغة قريش ، ولا لغة غيرها من القبائل العربية ، وإنما هي اختيار لا شعوري من لغة هؤلاء وهؤلاء ، حدث من احتكاك كثير من أفراد هذه القبائل ، في مواسم الحج والتجارة ، والأسواق الأدبية المختلفة ، فنتج عن هذا الاحتكاك الكبير بين القبائل ، ذلك الكيان اللغوي الذي عرفناه باسم اللغة الفصحى ، وهي اللغة المشتركة بين أدباء هذه القبائل جميعا ينظمون بها شعرهم ، ويعبرون بها عما يجيش في صدورهم في ساعات الجد ، كمواقف الخطابة مثلا . [١]

فعلى هذا تكون العربية الفصحى خليطا من لهجات القبائل العربية ، لاسيما ، لهجات نجد والمناطق المجاورة لها . وقد نشأت هذه اللغة المشتركة ، ونمت وازدهرت قبل مجيء الإسلام ، وهذا يعني أنه قد جدت عوامل مختلفة ، حملت أهل هذه اللهجات على التقارب والاختلاط ، فأدى ذلك إلى نشأة اللغة المشتركة التي يتفاهم بها الناس جميعا ، وإن انتموا إلى قبائل مختلفة ، وقد ازدادت هذه اللغة نمواً وازدهاراً بنزول القرآن الكريم بها . [٢]

فالتأثر بين اللهجات الصحيحة المسموعة من العرب نتيجة تجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم قد آل بالفصحى إلى ضرب من التوحد في الخصائص ، والتماثل في السمات والملامح . وإن لم يكن هذا التوحد كاملا ، إذ للفصحى لهجات كثيرة تختلف فيما بينها اختلافا يكبر أو يصغر حسبما يكون بينها من تقارب أو تباعد .

ولم يكن الخلاف بين اللهجات العربية جوهريا ، وذلك للصلة القائمة بين العرب ، وقد

---

[١] فصول في اللغة العربية ـ د / رمضان عبد التواب ص ١١٦ .

[٢] السابق ٧٨ وما بعدها بتصرف .

بين ابن جني (رحمه الله) هذه الصلة بقوله : " وذلك لأن العرب وإن كانوا كـثيرا منتـشرين ، وخلقا عظيما في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقـيهم وتـزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة . فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته كما يراعى ذلـك من مهم أمره . فهذا هذا " . [١]

ومما يدل على أن الاختلاف بين اللهجات العربية ليس جوهريا ، وإنما هـو في الفـروع دون الأصول ، قوله : " فإن قلت : زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيهـا . وقـد نراها ظاهرة الخلاف ، أفلا ترى إلى الخلاف في (مـا) الحجازيـة والتميميـة وإلى الحكايـة في الإستفهام عن الأعلام في الحجازية وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك ؟ قيل : هذا القـدر مـن الخلاف لقلته ونزارته ، محتقر غير محتفل به ، ولا معيج عليه ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير ، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به ومع هـذا فلـيس شيء مما يختلفون فيه ــ على قلته وخفته ــ إلا له من القياس وجه يؤخذ به " . [٢]

وهذه اللهجات كانت تجرى على الألسنة في نطاق بيئاتها المتعددة وقد ظهـر أثرهـا في القراءات القرآنية ؛ إذ هي الوثيقة التاريخية والمرآة الصادقة التي كانت تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، بل هي آصل المصادر جميعا في معرفـة اللـهجات العربية .

ابن جني واللهجات العربية :

لم يعرض اللغويون الأقدمون للهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضا مفـصلا يوقفنا على الخصائص التعبيرية والصوتية لهذه اللهجات ؛ لأنهم شغلوا عن ذلـك باللغـة الأدبيـة الفصحى التي نزل بها القرآن ، وصيغت بها الآثار الأدبية في الجاهلية وصدر الإسـلام . وهـم ــ لشعورهم بعدم توافرهم على دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة عميقة ــ كانوا يتخلـصون مـن اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعا في جواز الاحتجاج بها ، بعد الاكتفاء بإشارات عابرة

---

[١] الخصائص ٢ / ١٧ ، ١٨ .

[٢] السابق ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

مبثوثة في كتب الرواية واللغة إلى بعض تلك اللهجات . [١]

ولا أدل على ذلك من اضطراب القواعد العربية ؛ إذ خلـط اللغويـون العـرب بـين الفصحى ولهجاتها ، انطلاقا من ثقتهم المفرطة بالعربي وسلامة سليقته ، واعتقادهم أنه لا يخطـئ ، وهذا ما نجده واضحا عند ابن جني في خصائصه " باب اختلاف اللغات وكلها حجة " وقد علـق على ذلك د / إبراهيم أنيس بقوله : " لكن القدماء من علماء العربية لـسوء الحـظ لم يقـصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجـب ، بـل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة . وهكذا حاولوا تقعيد القواعـد من عدة مصادر " . [٢]

وعلى الرغم من أن ابن جني كان شأنه شأن سابقيه ومعاصريه في تناوله للهجات العرب في كتبه المختلفة دون استقلال لها ، إلا أنه يعد ـــ بحق ـــ أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي ، أو اللهجي ؛ نظراً لاعتماده ـــ في استقاء اللهجات ـــ على مصادر موثـوق بهـا وهي مشافهة الأعراب ؛ لإيمانه أن الإنسان قد يفيد من المشاهدة والحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات [٣] ، وهو ما سماه في أكثر من موضع باسم " شاهد الحال " . [٤]

وكان ظهور الدرس اللهجي في كتب ابن جني ثمرة من ثمرات فكره ، وعلمه ، وتعمقه في درس لغة العرب لبيان خصائصها ودقائقها ، وإبراز ملامح جمالها . فالقارئ لكتبه يجد أنه (رحمـه الله) قد درس اللهجات العربية من ناحيتين مختلفتين .

الأولى : (عامة) وفيها بين مدى تأثر العربي ببيئته وارتباطه بلهجته تارة ، وتأثره بلغـة من يخالطه تارة أخرى ، ومدى الاعتماد على اللهجات في استنباط قواعد اللغة ، وتحديده للهجات الفصيحة من غيرها باعتبار المكان والزمان ، وتحديده كذلك لدائرة القياس والسماع . وبيان سبب اختلاف اللهجات .

---

[١] دراسات في فقه اللغة ـــ د / صبحي الصالح ص ٦٠ .

[٢] من أسرار اللغة ص ٣٨ .

[٣] الخصائص ١ / ٢٤٩ بتصرف .

[٤] السابق ١ / ٢٠ ، ٦٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، المنصف ص ٢٢٨ .

الثانية : (خاصة) وفيها ذكر كثيراً من لهجات القبائل العربية منسوبة ـ أحيانا ـ وغير منسوبة في أكثر الأحيان ، كما في المحتسب ، إذ كثيرا ما يشير إلى اختلاف القراءتين بأنهما لغتان ، وهو بإيراده لهذه اللهجات يوضح خصائص العربية ، ويبين أسرارها ، ويزيل غامضها ، ويكشف عن دقائقها ، أو يوردها ليحتج بها لقراءة وصفت بالشذوذ عند غيره .

وقد وضح ذلك من قوله : "غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ؛ لئلا يرى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه ، أو قمة له " . [١]

فهو في احتجاجه للشواذ قد أفاد (رحمه الله) من لهجات القبائل ، يرجع إليها ، ويخرج على مقتضاها . أو كما قال : " فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها ، وأنها لم تقتعث اقتعاثا ، ولا هيلت هيلا ، وأن واضعها عنى بها وأحسن جوارها ، وأمد بالإصابة والأصالة فيها " . [٢]

وهو بذلك يعد رائد اللغويين القدامى في دراسة اللهجات العربية ، وبيان عللها . سواء أكانت هذه العلل عامة ترتبط بالفكر اللهجي العام عنده على نحو لم يسبق إليه ؛ أو خاصة ترتبط بتعليله للهجات القبائل المختلفة في تفضيل بعض الحروف وإحلال بعضها محل بعض ، أو في الصيغ والأساليب أو طرائق التركيب ، وفيها تأثر واضح بسابقيه .

---

[١] المحتسب ١ / ٣٢ ، ٣٣ .

[٢] الخصائص ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

أولا : العلل اللهجية العامة :

المقصود بالعلل اللهجية العامة : هي العلل التي تعني بالفكر اللهجي كعلم ، أو ما يمكن أن نسميه المبادئ العامة لعلم اللهجات ، ومن ذلك حديثه عن سبب اختلاف اللهجات ، وثبات العربي على لهجته دون تأثره بلهجة غيره أو تأثره بها ، أو انتقاله إلى لهجة أخرى . أو ابتداعه في اللغة ما يخالف ما عليه العامة ، وكذلك حديثه عن اللهجات من حيث الاحتجاج بها في الفصحى وشروط ذلك ..... إلخ .

١ ــ علة اختلاف اللهجات :

تحدث ابن جني عن سبب اختلاف لهجات العرب وذكر أنه اختلاف الوضع الأول . وقد تأثر في ذلك بأبي الحسن الأخفش . قال : " وذهب (أي الأخفش) إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وأن كان كله موقوفا على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا ، وإن كان كل واحد آخذا من صحة القياس حظا . ويجوز ــ أيضا ــ أن يكون الموضوع الأول ضربا واحداً ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول " . [١]

ويؤيد ابن جني ما قاله الأخفش فيقول : " ولا يبعد عندي ما قال من موضعين : **أحدهما** : سعة القياس ، وإذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان . **والآخر** : أنه كان يجوز أن يبدأ الأول بالقياس الذي عدل إليه الثاني ، فلا عليك أيهما تقدم . وأيهما تأخر ، فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به " . [٢]

فابن جني (رحمه الله) علل اختلاف لهجات العرب ، باختلاف الوضع الأول للغة تارة ؛ لأن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان كله جار على صحة وقياس . أو أن السبب

---

[١] الخصائص ٢ / ٣١ .

[٢] السابق نفسه .

في ذلك هو التطور التاريخي للغة تارة أخرى ؛ بأن كان الموضوع الأول ضربا واحداً لا خلاف فيه، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئا فشيئا ، إلا أنه خالف قياس الأول إلى قياس ثان صحيح جار في الصحة مجرى الأول . وسعة القياس تبيح لهم ذلـك أمـا أي القياسين تقدم وأيهما فأخر فلا طائل من ورائه ، ولا محتفل به .

أما علم اللغة الحديث فقد أرجع اختلاف لهجات العرب إلى عدة عوامل تختلف عما ذكره ابن جني ، وهي في مجملها تمثل الأسباب الرئيسية لنشأة اللهجات ، وأهم هذه الأسـباب : أسباب جغرافية ، وأسباب اجتماعية ، واحتكاك لغة بأخرى نتيجة غزو أو هجـرات ، والمغـايرة الفردية .[1]

واللهجات العربية التي كانت منتشرة في شبه الجزيرة قبل الإسلام لا تختلـف أسـباب وجودها عن هذه الأسباب العامة في نشأة اللهجات . فالبيئة الجغرافية ممتدة واسعة ، تختلف الطبيعة فيها فيتصل بعض بقاعها ، وينفصل بعضها الآخر ، ففيها التهائم والنجود والمـسايل والوديـان ، وفيها المناطق الصحراوية التي يعيش فيها البدو ، وفيها مناطق الاستقرار والتحضر حيـث يوجـد شيء من زراعة أو نصيب من تجارة .

وفي هذه الجزيرة حدثت هجرات بشرية حدثتنا عنها كتب التاريخ والأنساب . هـاجر من هاجر من أهل اليمن إلى وسط الجزيرة وشرقيها وشمالها ، وهاجر من هاجر من أهل الحجـاز إلى اليمن . وتجاورت لهجات مع لهجات ومع لغات أخرى ، فلهجات القبائل العربية التي كانت تـنزل بادية الشام أو العراق مثلا كانت تحاور لغات كالآرامية والعبرية ، والاحتكاك معها أدى إلى ظواهر لهجية .[2]

---

[1] في اللهجات العربية د / إبراهيم أنيس ص ٢١ وما بعدها . واللغة فنـدريس ٣٤٨ ، واللـهجات وأسـلوب دراستها د / أنيس فريحه ص ٨٦ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ٣٧ وما بعدها ،و اللهجات العربية نشأة وتطوراً د / عبد الغفار هلال ٤١ وما بعدها .

[2] اللهجات العربية في القراءات القرآنية د / عبده الراجحي ص ٣٩ .

ومن المسلم به ــ أيضا ــ أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة لا تفتـرق .[١] فاللغـة وإن كانت واحدة فهي متعددة بتعدد الأفراد الذين يتكلمونها ، واختلاف الأفراد في النطق يـؤدي مع مرور الزمن إلى تطوير اللهجة ، أو إلى نشأة لهجات أخرى .[٢]

وأيا كان السبب في اختلاف لهجات العرب ، فإنها وإن اختلفت في اللحن والاسـتعمال إلا أنها تتفق في المعنى العام الذي من أجله صـار العـرب جميعـا يخـشعون للفـصاحة مـن أي قبيل جاءتهم .[٣]

ورأى المحدثين في تفصيلهم لأسباب اختلاف اللهجات أولى بالقبول ــ عندي ــ من رأي الأخفش وابن جني لأمور ثلاثة :

أحدها : أن الأسباب التي ذكرها المحدثون لنشأة اللهجات تمثل مبادئ عامـة في كـل اللغات ، لا في العربية وحدها ، فاللغة تتفرع إلى لهجات نتيجة للعوامل السابقة .

ثانيا : أن العربية الفصحى هي عبارة عن لهجات متعددة امتزجت واختلطت فكونـت لغة أدبية مثالية ؛ نتيجة لاختلاط العرب بعضهم ببعض في مواسم الحج والتجارة ، ولعل هـذا مـا عناه ابن جني باختلاف الوضع الأول إلا أنه لم يبين سبب هذا الاختلاف ، أو سبب الانتقال مـن قياس إلى قياس آخر .

كما أن الاهتمام بأمر الوضع أدى إلى العناية بعلم يختص به سمي بعلم الوضـع . وهـو : (علم يبحث في أحوال اللفظ العربي ، من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ونوعيته ، وخصوصه وعمومه إلى غير ذلك) وقد تحدث عنه السيوطي بشيء من التفصيل .[٤]

وعلى الرغم مما قيل في هذا العلم فإنه لم يحقق الفائدة المرجوة ، واهتمت بحوثه بالاتجاهات الفلسفية العقلية ، ولجأت إلى التكلف ، والاحتمالات الفرضية ، والصور الذهنيـة الإمكانيـة ،

---

[١] اللغة ــ فندريس ٢٩٥ .

[٢] اللهجات العربية القراءات القرآنية ص ٣٩ .

[٣] أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي ــ د / حامد محمد أمين شعبان ص٥٢ .

[٤] مشكلات حياتنا اللغوية ــ د / أمين الخولي ص ٣٩ دار المعرفة ط ثانية ١٩٦٥ .

والتقسيمات والتعريفات والاختلافات التي تعول على اعتبارات نظرية .[١]

ثالثا : المنهج الاجتماعي لا يقر ما قيل عن صنيع الواضع الأول ، ولا يرضى عن هـذا المستوى الذي وصل إليه العلماء السابقون في حديثهم عن الوضع .

إن المنهج الاجتماعي يقرر أن اللغة ظاهرة اجتماعية ليست صناعة فرد بعينـه أو أفـراد بعينهم ، وليست عمل جيل بذاته ، ولا توجيه فيها لعقل الفرد أو الإرادة الفردية ، ولا تـأثير لـه عليها ، وطبيعتها لا تخضع إلا لنتائج العقل الجمعي ومقتضيات الوجود التجمعـي .... ولا مجـال لعمل الفرد أو الأفراد فيها إلا ما قد يكون من تأثير لنفسياقم أو شئونهم العمليـة الحيويـة علـى النظام اللغوي الذي أنتجه العقل الجماعي .[٢]

٢ ــ علل الاحتجاج باللهجات والترجيح بينها :

أ) علة الاحتجاج باللهجات :

يرى ابن جني جواز الاحتجاج باللهجات العربية جميعا ، ولو كانت خـصائص بعـضها أكثر شيوعا من خصائص بعضها الآخر ، وقد نص على ذلك في أكثر من موضع في كتبه ، يقـول في الخصائص : " وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " .[٣]

وقال في المحتسب : " ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وإن كـان غيره أقوى منه ــ أنه غلط " .[٤]

فاللغات أو اللهجات عند ابن جني كلها حجة ، يجوز استعمالها والقياس عليها . والحـق أن ابن جني لم يكن فرداً في هذا الرأي ، إذ به أخذ معاصره ابن فارس ، وبعض النحاة المتأخرين .

---

[١] المزهر للسيوطي ١ / ٣٨ وما بعدها .

[٢] مشكلات حياتنا اللغوية ص ٤٣ ــ ٤٤ .

[٣] الخصائص ١ /١٤ .

[٤] المحتسب ١ / ٢٣٦ .

يقول ابن فارس : " لغة العرب يحتج بما فيما اختلف فيه ، إذا كان التنـازع في اسـم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك ... فأمـا الـذي سبيله سبيل الاستنباط ، أو ما فيه لدلائل العقل مجال .... أو من التوحيد أو حجة في أصل فقـه أو فرعه ـــ لم يكن الاحتجاج فيه بشيء من لغة العرب ، إذ كان موضوع ذلك على غير اللغـات . فأما الذي يختلف فيه الفقهاء من قوله (جل وعز) : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ [١] ، وقولـه : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ [٢] .... فمنه ما يصلح الاحتجاج فيه بلغة العرب ، ومنه ما يوكل إلى غير ذلك " أ.هـ . [٣]

وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) من النحاة المتـأخرين قـد وردت في مؤلفاتـه إشارات لهجية تدل على توسعه في الاعتداد باللهجات العربية ، ومن ذلـك رده علـى النحـاة المتقدمين الذين عابوا القراء في بعض القراءات ، واختياره جواز ما وردت به قراءاتهم في العربيـة وإن منعه الأكثرون . ومن ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعـادة الجار بقراءة حمزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون بـه والأرحام ﴾ [٤] بخفض الأرحـام . وغير ذلك من القراءات التي ردها بعض النحويين وأكثرهم من البصريين لعدم مطابقتها لقواعدهم التي وضعوها . [٥]

وكان أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ـــ أيضا ـــ ممن أخذ برأي ابن جني في جواز الاحتجاج باللهجات . يبدو ذلك واضحا في دفاعه عن القراءات التي ردهـا بعـض النحـويين المتقدمين . [٦] ويبدو ذلك ـــ أيضا ـــ من قوله في شرح التسهيل : " كل ما كان لغة لقبيلة قـيس

---

[١] سورة النساء من الآية (٤٣) .

[٢] سورة البقرة من الآية (٢٢٨) .

[٣] الصاحبي في فقه اللغة ص ٤٩ .

[٤] سورة النساء آية (١) .

[٥] الاقتراح في أصول النحو للسيوطي : ٤٩ .

[٦] البحر المحيط ٢ / ١٥٦ ، ٣ / ١٦٧ .

عليه " .[١]

لكن ابن جني (رحمه) وقف عند احتجاجه باللهجات العربية عند زمان محـدد ومكـان معين كغيره فيما يسمى بعصور الاحتجاج . وهي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للـهجات أهل المدر أو الحضر ، ومنتصف القرن الرابع الهجري بالنسبة للهجات أهل الوبر أو البدو . وعلل ذلك بانتشار الفساد والخطل ــ أي الكلام الفاسد المضطرب ــ واضطراب الألـسنة . يقـول في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) : " علة امتناع ذلك ما عرض للغـات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكـذلك ــ أيضا ــ لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقـاص عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها . وعلى ذلك العمـل في وقتنا هذا ــ (أي في نهاية القرن الرابع الهجري) ــ لأنا لا نكاد نرى بدويا فـصيحا ، وإن نحـن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه "[٢] أ.هـ

ومعنى ذلك أن ابن جني يجعل المقياس الضروري هو صحة المصدر اللغوي ، وذلك بالبعد عن المؤثرات الخارجية ، وعلى ذلك فإن البدو الذين تأثرت لغتهم لا يصح الاعتماد عليهم في جمع اللغة ، وهذا يتطابق ــ تماما ــ مع توجهات الدرس اللغوي الحديث في اعتماد الباحـث في جمـع مادته اللغوية على شخص يمثل لغته تمثيلا صحيحا دون تأثيرات خارجية .

أما التوقف بالاحتجاج عندما يسمى بعصور الاحتجاج فقد تعرض لنقد علمـاء اللغـة المحدثين ؛ لأن اللغوي الحديث لا يؤمن بالنظرة التاريخية وبالتطور الذي تستدعيه عوامـل التطـور المختلفة .[٣] وذلك لأن ما يسمونه مولداً قد دخل نطاق العربية الفصحى ؛ لمسيس الحاجة إليـه مع أنه مما طرأ بعد عصر الاحتجاج ، وأصبح يجري في نسيج اللغة ويتغلغل في فنون القـول غـير

---

[١] المزهر ١ / ٢٥٨ .

[٢] الخصائص ٢ / ٧ .

[٣] الترادف في اللغة ــ حاكم مالك لعيبي ص ١٩ .

ملاحظ " .[١]

فالفصاحة ـــ عندي ـــ لا تتقيد بزمان معين ، أو بمكان محدد ، فكم من غير عربي تعلـم العربية وأتقنها في عصرنا هذا ، وصار أفصح من عربي غير متقن لها فالعبرة إذًا بتأمل حال الشخص المتكلم ، وموقعه من الفصاحة .

ولعل هذا ما أخذ به ابن جني فيما بعد إذ يقول : " ينبغي أن يستوحش من الأخذ عـن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدوي فصيح فتقوله " .[٢] وكذلك قوله بعد ذكره لفتح حرف الحلق في لغة عقيـل ، وعـدم سماعه ذلك إلا عن الشجري فقط : " فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمل حـال مـورده ، وكيف موقعه من الفصاحة ، فاحكم له أو عليه " .[٣]

ولا أدل على ذلك من استشهاد الزمخشري في تفسير أوائل سورة البقـرة في الكـشاف ببيت من شعر أبي تمام . وقال : " وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيـت الحماسـة فيقنعون بذلك ، لوثوقهم بروايته وإتقانه " .[٤]

ب) علة الترجيح بين اللهجات :

أما الترجيح بين اللهجات : فقد علله (بكثرة السماع وقوة القيـاس) فاللـهجتان إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين ، متراسلتين أو كالمتراسلتين ، لك أن تستعمل أيهما شئت ، أو تختار إحداهما معتقدا أن أقوى القياسين أقبل لها . أما رد إحداهما بالأخرى فلا .

أما إذا قلت إحدى اللهجتين في الاستعمال ، وشاعت الأخرى فيه ، فأخذ باللهجة التي

---

[١] مدخل إلى فقه اللغة د / محمد قدور ٢٢٢وما بعدها ، ومن أسرار اللغة٣٦ ، والترادف في اللغة١٩

[٢] الخصائص ٢ / ١١ .

[٣] السابق ٢ / ١٢ .

[٤] الكشاف للزمخشري ١ / ٢٢٠ ، الاقتراح للسيوطي ص ٧٠ .

كثر استعمالها ، أو كما قال : " فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا .

ويجوز عنده اختيار أو استعمال اللهجة القليلة الاستعمال الضعيفة في القياس عند الاحتياج إليها في شعر أو نثر لقوله : " إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا " . [١] أ.هـ

فابن جنّي ـ في ترجيحه بين اللهجات ـ يعول على كثرة الاستعمال ، وهذا هو الأساس والأصل المعتمد عنده ، أما قوة القياس فليزيد الأمر وضوحاً ، بدليل قوله في المحتسب ـ عند توجيهه لقراءة " عتى حين ": " العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج .... لكن الأخذ بالأكثر استعمالا ، وهذا الآخر جائز وغير خطأ " . [٢]

ومن ذلك أيضا ترجيحه اللهجة الحجازية في إعمال (ما) على لهجة تميم في ترك إعمالها، لأن التميمية وإن كانت أقوى قياساً ـ حيث كانت (ما) عندهم كـ" هل " ـ فالحجازية أكثر استعمالا يقول : " إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ؛ ألا ترى أن القرآن نزل بها " . [٣]

وفي هذا يقول ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) : " قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك " [٤] فورود اللهجة في القرآن الكريم مرجح لها على غيرها ، وإن كانت الأخرى أقوى قياسا منها .

ومما يدل ـ أيضا ـ على اعتماده على كثرة السماع عن العرب في الترجيح بين اللهجات قوله : " وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله

---

[١] انظر تفصيل ذلك في باب اختلاف اللغات وكلها حجة ٢ / ١٢ .

[٢] ١ / ٣٤٣ .

[٣] الخصائص ١ / ١٢٦ .

[٤] المزهر ١ / ٢١٣ .

أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله " . [١]

وقوله : " واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير : تستعمل أيهما شئت . فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة " . [٢]

إلا أن الشيء إذا اطرد في القياس وشاع في الاستعمال كان هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة . [٣]

أما إذا كانت اللغة أو اللهجة قليلة في السماع ، ومخالفة لما عليه الجمهور فيجب أن تلقى وتطرح ولا يقاس عليها غيره . [٤]

٣ ــ علة الجمع بين اللغتين (اللهجتين) في لسان العربي الفصيح :

تحدث ابن جني في أكثر من موضع في كتبه عن اجتماع اللغتين أو اللهجتين في لسان العربي الفصيح . قال : " ما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به " . [٥] ودلل على ذلك بعدد من النماذج منها قول الشاعر :

ألما يبن لي أن تجلى عمايتي وأقصر عن ليلى ؟ بلى قد أنى ليا

فجمع بين اللغتين . وهما آن لي ينن ، وأنى لي قد أنى ليا ، والأصل هو " أنى " أما " آن " فمقلوب عنه ، لوجود مصدر " لأنى " ، وعدم وجود مصدر لـ" آن " فهو بذلك أعم تصرفا منه.[٦] ومعلوم أن القلب المكاني ينشأ عن اختلاف اللهجات . ومن ذلك أيضا قول لبيد :

---

[١] الخصائص ١ / ١٢٥ ، والمنصف ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

[٢] السابق ١ / ١٢٦ ، ١ / ١١٨ .

[٣] الخصائص ١ / ٩٨ ، ١٢٧ .

[٤] سر الصناعة ٢ / ١١٤ .

[٥] الخصائص ١ / ٣٧٣ .

[٦] سر الصناعة ١ / ١٩٠ بتصرف .

سـقى قـومي بـني مجـد ، وأسـقى نمـيرا والقبائـل مـن هـلال [١]

فجمع بين " سقى " و" أسقى " وهما لهجتان . ومنه قول :

فظلـت لـدى البيـت العتيـق أخيلـهو ومطـواي مـشتاقان لـه أرقـان [٢]

فهاتان لغتان : أعني إثبات الواو في " أخيلهو " ، وتسكين الهاء في " له " . [٣]

وعلل ابن جني اجتماع اللهجتين في لسان العربي الواحد بأحد أمرين هما : أن تكون اللهجتان الفصيحتان قد تواضعت عليهما قبيلته ، أو أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم استعار الأخرى من قبيلة أخرى . ووضع لذلك مقياسا يحكم به عليهما . قال : " إذا ورد شيء من ذلك ـ كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ـ فينبغي أن نتأمل حال كلامه ؛ فإذا كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها ، وسعة تصرف أقوالها . وقد يجوز أن تكون لغته ـ في الأصل ـ إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها ، فلحقت ـ لطول المدة واتصال استعمالها ـ بلغته الأولى .

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة ، والكثيرة هي الأولى الأصيلة " . [٤] فالعربي يسمع لغة غيره فيراعيها ويعتمدها ـ أحيانا ـ ويلغيها ويطرح حكمها أحياناً أخرى . [٥] إلا أن المعول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه . فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها

---

[١] ديوان لبيد ص ٩٣ .

[٢] البيت بدون نسبه في المحكم ٤ / ٣٤٦ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٦٤ ، ٢٧٠ ونسبه الزبيدي إلى يعلى بن الأحول (تاج العروس مادة م ط و) .

[٣] الخصائص ١ / ٣٧١ .

[٤] الخصائص ١ / ٣٧٣ .

[٥] السابق ٢ / ١٦ ، المحتسب ١ / ٢٦١ وما بعدها .

فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها . فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها ، ويؤخذ بالأولى ، حتى كأنه لم يزل من أهلها " . [١]

وعلل ابن جني اعتداد العربي بلغة أو لهجة غيره أو انتقاله إليها باختلاط القبائل العربية وتأثرها ببعضها قال : " فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد يراعى لغة غيره . وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقا عظيما في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فبإلمم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة . فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره . فهذا هذا " . [٢]

وسماع العربي الفصيح لغة غيره ، وأخذه بما ليس حكما عاما ينطبق على جميع الأعراب ، بل إن من العرب من يستعصم فيقيم على لغته البتة ، ولا يتكلم إلا بها ، دون أن يؤثر فيه تلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين كما في حكاية الأعرابي الذي قرأ على أبي حاتم السجستاني بالحرم : ﴿ طيبى لهم وحسن مآب ﴾ [٣] قال أبو حاتم : فقلت : طوبى ، فقال : طيبى ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال : طيبى ، فلما طال علي قلت : طوطو ، قال : " طي طي" [٤] وكما في سؤال ابن جني لأبي عبد الله الشجري عن جمعه لـ" عثمان " فقال : عثمانون . فقال له : هلا قلت أيضا عثامين ؟ قال : أيش عثامين ! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً " . [٥] ولذلك نظائر كثيرة ذكرها ابن جني وتدل على استعصام العربي بلغته وتمسكه بها ، وتركه أو إنكاره للغة غيره . [٦]

---

[١] السابق ٢ / ١٤ .

[٢] الخصائص ٢ / ١٧ ، ١٨ .

[٣] سورة الرعد الآية (٢٩) .

[٤] الخصائص ١ / ٧٧ ، ٣٨٥ .

[٥] السابق ١ / ٢٤٣ .

[٦] السابق ١ / ٣٨٤ وما بعدها .

وليس في هذا تناقض منه كما ذكر أحد الباحثين المحدثين [١] ، لأن من العرب من يتمسك بلهجته . ومنهم من يتأثر بلهجة من يخالطه ، لذا كان ابن جني (رحمه الله) حصيفا وبارعا كعادته عندما قسم العرب إلى ثلاثة أقسام ـــ في حال اختلاطهم وتزاورهم ـــ قال : " واعلم أن العرب يختلف أحوالها في تلقي الواحد منهم لغة غيره ، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه ، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة ، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه " . [٢]

وما ذهب إليه ابن جني من تأثر العربي بلهجة أخيه واعتداده بها هو الصحيح إذ له ما يؤيده في تراث السلف الصالح ، وواقعنا المعاصر .

فالرسول ـــ ﷺ ـــ كان يترك لهجة قومه ـــ أحيانا ـــ ويتكلم بلهجة أخرى نموذجية يفهمها العرب جميعا ، وقد يحدث مجالسيه بلغاتهم . [٣]

ومن ذلك ـــ أيضا ـــ أن الظاهرة اللغوية تنسب إلى قبيلة بعينها ، ولكنها تظهر في شعر شاعر من غيرها . ولذلك أسباب أفاض فيها العلماء وعللوها تعليلا يبدو أنه مقنع أهمها اختلاف الرواية ، والضرورة الشعرية . فالشاعر إذا وجد عن اللحن مندوحة في لغة أخرى لجأ إليها . وقد فطن إلى هذا المستشرق (زويتلر) إذ يقول عن مجيء اللغة في شعر من لا تنسب إليه : " إن كثيرا مما نجد من استعمال خاص بلهجة في قصائد لشعراء يتكلمون لهجات مغايرة ، سببه مجرد ملاءمتها للقالب الشعري " . [٤] وكذلك اختلاف الرواية عن القارئ الواحد ، كاختلاف روايتي شعبة وحفص عن عاصم ، والدورى والسوسي عن أبي عمرو وغيرهما .

وفي واقعنا المعاصر نجد الأعيان من الريف المصري حين يفدون إلى القاهرة ويخالطون

---

[١] اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٦٣ .

[٢] الخصائص ١ / ٣٨٤ .

[٣] اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم ـــ د / عبد العال سالم مكرم ص٦٥ ، عالم الكتب القاهرة ط أولى ١٤١٥ / ١٩٩٥ .

[٤] لغة قريش / مختار الغوث ٣٢٥ وما بعدها بتصرف ـــ دار المعراج الدولية ـــ ط أولى ١٤١٨ / ١٩٩٧ .

المثقفين فيها لا نكاد نلحظ في كلامهم صفات خاصة تنبئ عن بيئتهم الريفية . فـإذا عمـدوا إلى مقرهم الأصلي سمعتهم يخاطبون الناس بلهجاتهم كأن لم يبرحوا تلك البيئات ولا يوما واحداً ".[١]

فليس الغالب أن يبقى العربي على لهجته غير متأثر بلهجة من يجاوره أو يخالطه بل الغالب هو التفاعل بين اللهجات حيث تتأثر كل لهجة بما يجاورها وتؤثر فيها . وما جاء في حـديثهم عـن تركب اللغات وتداخلها أقوى دليل على ذلك . كما أنه إذ أيقنا أن العربية في رحلتها الطويلة إبان الفتح الإسلامي قد تأثرت بلغات البلاد المفتوحة وأثرت فيها على بعد ما بينهما ، فتـأثر لهجاتهـا ببعضها على قرب ما بينها أولى .

أما الحكمة من الجمع بين اللغتين أو اللهجتين ـــ وإن كانت إحداهما أقوى من الأخـرى ولذلك نظائر كثيرة . [٢] منها قول ابن قيس :

لـئن فتنـتني لهـي بـالأمس أفتنـت سعيدا فأضحى قد قلـى كـل مـسلم

وفتن أقوى من أفتن ، حتى إن الأصمعي لما أنشد هذا البيت شاهداً لأفتن قـال : ذلـك مخنث ، ولست آخذ بلغته [٣] ـــ فقد بينها ابن جني بقوله : " ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين : القوية والضعيفة في كلام واحد هو أن يرووك أن جميع كلامهم ـــ وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره ـــ على ذكر منهم ، وثابت في نفوسهم . نعم ، وليؤنسوك بذاك ، حتى أنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد ، ولم يتحاموه ولم يتجنبـوه ، ولم يقـدح أقواهمـا في أضعفهما ، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوى فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه ، آنس به ، وأقل احتشاما لاستعماله " . [٤]

ويقول أيضا : " وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره آثر في نفوسـهم منه ؛ سعة في التفسح ، وإرخاء للتنفس ، وشحا على ما جشموه فتواضعوه ؛ أن يتكارهوه فيلغـوه

---

[١] في اللهجات العربية ـــ د / إبراهيم أنيس ٤٦ .

[٢] الخصائص ١ / ١٢٦ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤ ، ٣ / ٣١٧ وما بعدها .

[٣] الخصائص ٣ / ٣١٨ .

[٤] السابق ٣ / ٣١٨ وما بعدها بتصرف .

ويطرحوه . فاعرف ذلك مذهبا لهم . ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيء من ذلك " . [١]

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن الجمع بين اللهجتين كان تشبيها على الأصل والجائز قال: " المقصود من الأمر ـــ إن لم يجانبني الصواب ـــ بيان الأصل والرخصة لـدى صـاحب الملكـه اللسانية حتى يتكلم راشداً ، ويكتب قاصداً دون إحجام أو تردد " . [٢]

---

[١] السابق ٣ / ٣٢٢ .

[٢] التوجيه اللغوي والبلاغي لقـراءة الإمـام عاصـم ـــ د / صـبري المتـولي ص ٩٨ ،دارغريـب القـاهرة ١٤١٨ / ١٩٩٨ .

ثانيا : العلل اللهجية الخاصة :

المقصود بالعلل اللهجية الخاصة : اختلاف طرائق النطق والتركيب والبنيـة بـاختلاف البيئات العربية . ويشمل ذلك : اللهجات الملقبة ، ولهجات أخرى غير ملقبة . وأكتفي من هـذه اللهجات بما ورد فيه تعليل لابن جني ، مبينا مدى تأثره في هذا التعليل بمن سبقه ، أو تأثر من جاء بعده به ، وموقف علم اللغة الحديث من ذلك .

(١) تعليل اللهجات الملقبة :

تحدث ابن جني عن اللهجات الملقبة في أكثر من موضع في كتبه . منها قوله : " حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس : أحمد بن يحيى ثعلب قال : ارتفعـت قـريش في الفـصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجع قيس ، وعجرفية ضـبة ، وتلتلـة بهراء" . [١]

ولم يذكر ابن جني أول من لقب هذه اللهجات بهذه الألقاب . وأغلب الظن ، أن العرب لم تكن تعرف هذه الألقاب للـهجاتها في الجاهليـة ، وأن المـسئول عـن تلقيـب كـل لهجـة بلقب معين ، هو رجل من " جرم " لم تذكر المصادر اسمه ، وكان ذلك في مجلس من مجالس معاوية ابن أبي سفيان . [٢]

وأقدم أخبار هذا المجلس يرويه الجاحظ فيقول : " وقال معاوية يوما : من أفصح الناس ، فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات ، وتيامنوا عن كشكـشة تمـيم ، وتياسـروا عـن كسكسة بكر ، ليست لهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير . قال : من هم ؟ قال : قـريش . قال : ممن أنت ؟ قال : من جرم . قال اجلس " . [٣]

---

[١] الخصائص ٢ / ١٢ ، وسر الصناعة ١ / ٢٠٥ .

[٢] فصول في فقه العربية ١١٧ .

[٣] البيان والتبيين للجاحظ ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ .

وقد ذكر كثير من اللغويين القدامى هذه الألقاب لهذه اللهجات ، [١] ووصفوها بأنها من مستبشع اللغات ، ومستقبح الألفاظ تارة [٢] ، وأنها مذمومة أو رديئة تارة أخرى . [٣] ولم يعللوا لحكمهم هذا على هذه اللهجات في حين علل ابن جني ذلك بقلة الاستعمال وضعف القياس يبدو ذلك من قوله في (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) : " فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياسا ـــ (وذكر هذه اللغات المذمومة) ـــ فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين " . [٤]

١ ـــ الكشكشة :

تحدث ابن جني عن الظاهرة اللهجية ناسبا إياها إلى ربيعة ، وذكر أن للعرب في نطقها ثلاثة مذاهب هي :

أ) قلب كاف المخاطب المؤنث شيناً في حالة الوقف يبدو ذلك من قوله : " ومن العرب من يبدل كاف المؤنث ـــ في الوقف ـــ شيناً " . [٥]

ب) إلحاق شين بكاف المخاطب المؤنث في الوقف . قال : " وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع ضمير المؤنث : أنكش ، ورأيتكش ، وأعطيتكش ، تفعل هذا في الوقف ، فإذا وصلت أسقطت الشين " . [٦]

جـ) إجراء الوصل مجرى الوقف . قال : " ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل

---

[١] مجالس ثعلب ١ / ٨٠ ، العقد الفريد ٢ / ٤٧٥ .

[٢] الاقتراح في علم أصول النحو ٨٣ ، المزهر ١ / ٢٢١ .

[٣] الصاحبي ٣٥ ، المزهر ١ / ٢٢١ .

[٤] الخصائص ٢ / ١٢ ، ١٤ بتصرف .

[٥] سر الصناعة ١ / ١٨٨ .

[٦] السابق ١ / ٢٠٦ ، والخصائص ٢ / ١٣.

فيه أيضا ، وأنشدوا للمجنون :

فعينـــاش عيناهـــا وجيـــدش جيـــدها سوى أن عظم الـــاق مـــنش دقيـــق

ومن ذلك قول بعضهم :

علـــى فيمـــا أبتغـــى أبغـــيش بيـــضاء ترضـــيني ولا ترضيـــشي

ومن كلامهم : " إذا أعياش جاراتش فأقبلي على ذي بيتش " . [١]

وابن جني في عرضه المذاهب الثلاثة لكيفية نطق الكشكشة وتعليلها يبدو تأثره الواضـح بسيبويه [٢] ، والفراء [٣] . كذا ذكر معاصراه ابن فارس [٤] والجوهري [٥] هذا الاختلاف ، وبـه أخذ المتأخرون بعده كابن سيده [٦] ، وابن يعيش [٧] ، وابن منظـور [٨] ، والفـيروز أبـادي [٩] وغيرهم . فهم جميعا لم يتفقوا على رأي واضح في تصوير حقيقة الكشكشة ، وهل هي شين خالصة أو شين تلحق الكاف أو هل هي في حالة الوقف فقط ، أو هي في حالة الوقف والوصل معا ؟

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن النصوص التي ذكرها القدماء لهذه الظاهرة لا نجـد فيها أثرا للكاف بل نجدها وكأنها شين . ولعلها لم تكن شينا خالصة بل هي صوت يـبدأ انحباسـيا وينتهي رخوا متفشيا ، والتفشي فيه دون تفشي الشين ، كما يرشدنا إلى ذلك النطق الذي نسمعه اليوم ممن ينطقون هذا الصوت بصورة مخالفة للكاف في الفصحى ـ كنطق بعض سـكان المنطقـة

---

[١] سر الصناعة ١ / ١٨٨ .

[٢] الكتاب ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

[٣] المزهر ١ / ٢٢١ .

[٤] الصاحبي ص ٣٥ .

[٥] الصحاح (ك ش ش) .

[٦] المحكم ٦ / ٦٣٧ (ك ش) .

[٧] شرح المفصل ٩ / ٤٨ .

[٨] لسان العرب (ك ش ش) .

[٩] القاموس المحيط (ك ش ش) .

الجنوبية من المملكة العربية السعودية ، وبعض اليمنيين ، وبعض سكان الخليج خاصة في الكويت وجنوب العراق .

فالواضح أن لحظة انحباس الهواء من القصر بحيث لم يلاحظها القائلون بأنها شين ثم أتبعت بهذا التفشي فظنوها شينا خالصة . أما الذين لاحظوا هذا الانحباس فقالوا : أنها كاف متبوعة بشين ، والحقيقة أنها ليست كما ظن الفريقان " . [١]

أما عن سبب اختلاف القدماء في وصف طريقة النطق بالكشكشة فقد علله أحد المحدثين بفقدان الرمز الخطي لأصوات اللهجات ، ولو وجد لساعدهم على تصوير نطق هذا الصوت . [٢]

فمن الممكن القول بأن اللغويين القدماء ، سمعوا الأزدواجية في الكاف ، ولم يستطيعوا كتابتها بالضبط ، فدلوا عليها مرة بالكاف والشين ، ومرة أخرى بالشين وحدها . [٣]

أما عن نسبة الظاهرة : فقد تباينت وجهات نظر العلماء في عزوها ، حيث عزاها ابن جني إلى ربيعة [٤] ، وقد تبع في ذلك الخليل بن أحمد [٥] ، وثعلب [٦] وتبعهم ابن سيده [٧] ، وابن منظور [٨] . وعزاها سيبويه إلى ناس كثير من تميم . وناس من أسد [٩] ، كذا ابن فارس [١٠] .

---

[١] اللهجات العربية واعتدادها إلى العصر الحاضر ص١٠٢ .

[٢] السابق ٩٧ .

[٣] فصول في فقه العربية ١٤٨ .

[٤] سر الصناعة ١ / ١٨٨ ، ٢٠٦ والخصائص ٢ / ١٣ .

[٥] العين ٥ / ٢٦٩ (ك ش) ، ١ / ٩١ (ع ن) .

[٦] مجالس ثعلب ١ / ٨٠ .

[٧] المحكم ٦ / ٦٣٧ .

[٨] لسان العرب (ك ش ش) .

[٩] الكتاب ٤ / ١٩٩ .

[١٠] الصاحبي ٣٥ .

وعزاها ابن دريد [١] والزمخشري [٢] إلى بكر بن وائل . وعزاها السيوطي ـــ نقلا عن الفراء ـــ إلى ربيعة ومضر [٣] ، وعزاها الفيروز أبادي إلى بني أسد وربيعة [٤] . وعزاها المسعودي إلى أناس من قضاعة هم أهل الشحر . [٥]

ولا عجب في ذلك فأسد ـــ من ربيعة ـــ وبكر بن وائل من أسد ، ويبدو أنه كان هناك تجاور واختلاط بين بكر بن وائل من أسد من ربيعة وبعض تميم في اليمامة والبحرين وجنوب العراق ، ولعل هؤلاء هم الذين عبر عنهم سيبويه بكلمة ناس كثر من تميم . [٦]

أما عن تعليل الظاهرة : فقد عللها ابن جني (رحمه الله) بالحرص على البيان ، أي : بيان المذكر من المؤنث والتفرقة بينهما في حالة الوقف قال : " ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شينا حرصا على البيان ؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف ، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شينا " . [٧]

وهنا يبدو تأثر ابن جني الواضح في تعليله لهذه الظاهرة بسيبويه الذي يقول : " فأما ناس كثير من تميم ، وناس من أسد ، فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين ، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف ؛ لأنها ساكنة في الوقف ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف " [٨] وبهذا التعليل أخذ ابن يعيش [٩] ، وابن

---

[١] جمهرة اللغة ١ / ١٥٣ .

[٢] الفائق في غريب الحديث ٣ / ٣١٢ .

[٣] المزهر ١ / ٢٢١ .

[٤] القاموس المحيط (ك ش ش) .

[٥] مروج الذهب ١ / ٧٨ .

[٦] لهجات العرب دراسة تحليلية ٢٤٥ .

[٧] سر الصناعة ١ / ١٨٨ .

[٨] الكتاب ٤ / ١٩٩ .

[٩] شرح المفصل ٩ / ٤٨ .

منظور .[١]

فالقبائل الناطقة بالكشكشة حرصت على إبراز الحركة الأخيرة إذا كان في الوقف عليها ما يلبس ، فالوقف على كاف المؤنثه بالسكون يجعلها تلتبس بكاف المخاطب ، فللفرق بينهما قلبت كاف المؤنثة شينا ، ثم توسعوا في ذلك فقلبت في حالة الوصل أيضا .[٢]

وإنما قلبت الكاف شينا لقرب الشين من الكاف في المخرج واتحاد الصفة ، وهو ما عناه سيبويه بقوله : " وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها لأنها مهموسة ، كما أن الكاف مهموسة ، ولم يجعلوا مكانها مهموسا من الحلق ؛ لأنها ليست من حروف الحلق " .[٣]

أما ارتباط الظاهرة بحالة الوقف فذلك لأن الأشياء تجري على حقائقها في الوصل دون الوقف ، فحال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف . وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول ، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف .[٤]

أما المحدثون من علماء اللغة فمنهم من وافق القدامى في ربط هذه الظاهرة بكاف المخاطبة ، ومنهم من جعل الشين أصلا ، للتعبير عن ضمير المخاطبة المؤنثة كأثر من آثار العربية الجنوبية القديمة ، إذ كانوا فعلا يعبرون أصلا بالشين عن ضمير المخاطبة المؤنثة .[٥]

وإذا كان ذلك كذلك فإن الوحدة الصرفية الدالة على خطاب المؤنثة تكون بالصورة التي ذكرناها في الحالين جميعا حال الوقف وحال الوصل كذلك بلا فرق في الحالين .[٦]

كذلك خالف المحدثون القدامى في تعليل الظاهرة من ناحيتين هما : ربط الظاهرة بحال

---

[١] اللسان (ك ش ش) .

[٢] اللهجات العربية في التراث ٣٦١ .

[٣] الكتاب ٤ / ١٩٩ .

[٤] الخصائص ٢ / ٣٣٣ .

[٥] الفصحى ولهجاتها ص ١٦٣ ، ولهجة ربيعة ص ٥٤ .

[٦] اللهجات العربية وامتدادها إلى العصر الحاضر ١٠٤ .

الوقف للبيان أو للفصل بين المذكر والمؤنث . وطريقة النطق بها . فعن ربط هذه الظاهرة اللهجية بالوقف عند القدامى يقول أحد الباحثين المحدثين : " تقييد الظاهرة بالوقف ليس له ما يبرره من الناحية الصوتية ، حتى وإن قالوا بأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفى في الوقف ، فزادوا على هذه الكاف في الوقف شينا ، حرصا على البيان ؛ لأن هذا الحرص على البيان ، سيكون في هذه الحالة قصداً للمتكلم ، وليس ضرورة صوتية تحتمها أعضاء النطق في الوقف . والدليل على ذلك ـ أيضا ـ تلك الشواهد الكثيرة التي ساقها اللغويون ، لهذه الظاهرة في الوصل ، وإن تحايل بعضهم على ذلك بالعلة المشهورة ، وهي إجراء الوصل مجرى الوقف ."[1]

فدعوى أنها في الوقف للبيان دعوى يوهمها الموقف والمقام ؛ إذ هو موقف خطاب ، وهل بعد مواجهة المتكلم للمخاطب وحديثه معه يحتاج الأمر إلى بيان ؟ ! .[2]

كذلك أيضا لو كان الحرص على البيان في حالة الوقف ظاهرة لهجية عامة لما اقتصر أمره على (الكاف) فقط فهناك أيضا (التاء) في (أنت) و(فصلت) تذهب كسرتها في حالة الوقف فلم لم تبدل ـ إذن ـ بحرف آخر ؛ حرصا على البيان .[3]

أما عن تفسير الكشكشة ووصف طريقة النطق بها فهي عند القدامى إبدال الكاف المؤنثة شينا ، أو زيادة شين بعد الكاف . أما المحدثون فذهبوا إلى أنها صوت مركب من التاء والشين هو (تش) . يقول د / إبراهيم أنيس : " إن ما خيل للقدماء أنه (شين) ليس (شينا) خالصة كتلك التي نعهدها ... فقد وصل العلماء في مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية إلى قانون صوتي سموه (قانون الأصوات الحنكية) في أواخر القرن التاسع عشر ، ولاحظوا أن أصوات أقصى الحنك كالكاف والجيم الخالية من التعطيش ، تميل بمخرجها إلى نظائرها من أصوات أمامية حين يليها صوت لين أمامي كالكسرة ؛ لأن صوت اللين الأمامي في مثل هذه الحالة يجتذب إلى الأمام قليلا أصوات أقصى الحنك فتقلب إلى نظائرها من أصوات وسط

---

(١) فصول في فقه العربية ١٤٧ / ١٤٨ .

(٢) اللهجات العربية وامتدادها إلى العصر الحاضر ١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) الفصحى ولهجاتها ص ١٦٠ ، ١٦١ ، ولهجة ربيعه ٥٢ .

الحنك ... ويتكون هذا الصوت الواحد من عنصرين : أولهما ينتمي إلى الأصوات الشديدة وهو ما يشبه التاء ، وثانيهما إلى الأصوات الرخوه وهو ما يشبه الشين ..... والذي يجعلنا نـرجح أن مـا سمعه الرواة ليس (شينا) وإنما هو (تش) ، شيوع هذه الظـاهرة في اللـهجات العربيـة علـى صـورة (تش) . ولا يعقل أنها كانت في اللهجات القديمة (شينا) ثم تطـورت في اللـهجات الحديثة إلى (تش) ، فليس مثل هذا مما يبرره التطور الصوتي .[١] ووافقه في هذا الـرأي بعـض المحدثين .[٢]

في حين أيد بعض المحدثين وصف القدامى لهذه الظاهرة قائلا : " لو كانت هـذه الـشين عبارة عن (تش) أو متطورة عنها استجابة لـ (قانون الأصوات الحنكية) كما ذكر بروكلمان ، ومن رأى رأيه من الباحثين فلماذا اقتصر الأمر على كاف المخاطبة المؤنثة ولم يشمل كل الكافـات المكسورة ، ومن شأن القوانين الصوتية ـ كما نعلم ـ الاطراد والشمول .[٣]

ولعل أصح الآراء في ذلك أن الكشكشة كانت تنطق بصورها الثلاث حسب اخـتلاف البيئات ، أو تعدد القبائل الناطقة بها . فكانت تنطق شينا خالصة في بيئة معينة ، وشينا بعد الكاف تارة في بيئة ثانية ، وتش في بيئة ثالثة .[٤]

٢ ـ الكسكسة :

اضطربت الروايات الواردة عن نطق ظاهرة الكسكسة اضطرابها في نطق الكشكـشة ، فذكر ابن جني أنها : زيادة سين بعد كاف المؤنث في الوقف .[٥] وسبقه إلى ذلك سيبويه[٦] . وتبعه

---

[١] في اللهجات العربية ١٢٣ وما بعدها بتصرف .

[٢] فصول في فقه العربية ١٤٥ ، ١٤٦ ،و التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينـه ١٣٢ ، ١٣٤ ، واللـهجات العربية وامتدادها إلى العصر الحاضر ١٠٢ ، واللهجات العربية في التراث ٣٦١ .

[٣] الفصحى ولهجاتها ١٦١ ، ولهجة ربيعة ٥٢ ، واللهجات العربية دراسة تحليلية ٢٤٧ .

[٤] انظر تفصيل ذلك في لغة تميم ٧٥ وما بعدها .

[٥] سر الصناعة ١ / ١٨٤ .

[٦] الكتاب ٤ / ١٩٩ .

فيه ابن فارس [١] ، وابن يعيش [٢] ، والفيروز أبادي [٣].

وذكر بعضهم رواية ثانية لهذه الظاهرة بجانب الرواية السابقة هي : إبدال كاف الخطاب المؤنث سينا مثل : أبوسي وأمسي : ومن هؤلاء المبرد [٤] ، وأبو الطيب اللغوى [٥] ، وابن منظور [٦] ورجح بعض المحدثين إبدال الكاف سينا عند الوقف في خطاب المؤنث ، بدلا من زيادة سين بعد الكاف إذ ليس هناك ما يسوغ أن تصل الكاف بصوت آخر في حالة الوقف ، بل الأقرب إلى القوانين الصوتية وطبيعة اللهجات أن يحل صوت محل آخر . [٧] وقيل : لا يتحتم ذلك مطلقا ، إذ بعض اللهجات تزيد حرفا وبعضها تنقص ، ولا شيء في ذلك . [٨]

أما عن نسبة الظاهرة . فقد عزاها ابن جني إلى هوازن [٩] ، وتبع في ذلك ثعلب [١٠] وتبعه ابن منظور [١١] . وعزاها المبرد [١٢] والزمخشري [١٣] وابن يعيش إلى بكر بن وائل [١٤] ، وعزاها ابن فارس [١٥] إلى ربيعة ، وعزاها الفيروز أبادي إلى بني تميم . [١]

---

[١] الصاحبي ٣٥ .

[٢] شرح المفصل ٩ / ٤٨ ، ٤٩ .

[٣] القاموس المحيط (ك س س) .

[٤] الكامل ١ / ٣٧١ .

[٥] الإبدال ٢ / ٢٠٧ .

[٦] اللسان (ك س س) .

[٧] في اللهجات العربية ١٢٢ ، اللهجات العربية في التراث ١ / ٣٦٤ .

[٨] اللهجات العربية نشأة وتطور ١ / ١٦٤ .

[٩] الخصائص ٢ / ١٣ ، سر الصناعة ١ / ٢٠٦ .

[١٠] مجالس ثعلب ١ / ١٤١ .

[١١] اللسان (ك س س) .

[١٢] الكامل ١ / ٣٧١ .

[١٣] أساس البلاغة (ك س ك س) .

[١٤] شرح المفصل ٩ / ٤٩ .

[١٥] الصاحبي ٣٥ .

وفي نسبة الكسكسة إلى ربيعة نظر ، مما جعل أحد المحدثين يذهب إلى أن الكسكسة هي نفسها الكشكشة ، وقد رويت مصحفة ، إذ لا يعقل أن كلا من الكشكشة والكسكسة يمكن أن ينسب إلى قبيلة واحدة هي ربيعة ..[٢]

وليس الأمر كما ذكر بدليل قول الأزهري : " الكسكسة لغة من لغات العرب تقارب الكشكشة " .[٣] فهما لهجتان لا لهجة واحدة . ولا أدل على ذلك ـــ أيضا ـــ من كثرة الروايات الواردة في كتب العربية عن الظاهرتين كذا الأمر في نسبة الظاهرة إلى تميم كما جاء عن الفيروز أبادي . مما جعل أحد الباحثين المحدثين يعلل ذلك فيقول : " نرجح أن الظاهرتين الأخيرتين ـــ (الكشكشة والكسكسة) شاعتا بين القبائل الأربعة : بكر وهوازن وأسد وتميم ، وهي التي كانت تقيم وسط الجزيرة وشرقيها ويجمعها التجاور . وليس معنى ذلك أن القبيلة الواحدة كان أفرادها جميعا ينطقون الظاهرتين معا أو كانوا ينطقون الظاهرة الواحدة بكل صورها ، فالقبيلة الواحدة كانت تتشعب إلى بطون وأفخاذ ، وقد تكون موزعة جغرافيا يفصل بينها الآلاف من الكيلومترات ... فالمتكلمون بالكسكسة كانوا في منطقة بعيدة عن متكلمي الكشكشة .. "[٤]

أما عن تعليل هذه الظاهرة (الكسكسة) فلم يختلف عن التعليل السابق في الكشكشة من أنها كانت لبيان المذكر من المؤنث في الوقف . قال ابن جني : " ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سينا ليبين كسرة الكاف ، فيؤكد التأنيث ، فيقول : مررت بكس ، ونزلت عليكس ، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة "[٥] . كذا قال سيبويه .[٦]

ولم يختلف نقد أوتعليل المحدثين لظاهرة الكسكسة وتفسيرها عما ذكروه في تعليلهم

---

[١] القاموس المحيط (ك س س) .

[٢] في اللهجات العربية ص ١٢٢.

[٣] تهذيب اللغة (ك س) ٩ / ٣١٩ .

[٤] لغة تميم ٧٥ .

[٥] سر الصناعة ١ / ١٨٤ .

[٦] الكتاب ٤ / ١٩٩ .

للكشكشة وهو ما سموه قانون الأصوات الحنكية ، وأنها كانت تنطق (تس) .[١] على أن صوت اللين الأمامي (الكسرة) في مثل هذه الحالة يجتذب إلى الأمام قليلا أصوات أقصى الحنك فتنقلب إلى نظائرها من أصوات أصول الثنايا العليا ويتكون هذا الصوت الواحد من عنصرين : أولهما ينتمي إلى الأصوات الشديدة وهو ما يشبه التاء .والثاني ينتمي إلى الأصوات الرخوة وهو ما يشبه السين .[٢] ثم بعد ذلك صارت(تس) وقلب الشين سينا مطرد في اللغات السامية " .[٣]

---

[١] في اللهجات العربية (١٢٣) ، واللهجات العربية في التراث ١ / ٣٦٤ .

[٢] في اللهجات العربية ١٢٣ ، فصول في فقه العربية ١٤٥ .

[٣] اللهجات العربية في التراث ١ / ٣٦٤ .

٣ ــ الفحفحة :

لم يشر ابن جني في مصنفاته إلى هذا اللقب ، وأن أشار إلى مفهومه وهو إبدال الحاء عينا. قال : " وقد أبدلت العين من الحاء في بعض المواضع قرأ بعضهم : " عتى حين " [١] ، يريد " حتى حين ". [٢] وقال : " ومن ذلك ما روى عن عمر أنه سمع رجلا يقرأ " عتى حين " فقال : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود ، فكتب إليه : إن الله ــ عز وجل ــ أنزل القرآن فجعله عربيا ، وأنزله بلغة قريش ، فأقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام " . [٣]

وهذا التعريف : " قلب الحاء عينا " ــ دون تحديد لحاء حتى عليه أكثر اللغويين . [٤] وفي مقدمتهم ابن جني الذي ذكر نظائر ذلك من كلام العرب . قال : كقولهم : بحثر ما في القبور أي : بعثر . وضبعت الخيل ، أي : ضبحت ، وهو يحنظي ويعنظي : إذا جاء بالكلام الفاحش ، فعلى هذا يكون (عتى وحتى) لكن الأخذ بالأكثر استعمالا . وهذا الآخر جائز وغير خطأ " . [٥]

على حين ربط بعض المحدثين الظاهرة بحاء (حتى) دون غيرها قال : ومما يقوى هذا الظن عندي قول أبي عبيدة : قوم يحولون حاء (حتى) فيجعلونها عينا ؛ كقولك : قم عتى آتيك " . وقال أبو الطيب اللغوي : " ويقال : اصبر حتى آتيك . وعتى آتيك " . [٦] وبمراجعة كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي نجد عكس ذلك ؛ إذ فيه ذكر لقلب الحاء عينا في كلمات كثيرة ، وليس قاصراً على حاء حتى وحدها ، وفيه نقل عن أبي عبيدة فقال : ضبحت الخيل تضبح ضبحا ، وضبعت تضبع ضبعا ، كذا نقل عن الأصمعي ، وابن الأعرابي ، وأبي زيد ، واللحياني ، والفراء نماذج كثيرة أبدلت فيها الحاء عينا في غير (حتى) . [٧]

---

[١] سورة يوسف من الآية (٣٥) . وهي قراءة ابن مسعود الكشاف ٤٤١/٤

[٢] سر الصناعة ١ / ٢١٣ .

[٣] المحتسب ١ / ٣٤٣ .

[٤] همع الهوامع ٢ / ٤٢٥ ، المزهر ١ / ٢٣٢ .

[٥] المحتسب ١ / ٣٤٣ .

[٦] فصول في فقه العربية ١٣٩ ، واللهجات العربية د / نجا ٨٢ .

[٧] الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢٩٥ إلى ٣٠٠ .

ولعل الذي أوقع بعض المحدثين في هذا الخطأ هو قراءة ابن مسعود ﴿ عتى حين ﴾ بإبدال حاء حتى عينا ، دون حاء (حين) .

أما عن نسبة الظاهرة فقد عزاها ابن جني إلى هذيل كما سبق ووافقه على هذه النسبة أبو حيان[١] ، والسيوطي[٢] ، والزبيدي .[٣]

وإذا كان د / أنيس قد نفى نسبة الفحفحة إلى هذيل ؛ نظراً لاتصال هذيل ببيئة الحجاز ، وقرب مساكنهم من الحجاز ؛ لأن البيئة الحضرية تؤثر الأصوات المهموسة كالحاء على المجهورة كالعين . بل شك في وصف القدماء لهذه الظاهرة .[٤] فإن من المحدثين من دافع عن هذه النسبة لهذيل قائلا : " يبدو لي أن هذيلا وهي قبيلة عظيمة ، كانت تقطن في مضارب متفرقة ، ولهم مياه وأماكن في جهات نجد وتهامة بين مكة والمدينة كانت تجمع بين العين والحاء ، فالذين كانوا يجاورون القبائل البدوية في صحراء نجد كانوا يؤثرون العين المجهورة ، والذين كانوا يعيشون في جوار الحضريين من أهل الحجاز وتهامة كانوا يميلون إلى الحاء المهموسة .[٥] وعزاها د / ضاحي عبد الباقي إلى تميم .[٦]

أما عن تعليل الظاهرة ، فقد عللها ابن جني (رحمه الله) بتقارب الحرفين في المخرج مما يسوغ إبدال أحدهما بالآخر ، قال : " العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج " .[٧] وقال : أيضا : " لولا بحة في الحاء لكانت عينا ... ولأجل البحة التي في الحاء ما يكررها الشارق في تنحنحه ... فالبحة التي في الحاء يجري معها النفس ، وليست كالعين التي تحصر النفس ، وذلك ؛ لأن الحاء مهموسة ومضارعة بالحلقية والهمس للهاء الخفية ، وليست فيها نصاعة

---

[١] البحر المحيط ١ / ٢٠٤ .

[٢] الهمع ٢ / ٤٢٥ والمزهر ١ / ٢٢٢ .

[٣] تاج العروس من جواهر القاموس (ح ت ت) .

[٤] في اللهجات العربية ١٠٨ ، اللهجات العربية في التراث ٣٧٣ .

[٥] لغة هذيل ١١٢ ، ١١٣ ، لهجات العرب ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

[٦] لغة تميم ١٢٤ .

[٧] المحتسب ١ / ٣٤٣ .

العين ولا جهرها ". [١] فالتبادل بين الصوتين ــ إذا ــ أمر طبيعي تقره قوانين الإبدال الصوتية .

وعلل أحد الباحثين المحدثين هذه الظاهرة اللهجية بالمخالفة بين الحروف المتماثلة في النطق فقال : إن العربي يستثقل الحروف المتماثلة ؛ لأنها تشق عليه في النطق ، فيحاول أن يخالف بينها طلبا للخفة ، ومن ذلك أن العرب قالت : " تسريت وتظنيت وتقصيتُ " في تسررت وتظننت وتقصصت فاستثقل العربي التماثل وحوله إلى حرف آخر .... والأمر في قراءة ابن مسعود (عتى حين) لا يعدو أنه خالف بين تكرار الحاءين . [٢] لكن هذا التعليل لا يثبت أمام الكلمات الأخرى التي أبدلت فيها الحاء عينا دون تكرار للحاء مثل ضبحت وضبعت وغيرها .

على حين عللها أحدهم بالميل إلى الخشونة المناسبة الذي تساعد عليه توحد المخرج ؛ فإن خشونه الحياة وقسوتها يناسبها بذل الجهد العضلي في تحصيل القوت ؛ وكذلك في نطق الأصوات . فإن اللغة تنعكس على صفحاتها حياة القوم بكل ما فيها " [٣] . وهذا التعليل يتناسب مع نسبة الظاهرة إلى تميم . وهذيل البدوية المجاورة لنجد ، ولا يتلاءم مع طبيعة هذيل الحضرية .

٤ ــ الوتـم :

تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة اللهجية دون ذكر لقبها ، أو نسبتها ، كذا لم يذكر هذا اللقب في معجمات العربية مع معرفتهم بحقيقتها [٤] وذكره المتأخرون منهم كالثعالبي [٥] والسيوطي [٦] والزبيدي الذي ذكر اللقب واخطأ في ذكر حقيقته إذ قال : " الوتم في لغة اليمن

---

[١] سر الصناعة ١ ٢١٣ ، ٢١٤ بتصرف .

[٢] اللهجات العربية في التراث ١ / ٣٧٣ .

[٣] اللهجات العربية وامتدادها إلى العصر الحاضر ص١٦٥ .

[٤] انظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٣٤٥ ، الإبدال لابن السكيت ١٤ ، والإبدال لابي الطيب ١١٥ ، والمقاييس والصحاح ، واللسان ، والقاموس (و ت م) .

[٥] فقه اللغة ١٧٣ .

[٦] المزهر ١ / ٢٢٢ .

بجعل الكاف شينا مطلقا لكبيش اللهم لبيش " . [١] وهذا التعريف هو للشنشنة لا للوتم . أما الوتم فهو جعل السين تاء كالنات في الناس . [٢]

وقد ذكر ابن جني نماذج لهذه الظاهرة قال : " وقد أبدلت التاء من السين لاما ، وذلك في قولهم في العدد : " ست " وأصلها : سدس : لأنها من التسديس ، كما أن خمسة من التخميس ولذلك قالوا في تحقيرها : سديسه ... وقد أبدلوا التاء أيضا من السين في موضع آخر . قرأت على محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى :

يـــا قاتـــل الله بـــني الـــعلاة عمـــرو بـــن يربـــوع شـــرار النـــات

غيـــر أعفـــاء ولا أكيـــات [٣]

يريد : الناس ، وأكياس ، فأبدلوا السين تاء ..... وقالوا في طس : طست ... وقـالوا : ختيت في معنى خسيس ، فأبدلوا السين تاء " . [٤]

أما عن نسبة الظاهرة فقد عزاها ابن دريد والثعالبي والسيوطي وغيرهم إلى أهل اليمن عامـة ، [٥] وعزاها الأزهري إلى حمير ، [٦] وعزاها ابن خالويه إلى قضاعة نقلا عن أبي عمرو . [٧]

ويعلق د / الجندي على ذلك فيقول : " لا تمانع في هذا العزو ؛ لأن قضاعة علـى رأي الأشهر من مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير ، ولكن قضاعة شعب كـبير ، فهـل كانت كل سين تبدلها تاء في جميع قبائلها أم أن ذلك في بعض بطونها فقط ؟ أرجح الرأي الثـاني ، وسبب ذلك ان تحول السين وهو صوت رخو إلى التاء وهو صوت شديد لا يكون إلا مـن سمـة

---

[١] تاج العروس ١ / ٨ (المقدمة) .

[٢] المزهر ١ / ٢٢٢ .

[٣] البيت لـ(علباء بن أرقم) انظر النوادر لأبي زيد ٣٤٤ واللسان (ن و ت) .

[٤] سر الصناعة ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

[٥] الجمهرة (س ع ل) وفقه اللغة ٧٣ والمزهر ١ / ٢٢٢ ، ومميزات لغات العرب ١٣ .

[٦] التهذيب (أ س ب) ١٣ / ٧٤ .

[٧] مختصر شواذ القرآن ١٨٤ .

القبائل المتبدية ؛ لأنها تميل إلى الأصوات الشديدة ، وخير قبائل قضاعة تنسب لها الظاهرة هي جرم وجهينة لأخذهما من البداوة بقسط كبير " . [١] وعزاها د / أنيس إلى خثعم وزبيد اليمنيتان لميلهما إلى البداوة ــ وقربهما من الصحراء . [٢]

أما عن تعليل هذه اللهجة فقد عللها ابن جني بأمرين أحدهما صوتي وهو موافقة التاء للسين في الهمس والزيادة وتجاور المخارج . [٣]

فالتاء تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا كالطاء والدال [٤] أما السين فمن طرف اللسان وما بين الثنايا . [٥]

وهذا ما أيده الدرس اللغوي الحديث ، إذ السين والتاء متناظران في الرخاوة والشدة ، ويتفقان في الهمس وفي الترقيق . [٦]

أما العلة الثانية فهي كثرة الاستعمال قال في باب " ملاطفة الصنعة " : " ومن ذلك ست أصلها سدس ، فلما كثرت في الكلام أبدلوا السين تاء كقولهم : النات في الناس ونحوه ، فصارت سدس ... ولو بدأت هذا الإبدال عاريا من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين ، وهتكا للحرمتين " . [٧] وقال في المحتسب : " هم لما كثر استعماله أشد تغييرا . وذلك قولهم في عبد شمس : هذه عبشمس بفتح السين " . [٨]

وهذا ما أيده الدرس اللغوي الحديث . فكثرة الاستعمال تبلى الكلمات في معناها وفي

---

[١] اللهجات العربية في التراث ٣٨٥ .

[٢] في اللهجات العربية ١٠٥ .

[٣] سر الصناعة ١ / ١٤٥ .

[٤] السابق ٥٦ .

[٥] السابق نفسه .

[٦] في اللهجات العربية ١٠٥ ، فصول في فقه العربية ١٥١ ، اللهجات العربية في التراث ٣٨٥ .

[٧] الخصائص ٢ / ٤٧٤ .

[٨] المحتسب ١ / ٩٨ .

صيغتها ولاسيما إذا كانت من الكلمات المعبرة ؛ لأن قيمتها التعبيرية تتضاءل بسرعة في الاستعمال فتصبح الكلمة معتمة بالية . وفي حالة التعبير عن انفعالات النفس مثلا ، نرى أقوى الكلمات تخطو نحو الخمول شيئا فشيئا حتى تنتهي بالإهمال " . [١]

بينما علل أبو زيد هذا الإبدال بين السين والتاء بالتخفيف ؛ لأن في السين صفيرا فاستثقله فأبدلتها التاء ، وهو من قبيح الضرورة . [٢]

فأبو زيد جعل هذا البدل للضرورة وليس لغة ، وما ذهب إليه ابن جني من كونها لغة هو الأصح لكثرة نقل العلماء لها .

٥ ــ التلتلة :

التلتلة : هي كسر حرف المضارعة . قال ابن جني : " وأما تلتلة بكسراء فإنها تقول : تعلمون ، وتفعلون ، وتصنعون بكسر أوائل الحروف " . [٣] ولم يشر ابن جني إلى أي حروف المضارعة يكسر ، إلا أنه في المحتسب ذكر جميع حروف المضارعة حيث قال ــ عند توجيهه لقراءة يحيى بن وثاب ــ : " فإنهم يلون كما تيلمون " [٤] : " العرف في نحو هذا أن من قال : أنت تنمن وتتلف وإيلف ، فكسر حرف المضارعة في نحو هذا إذا صار إلى الياء فتحها ألبتة ، فقال : هو يألف ولا يقول : هو يِلف استثقالا للكسرة في الياء ".[٥] وقال مرة أخرى : " وتقل الكسرة في الياء ، نحو : يعلم ويركب استثقالا للكسرة في الياء ، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة ، نحو : تنطلق ، ويوم تسود وجوه وتبيض وجوه " [٦] . [٧]

---

[١] اللغة فندريس ٢٧٤ .

[٢] النوادر في اللغة ٣٤٥ .

[٣] الخصائص ١ / ١٣ ، وسر الصناعة ١ / ٢٠٦ .

[٤] سورة النساء آية (١٠٤) .

[٥] المحتسب ١ / ١٩٨ .

[٦] سورة آل عمران (١٠٦) .

[٧] السابق ١ / ٣٣٠ .

وعلى هذا فالتلتلة عنده تشمل جميع حروف المضارعة إلا أنها تقل في اليـاء كـذا نقـل السيوطي عن ثعلب [١] ، وكذا قال الحريري [٢] . خلافا لما ذكره بعضهم من أنها في جميع الحروف عدا الهمزة [٣] ، أو أنها في جميع الحروف عدا الياء . [٤]

والمشهور في حرف المضارعة الفتح في كل الحالات إذا كان الفعل ثلاثيـا ، والـضم في جميعها إذا كان رباعيا . لكن من العرب من يكسر هذه الحروف مطلقا ، وأشهرهم بمراء لذا سميت الظاهرة بتلتلة بمراء .

والحقيقة أن علماء العربية قد اختلفوا في نسبة هذه الظاهرة ، فـابن جـني عزاهـا في الخصائص ، وفي سر الصناعة إلى بمراء [٥] ، وفي المحتسب إلى تميم[٦] . وفي المنصف إلى عقيـل[٧] . وجعلها سيبويه لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز [٨] . وعزاها ابن منظور إلى قبائل متعددة قـال : "تقول : أنت تتقي الله وتتقي الله ، على لغة من قال تعلم وتعلم وتعلم بالكسر : لغة قيس وتمـيم وأسد وربيعة وعامة العرب ، وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هـذيل فيقولون تعلم ، والقرآن عليها ؛ قال : وزعم الأخفش أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقـل إلا تعلم بالكسر " . [٩] وهذا يؤكد انتشار الكسر في قبائل كثيرة على سبيل التأثر والتأثير .

أما ارتباط الظاهرة بقبيلة بمراء فقد علله د / أنيس بأن جميع العرب يلتزمون الفتح حـين يكون حرف المضارعة (ياء) فيما عدا قبيلة بمراء التي عرفت لهجتها بكسر هذا الحرف مع اليـاء

---

[١] المزهر ١ / ٢١١ .

[٢] درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ٢٢٤ .

[٣] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٤٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ١٤١ .

[٤] البحر المحيط ٧ / ٣٤٣ .

[٥] الخصائص ١ / ١٣ ، وسر الصناعة ١ / ٢٠٦ .

[٦] المحتسب ١ / ٣٣٠ .

[٧] المنصف ١ / ٣٢٢ .

[٨] الكتاب ٤ / ١١٠ .

[٩] اللسان (و ق ى) .

أيضا ، وأغلب الظن أنها تبعت اللغات السامية المجاورة لها كالآرامية والعبرية اللتين اطـرد فيهمـا كسر حرف المضارعة . [١]

أما عن علة هذه الظاهرة (التلتلة) فقد عللها ابن جني بما يسمى حديثا بالمجانـسة الصوتية إذ يقول في توجيهه لقراءة " فتمسكم النار " بكسر التاء : [٢] " هذه لغة تميم ، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو : علمت تعلم وأنا إعلم ... " [٣] فكأن تميما خالفت بـين حركة أول المضارع ، وعينه ليتحقق بذلك الانسجام ، فإن من وسائل الانـسجام المخالفـة بـين حركات الكلم ولا أدل على ذلك من قوله : " فأما قولهم : أبيت تيبي فإنما كـسر أول مـضارعه وعين ماضيه مفتوحة من قبل أن المضارع لما أتى على (يفعل) بفتح العـين صـار كـأن ماضـيه مكسور العين حتى كأنه أبي " . [٤]

وهنا يبدو تأثره الواضح بسيبويه الذي يقول : " إنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعل .... " [٥] .

وقد تحقق هذه الظاهرة ـــ أيضا ـــ المجانسة الصوتية بالمماثلة بين أصوات اللـين ؛ طلبـا للخفة ، وتوصلا إلى بيان قوة العلة يبدو ذلك واضحا من قوله : " فأما قولهم في توجـل ويوحـل ونحوهما : يجل ويحل ، بكسر الياء فإنما احتمل ذلك هناك من قبل أنهم أرادوا قلب الـواو يـاء هربا من ثقل الواو ؛ لأن الياء على كل حال أخف من الواو ، وعلموا أنهـم إذا قـالوا : يجـل ويحل فقلبوا الواو ياء والياء قبلها مفتوحة كان ذلك قلبا من غير قوة علة القلب ، فكأنهم حملـوا أنفسهم بما تجشموه من كسر الياء توصلا إلى قوة علة قلب الواو ياء . [٦]

---

[١] في اللهجات العربية ١٣٩ ، ١٤٠ بتصرف .

[٢] سورة هود الآية (١١٣) وهي قراءة يحيى والأعمش وطلحة بخلاف .

[٣] المحتسب ١ / ٣٣٠ .

[٤] السابق نفسه .

[٥] الكتاب ٤ / ١١٠ .

[٦] المحتسب ١ / ١٩٨ .

فهم كرهوا قلب الواو ياء من غير كسر ما قبلها ، لتخف الكلمة بانقلاب الـواو يـاء لسكونها وكسر ما قبلها .

أما المحدثون فقد عللوا هذه اللهجة بتعليلين : **أحدهما** : إرجاع الظاهرة إلى أصـول سامية قديمة ، إذ توجد في العبرية ، والسريانية ، والحبشية ، والفتح فى أحرف المضارعة حـادث فى العربية القديمة ؛ بدليل عدم وجوده في اللغات السامية الأخرى ، وبدليل ما بقى مـن الكـسر في كثير من اللهجات العربية القديمة ، وبدليل استمراره حتى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلـها عدا نجد [١] .

وقد رد هذا الرأي بأن العربية هي اللغة السامية التى بقيت فى الجزيرة بعد هجرة أخواتها الساميات ، فالفتح ليس حادثاً فيها ، بل إنه الأصل ، والكسر هو الذى حـدث بعـد اخـتلاط الساميين بغيرهم . [٢]

أما التعليل الثاني فهو ما ذكره د / عبد الصبور شاهين في قوله : " هـذا الكـسر في التحليل الصوتي يجد ما يسوغه ؛ فهذه الأصوات الثلاثة ــ التاء والنون والياء ــ مـن أصـوات مقدم الفم ، والكسرة مصوت أمامي يسهل البدء به مع الأصوات المتقدمة . ونفى أن تكون هـذه الظاهرة مع الهمزة ؛ لأن الهمزة صوت حنجري أقرب إلى منطقة الفتحة ، فكان من الأيسر اقترانه بها في هذه الصيغة المضارعة . [٣]

ب) تعليل لهجات منسوبة غير ملقبة :

١ ــ علة إلزام المثنى الألف في لهجة بني الحارث بن كعب :

---

[١] فصول في فقه العربية ١٢٥ ، بحوث ومقالات في اللغة ٢٦٥ ، في اللهجات العربية ١٤٠ ، اللهجات العربيـة في التراث ١ / ٣٩٧ .

[٢] اللهجات العربية نشأة وتطوراً ص٢٩٥ .

[٣] في التطور اللغوي ٦٤ .

المشهور في إعراب المثنى وما ألحق به في العربية النموذجية (لغة القرآن الكريم) وعليها العرب في شعرهم ونثرهم أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء . [١] لكن تذكر الروايات أن المثنى لم يكن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء في كل اللهجات العربية ، بل كانت هناك لهجات تلزمه الألف دائما ، ولهجات أخرى تعربه بحركات على النون .

ولم يتفق العلماء فيما بينهم على نسبة إلزام المثنى الألف مطلقا ـ رفعا ونصبا وجراً ـ إلى لهجة بعينها . فابن جني (رحمه الله) عزاها في الخصائص إلى بني الحارث ابن كعب وحدها [٢] . وسبقه إلى ذلك الفراء [٣] ، وأبو زيد الأنصاري [٤] وابن خالويه [٥] . ووافقه ابن فارس [٦] ، وابن مالك [٧] ، والبغدادي [٨] وغيرهم . وفي كتابيه (سر الصناعة) و(علل التثنية) عزاها إلى بني الحارث بن كعب وبطن من ربيعة [٩] ، ووافقه في ذلك ابن يعيش [١٠] . وعزاها السخاوي في المفضل إلى بني الحارث وكنانة وخثعم وهمدان [١١] ، وفي فتح الوصيد زاد بني العنبر وبني الهجيم وبني زبيد . [١٢] وعزاها السيوطي إلى جميع القبائل السابقة وأضاف إليها بكراً بن وائل ، وفزارة ، وعذرة . [١٣]

---

[١] شرح ابن عقيل ١ / ٥٥ ، ٥٦ .

[٢] الخصائص ٢ / ١٦ .

[٣] معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .

[٤] النوادر في اللغة ٥٨ .

[٥] ليس في كلام العرب ٣٣٤ .

[٦] الصاحبي ٢٩ .

[٧] التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١ / ٢٤٥ وما بعدها .

[٨] خزانة الأدب ٧ / ٤٥٢ .

[٩] سر الصناعة ٢ / ٢٤٠ ، وعلل التثنية ص ٥٨ .

[١٠] شرح المفصل ٣ / ١٢٨ .

[١١] المفضل في شرح المفصل ١ / ١١٤ .

[١٢] فتح الوصيد في شرح القصيد لوحة رقم ١٤٦ ، ١٤٧ .

[١٣] همع الهوامع ١ / ١٤٥ .

وهذا يدل على أن هذه اللهجة كانت منتشرة انتشاراً واسعاً بين عدد غـير قليـل مـن القبائل في مواطن مختلفة من أنحاء الجزيرة العربية ، غربا وشرقا ، فالقبائل السـابقة أكثرهـا مـن المجموعة الغربية ونسبهم إلى قحطان لكننا نجد أن قبائل من الشرق تشترك معهم في تلك الظـاهرة فقد عزيت الظاهرة إلى قبائل شرقية مثل ربيعة ، وبكر بن وائل ، وبني العنبر .[١]

أما عن تعليل ابن جني لهذه الظاهرة فقد عللها بتعليلات مختلفة كالتالي :

الأول : أن الأصل في التثنية أن تكون بالألف إذ هي حـرف إعـراب ، فمـن ألـزم الألف في الأحوال الثلاثة قد أجرى الباب على قياسه . أما انقـلاب الألـف إلى اليـاء في الجـر والنصب فلوجهين :

أحدهما : أن انقلاب الألف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب . لأنا قـد وجدنا ـــ فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا ـــ هذا الانقلاب ـــ كألف كلا وكلتـا ، وواو أبوك وأخواتها من الأسماء الستة ـــ فكما أن هذه كلها حروف إعراب ، وقد نراهـا منقلبـة فكذلك لا يستنكر في حرف التثنية أن يقلب ، وإن كان حرف إعراب .

أما الوجه الآخر : فإن في ذلك ضربا من الحكمة والبيان ، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يعلموا أن الاسم باق على إعرابه ، وأنه متمكن غير مبني ، فجعلوا القلب دليلا على تمكن الاسم ، وأنه ليس بمبني بمنزلة (متى) و(إذ) و(أنا) مما هو مبني في آخره ألف . فالقلب أدل على تمكـن الاسم واستحقاقه الإعراب .[٢]

الثاني : أن القياس في التثنية مقتض لصحة لغة الكافة ، وهي اليـاء في موضـع الجـر والنصب ؛ فرقا بين المرفوع وبينهما . إذ لو كان قولهم : مررت بأخواك معللا عندهم بالقيـاس ، لكان ينبغي أن يكونوا قد سبقوا إلى ذلك منذ أول أمرهم ؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد ، فقوى قياسهم . وكيف كانوا يكونون في ذلك علـى ضـعف مـن

---

[١] اللهجات العربية في التراث ٦٢ .

[٢] علل التثنية من ص ١٥٤ إلى ٥٨ بتصرف .

القياس ، والجماعة عليه ! أفتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص ، حـتى ينبـغ نـابغ منـهم فيرد لسانه إلى قوة القياس دونهم . وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثـة علـى صورة واحدة ! . أما من ألزم المثنى الألف مطلقا فقد قلب الياء ألفا ، استخفافاً لها . [١]

الثالث : في التعليلين السابقين اللذين ذكرهما ابن جني يبدو التناقض واضحا إذ في الأول يقول إن الألف هي الأصل في التثنية ثم قلبت ياء في الجر والنصب ، وفي الثاني يقول إن الياء في حالتي النصب والجر قلبت ألفا للتخفيف . مما جعله يلجأ إلى تعليل ثالث يجمع بين الأمرين ، أو يطرح أحدهما فيقول : " أجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدما تقول : مررت بأخويك وأخواك جميعا ، إلا أن الياء كانت أقيس للفرق ، فكثر استعمالها ، وأقام الآخرون على الألف . أو أن يكون الأصل قبله الياء في الجر والنصب،ثم قلبت للفتحة قبلها ألفاً في لغة بلحرث بن كعب . [٢]

ولعل الأرجح هو ما ذهب إليه أبو الحسن من أن العرب قديما كانت تقول مررت بأخويك وأخواك جميعا ، إلا أن الياء كانت أقيس للفرق فكثر استعمالها وعليها كانت النموذجية الفصحى ، والقرآن الكريم ، والشعر العربي . وأقام بنو الحارث على الألف فقط . ومما يدل على ذلك قول أستاذنا الدكتور / البركاوي : " إن بني الحارث قوم من اليمن ، ولغتهم التي يتحدثون بها قبل ذلك العربية الجنوبية التي فقدت ظاهرة الإعراب ، وإلزامهم المثنى حالة واحدة إنما هو لون من ألوان تأثرهم بلغتهم الأصلية " . [٣]

أما المحدثون من علماء العربية فقد عللوا هذه الظاهرة بأحد أمرين :

أولهما : أن بعض القبائل كانت تلزم في المثنى الألف ،وبعضها تلزمه الياء . والنحاة حين هموا بوضع قواعدهم ووجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل خصوا الصيغة التي بها الألف لحالة

---

[١] الخصائص ٢ / ١٦ ، ١٧ بتصرف .

[٢] الخصائص ١ / ١٨ .

[٣] الفصحى ولهجاتها ١٨٢ .

الرفع ، والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر . وقد ذهب إلى هذا د / إبراهيم أنـيس . فاللغـة النموذجية في رأيه اتخذت أحوال المثنى من لهجات مختلفة ، ثم خصص النحاة حالة الياء بالنـصب والجر ، وحالة الألف بالرفع .[١]

وهذا الذي ذكره غير مقبول ، ومردود ؛ لأن النحاة حين وضعوا قواعـدهم وضـعوها وفق المسموع من كلام العرب الفصحاء شعرا ونثراً ، إذ كانوا في أشعارهم ومخاطبـاتهم يلزمـون المثنى الألف رفعا ، والياء نصبا وجراً . كما أن القرآن الكريم — وهو سابق في نزوله على عـصر النحاة — قد جاء برفع المثنى بالألف ، ونصبه وجره بالياء في جميعه . أما قوله تعـالى : ﴿ **إن هذا لساحران** ﴾[٢] وقراءة ﴿ **أما الغلام فكان أبواه مؤمنان** ﴾[٣] فمن باب الإشـارة إلى لهجات العرب على ما ذكر أبو بكر الواسطي[٤] كما أن النحاة حين وضعوا قواعدهم ذكـروا أن إلزام المثنى الألف مطلقا هو من لهجة بني الحارث أو غيرها على ما ذكر ، ولم يقولوا إن إلزام المثنى الياء مطلقا هو لهجة قبيلة كذا أو كذا .

ثانيهما : علل أكثر المحدثين إلزام المثنى الألف مطلقا بمراعاة قانون السهولة والتيـسير ، وذلك عن طريق التخلص من الأصوات العسيرة واستبدال أصوات أخرى بها لا تتطلب مجهـودا عضليا كبيراً ، أو التفادي من تلك التفريعات المعقدة والأنظمة المختلفـة للظـاهرة الواحـدة ، وفسروا ظاهرة إلزام المثنى الألف مطلقا في ضوء هذا القانون ، بانكماش الصوت المركب ، وتحول الحركة المماثلة الناتجة عن هذا الانكماش ، إلى فتحة خالصة .[٥]

فصوت اللين المركب الذي يسميه المحدثون (Diphthong) قد مر في اللغة العربيـة في أدوار ثلاثة هي : (ai) أو (au) ثم تطور الأول إلى : e والثـاني إلى : o وأخـيرا صـار

---

[١] من أسرار اللغة ٢٧١ ، في اللهجات العربية ص ١٤٤ .

[٢] سورة طه آية (٦٣) .

[٣] سورة الكهف آية (٨٠) وهي قراءة أبي سعيد الخدري . المحتسب ٢ / ٣٣ .

[٤] القراءات واللهجات / عبد الوهاب حموده ص ٢١ .

[٥] التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) ٧٥ إلى ٨٢ بتصرف ، لغة تميم ٥٢٠ .

الاثنان: a . فالكلمات المعتلة مثل : بان ، كان ، ورمى ، سما أصلها : بين ، كون ، رمى ، سمـو ، ثم صارت إلى : بين ، كون ، رمى ، سمو . ثم صارت جميعها بألف لين خالصة كما نعهـدها الآن ، والقبائل العربية منها من احتفظ بالطور الأول ، ومنها من وصل إلى الطور الثاني ووقف عنده ، أما الطور الأخير فهو أحدثها وأفصحها لكثرة شيوعه بين القبائل المشهورة ؛ ولأنه الصفة التي شـاعت في اللغة الأدبية النموذجية .

وعلى هذا فلهجة إلزام المـثنى الألـف مطلقـا هـي الطـور الثالـث لـصوت اللـين المركب ، ولهذا تعد من أحدث مظاهر اللهجات العربية ، إذ يظهر أن الأصـل في المـثنى التـزام الياء ، ثم تطور إلى الإمالة ، وأخيراً صار المثنى بالألف [١] . وهذا التعليـل ـــ أيـضا ـــ مـردود بعدم ثبوت تحول الصوت المركب إلى حركـات ممالـة بالإضـافة إلى أن هـذا مجـرد افتـراض لا دليل عليه . [٢]

٢ ـــ علة إعمال (ما) في لغة الحجاز ، وإهمالها في لغة تميم :

ذكر ابن جني أن (ما) النافية للحال تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتنـصب الخـبر في لهجة أهل الحجاز ، بينما لا تكون كذلك في لهجة تمـيم إذ يكـون مـا بعـدها مرفوعـا علـى المبتدأ والخبر .

وكلتا اللهجتين لها وجه من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، لأنهمـا في الاسـتعمال والقياس متدانيتين متراسلتين [٣] . فالتميمية وإن كانت أقوى قياسا ، فالحجازية أسير اسـتعمالا . وعلى هذا فهي ـــ أي الحجازية ـــ الأكثر استعمالا ، لنزول القرآن بها . [٤] وهو ما أيده الـدرس اللغوي الحديث . [٥] وظل كل واحد من الفريقين محافظا على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد

---

[١] في اللهجات العربية ١٤٣ ، ١٤٤ بتصرف .

[٢] الفصحى ولهجاتها ١٨٢ .

[٣] الخصائص ٢ / ١٢ بتصرف .

[٤] السابق ١ / ١٢٥ .

[٥] النحو الوافي / عباس حسن ١ / ٥٩٤ .

عنده تعاد فيها ، وما ذلك إلا لأنهم يحتاطون ، ويقتاسون ، ولا يفرطون ، ولا يخلطون . [١]

أما علة أهل الحجاز في إعمال (ما) ، وأهل تميم في ترك إعمالها فقد بينها في باب "تعارض العلل " فقال : " الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان ؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها ، وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل ، فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها .

وكأن بني تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل واحد من جزأيها ؛ كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام ، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميمين أقوى قياسا من لغة الحجازيين " . [٢] أ.هـ

فمرجع الاختلاف بينهما هو أن (ما) حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال ، وقياسه ألا يعمل شيئا ، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء . [٣]

٣ ــ علة تسكين شين (عشرة) في لغة تميم،وكسرها في لغة الحجاز حال تركيبها:

ذكر ابن جني عند توجيهه لقراءة الأعمش ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ [٤] بفتح الشين وكذا في قراءة يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان ﴿ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ [٥] بكسر السين أن تسكين شين (عشرة) حال تركيبها لغة تميم ،

---

[١] الخصائص ١ / ٢٤٥ .

[٢] الخصائص١ / ١٦٨ ، وانظر الكتاب ١ / ٥٧ .

[٣] شرح المفصل ١ / ١٠٨ .

[٤] البقرة آية (٦٠) .

[٥] الأعراف آية (١٦٠) .

وكسرها لغة الحجاز [١] . ووافقه في هذه النسبة جل علماء اللغة القدامى كأبي جعفر النحاس[٢] ، وابن يعيش[٣] وأبي حيان [٤] والصفاقسي [٥] ، وابن عقيل [٦] ، والشيخ خالد الأزهري [٧] ، والسيوطي [٨] وغيرهم . . . .

وذكر ابن جني أن كلتا القبيلتين جميعا فارقتا معتاد لغتهما ، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها ، وتركت مألوف اللغة السائرة ، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموما أو مكسورا ، نحو الرسل والطنب والكبد والفخذ ، ونحو ظرف وشرف وعلم وقدم . وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه ، فيقولون : رسل ، وكتب وكبد وفخذ وقد ظرف وقد علم . [٩] وذلك لأن سبيل تميم التخفيف من ثقل تتابع الحركات ، وقد عقد سيبويه لذلك بابا سماه " باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك ، وعزها لغة لبكر بن وائل وناس كثير من تميم " [١٠] ، أما أهل الحجاز فسبيلهم التثقيل .

أما عن التعليل لكلتا اللهجتين فقد علل ذلك ابن جني بأمرين : أولهما : أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات ، ونقضت في كثير منها العادات وذلك أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشرة : عشرة ، وأهل الحجاز يكسرون الثاني . وبنو تميم يسكنونه .... فلما ركب الاسمان استحال الوضع فقال بنو تميم : إحدى عشرة وثنتا عشرة إلى تسع عشرة ،

---

[١] المحتسب ١ / ٨٥ ، ١ / ٢٦١ .

[٢] إعراب القرآن ١ / ٢٣٠ .

[٣] شرح المفصل ٤ / ١١٣ .

[٤] البحر المحيط ١ / ٣٩١ .

[٥] المجيد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٢١٩ .

[٦] شرح ابن عقيل ٢ / ٤٠٩ .

[٧] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٧٤ .

[٨] المزهر ٢ / ٢٧٥ .

[٩] المحتسب ١ / ٢٦١ .

[١٠] الكتاب ٤ / ١١٣ ــ ١١٥ .

بكسر الشين ، وقال أهل الحجاز : عشرة بسكونها . ومنه قولهم في الواحد : واحد وأحد ، فلما صاروا إلى العدد قالوا : إحدى عشرة ، فبنوه على فعلى ، ومنه قولهم: عشر وعشرة ، فلما صاغوا منه اسما للعدد بمنزلة ثلاثون وأربعون قالوا : عشرون ، فكسروا أوله ... ومن تحريف ألفاظ العدد ما أنشده أبو زيد في نوادره :

عـــلام قتـــل مـــسلم تعمـــدا مـــذ ســـتة وخمـــسون عـــددا [1]

بكسر الميم من (خمسون) وعذره وعلته أنه احتاج إلى حركة الميم لإقامة الوزن ، فلم ير أن يفتحها فيقول : (خمسون) لأنه كان يكون بين أمرين : إما أن يظن أنه كان الأصل فتحها ثم أسكنت ، وهذا غير مألوف ، لأن المفتوح لا يسكن لخفة الفتحة ، وأما أن يقال : إن الأصل السكون فاضطر ففتحها ، وهذا ضرورة إنما جاء في الشعر ..... فعدل عن الفتح ــ (أي فتح الميم من خمسون) ــ لئلا يعرف بأثر الضرورة فعدله إلى موضع آخر فكسر الميم ، فكأنه راجع بذلك أصلا حتى كأنه كان (خمسون) ثم أسكن تخفيفا ، فلما اضطر إلى الحركة كسر ، فكان بذلك كمراجع أصلا لا مستكرها على أن يرى مضطراً " . [2]

وقال ــ أيضا ــ : " ومما يدلك على أن ضم أسماء العدد بعضها إلى بعض يدعو إلى تحريفها عن عادة استعمالها قولهم : أحد عشر رجلا ، وإحدى عشرة امرأة ، وكان قياس (أربع وأربعة وخمس وخمسة) أن يكون هذا أحد وأحدة ، أفلا ترى إلى إحدى ــ وهي فعلى وأصلها وحدى ــ كيف عاقبت في المذكر (فعلا) وهو أحد وأصله وحد ؟ فأما إحدى وعشرون إلى التسعين فإنه لما سبق التحريف إليها في إحدى عشرة ثبت فيها فيما بعد " . [3]

أما ثانيهما : فقوله : " أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول وتضم فيه الكلم بعضه إلى بعض . وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر . فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد وصاروا

---

[1] النوادر ٤٥٩ ، وفيه (تعبدا بدلا من تعمدا) ورواه عن أبي حاتم دون أن ينسبه إلى قائله ،والبيت بدون عزو في المحكم (خ س م ٥ / ٩٠) وفي اللسان (خ م س) .

[2] المحتسب ١ / ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ بتصرف .

[3] السابق ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

إلى الضم فارقوا أيضا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم ، فأسكن من كان يحرك ، وحرك من كان يسكن " .[١]

وهذا التعليل أولى من سابقه ؛ لأنه تعليل لمفارقة القبيلة مألوف اللغة السائرة عنها وقد سبق توضيح ذلك وتعليله . على حين علل أكثر القدماء تسكين الشين من (عشرة) في لغة الحجاز بالتخفيف من كثرة توالي المتحركات ، ذهب إلى ذلك الفراء والأخفش [٢] وابن يعيش [٣] والسيوطي .[٤]

أما المحدثون : فقد عللوا ذلك بتعليلين مختلفين هما :

الأول : أن (عشرة) اسم للعدد المعروف ، جاء بهذا اللفظ مفتوح الشين في المفرد عند العرب جميعا ، حجازيهم وتميميهم ، كما أجمعوا على كلمة (بقرة) مثلا ، فلما ركب العدد مال الحجازي إلى إسكانه ، لكثرة استعماله ، وحاجته إلى العدد في شئونه الحضارية تخفيفا ، ولم يسكن في حالة الإفراد على كثرة استعماله ؛ لأنهم جعلوا السكون لعدد المؤنث . وأما التميمي فكأنه لما ركب العدد مال إلى المخالفة به عن المفرد ، فتحول عن الفتحة إلى الكسرة ، ولم يسكن لأنه للمفرد المؤنث ، ولم يضم لئلا يبالغ في ثقل الحركة ، إذ الضمة أثقل من الكسرة كما قرروا .[٥] ويؤيد هذا التعليل أن فتح الشين لبعض تميم وهو الأصل . وإن كان التسكين أفصح .[٦]

الثاني : أن تسكين شين (عشرة) في لهجة أهل الحجاز هو الأصل ؛ لأنه يرجع إلى السامية الأم . إذ يقول أحدهم : " المقارنة مع بقية اللغات السامية في هذا اللفظ تثبت أن اللفظ في

---

[١] السابق ١ / ٢٦٢ .

[٢] معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤ .

[٣] شرح المفصل ٤ / ١١٣ .

[٤] المزهر ٢ / ٧٥ .

[٥] لهجات العرب دراسة تحليلية ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

[٦] شرح الأشموني ٣ / ٦٢٣ ، المزهر ٢ / ٢٧٥ .

السامية الأم لم يكن فيه حركة بعد العين ، ومعنى هذا أن لهجة الحجاز على الأصل ، بينما (عشرة) بالكسر في تميم من قبيل اجتلاب الحركة ، وهو ما يسمى بالقلقلة .[١]

ويرى آخر : " أن السريانية تنطق (عشرة) بالسكون كالحجازية ، والحبشية تنطقها بالفتح كما ينطقها بعض التميميين ، وقريب من هذا النطق في العبرية ، فهي تنطق بفتحة ممالة إلى الكسرة ، والأكدية تنطق بالكسر كما في نطق باقي التميميين ، وإنه لمن الصعب بعد هذا العرض أن نحكم على أي ضبط من هذه الثلاث أنه هو الأصل .[٢]

٤ ــ علة قلب ألف المقصور ياء عند إضافتها إلى ياء المتكلم في لغة هذيل :

تحدث ابن جني عن هذه الظاهرة عند توجيهه لقراءة النبي ــ ﷺ ــ وأبي الطفيل ، وعبد الله بن أبي إسحق ، وعاصم الجحدري ، وعيسى بن عمر الثقفي ﴿ ممن تبعن هدى ﴾.[٣] كذا قراءتهم ﴿ يا بشرى ﴾[٤] . وعزاها إلى هذيل وغيرهم فقال : " هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء قال أبو ذؤيب الهذلي :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع [٥][٦]

فابن جني (رحمه الله) في عزوه الظاهرة لم ينسبها إلى هذيل وحدها كما فعل كثير من علماء العربية كأبي جعفر النحاس ، وابن خالويه ، وابن يعيش ، والسخاوي ، والرضي ، وابن عقيل [٧] وغيرهم .

---

[١] اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٤٨ .

[٢] لغة تميم ٢٩٤ .

[٣] سورة البقرة آية (٣٨) .

[٤] سورة يوسف آية (١٩) .

[٥] ديوان الهذليين ١ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، شرح ابن عقيل ٣ / ٩٠ .

[٦] المحتسب ١ / ٧٦ ، ٣٣٦ .

[٧] انظر على الترتيب إعراب القرآن ١ / ٢١٦ ، ومختصر شواذ القرآن ص٦٥ ، وشرح المفصل ٣/٢٣٩، والمفصل في شرح المفصل ٢/٩٠٩ ، وشرح الكافية ١/٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٩٠ .

ففي قوله : " هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم " دليل على تعدد الناطقين بها ، وهو مـا أيده بعض العلماء إذ عزاها الفراء إلى بعض قيس وهذيل ــ وبعـض بـني سـليم [١] ، وعزاهـا الأزهري وابن الأثير وابن منظور إلى طيء [٢] ، وعزاها المحدثون إلى طيء وقيس وبعض بني سليم ، وفزارة والبشكريين . [٣]

وهذا إن دل فإنما يدل على انتشار الظاهرة في أماكن متعددة من شبه الجزيـرة العربيـة يغلب عليها طابع البداوة ، والمقصود ــ إذا ــ بهذيل : هذيل البدوية ، لا الحجازية . [٤]

أما عن تعليل هذه الظاهرة : فقد نفى ابن جني أن تكون العلة في قلب ألف المقصور ياء ــ هنا ــ هي الاستخفاف قال في باب (حكم المعلول بعلتين) " أنهم لم يقولوا : رأيت فـاى ، وإنما يقولون : رأيت في . هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف ، نحو : رحاي وعـصاي لخفة الألف ، فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها كتركهم الفتحة والضمة قبـل اليـاء في الصحيح ؛ نحو غلامي وداري .

فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمة لو قالوا : هذا غلامي ، قيـل : لو كان هذا الموضع البتة لفتحوا ما قبلها ؛ لأن الفتحة ــ على كل حال ــ أخف قبل اليـاء مـن الكسرة فقالوا : رأيت غلامي ... وأيضا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو : فاي ، ولا أباي ، ولا أخاي ، وإنما المسموع عنهم : رأيت أبي وأخي " . [٥]

فالعلة إذن ليست هي التخفيف ، وإنما هي مناسبة الكسرة للياء ؛ لأن الياء تستوجب أن

---

[١] معاني القرآن ٢ / ٣٩ .

[٢] معاني القراءات ٣ / ٧٢ ، النهاية ٣ / ٢٧ ، اللسان (ق ف ا) .

[٣] في اللهجات العربية ١٤٤ ، بحوث ومقالات في اللغة ٢٤٧ ، لغة هذيل ٧٦ .

[٤] لغة هذيل ٧٦ .

[٥] الخصائص ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ بتصرف .

يكون ما قبلها مكسوراً في الصحيح ، وإن كانت الفتحة أخف ، والمعل أولى بشرط ألا تكون هذه الألف المبدلة علامة إعراب حتى لا يزول علم الرفع ؛ ولئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور — يبدو ذلك واضحا من قوله — في المحتسب نقلا عن أبي علي الفارسي : " وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضميرا المتكلم بعدها أنه موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياء ، فقالوا : هذه عصى ، وهذا فتى ؛ أي : عصاي وفتاي ، وشبهوا ذلك بقولك : مررت بالزيدين ، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء ، فتقول : هذان غلامي ، لما فيه من زوال علم الرفع ، ولو كانت ألف عصا ونحوها علما للرفع لم يجز فيها عصى " . [١]

وقال أيضا : " إن قلب هذه الألف لوقوع الياء بعدها كأنه عوض مما كان يجب فيها من كسرها لياء الإضافة بعدها ، ككسرة ميم غلامي ، وباء صاحبي ونحو ذلك في ألف التثنية ، نحو غلاماي ، وصاحباي ، كراهة التباس المرفوع بالمنصوب والمجرور " . [٢]

أما المحدثون — من علماء اللغة — فقد عللوا الظاهرة بالحرص على التخفيف ؛ لأن النطق بحرف واحد أخف من النطق بحرفين . [٣]

وتعليل ابن جني أدق من وجهين : أحدهما : أن تعليل المحدثين إنما هو لإدغام الياء المنقلبة عن الألف المقصورة في ياء المتكلم وليس لقلب الألف ياء في هذه اللهجة .

ثانيهما : أنه لو كان الحرص على التخفيف هو المقصود منه ذلك لكان بقاء الألف هو الأولى ؛ لخفتها والفتحة عن الياء والكسرة وهو ما عليه جمهور العرب ؛ إذ الأصل في (ياء المتكلم) ألا تجيء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علما للنصب . [٤]

ولعل الأولى من ذلك أن يقال في التعليل هو مراعاة الاستخفاف والاستثقال . ومناسبة

---

[١] المحتسب ١ / ٧٦ .

[٢] السابق ١ / ٣٣٦ .

[٣] لغة هذيل ص ٧٧ ، والكشف عن أحكام الوقف والوصل د / محمد سالم محيسن ١٧٨ .

[٤] الخصائص ١ / ١٧٧ .

الكسـرة للياء .

٥ ــ علة تصحيح اسم المفعول من الثلاثي الأجوف في لغة تميم :

الأصل في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي اليائي والواوي أن يكـون بحـذف أحـد حروفه ــ على خلاف بين العلماء في تعيين المحذوف أهو عين الكلمة أو واو مفعـول الزائـدة ــ وهذا ما عليه العربية الفصحى. وعلة ذلك هي عدم الجمع بين الساكنين حشوا ، قال ابن جني في باب (ما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق) : " وجماع ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو . وذلك كمفعول مما عينه حرف علة ، نحو : مقول ومبيع ؛ ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الفاء ، فصارت في التقدير إلى مقوول ومبيوع تصورت حالا لا يمكنك النطـق بها ، فاطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين " .[١]

وذكر ابن جني أن بني تميم يتمون مفعولا فيما عينه الياء فيأتون به على وزن (مفعـول) دون حذف فيقولون في باع : مبيوع ، وفي دان : مديون ... وعلل ذلك بـــ تـصور الأحـوال الأول ــ أو التنبيه على الأصل . قال في باب (مراتب الأشياء ، وتنزيلها تقديرا وحكما ، لا زمانا ووقتا) : " واعلم أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حالـه ــ وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول ــ .... ومن ذلك اسم المفعـول من الثلاثي المعتل العين ؛ نحو مبيع ، ومخيط ، ورجل مدين ، من الدين ، فهذا كله مغير . وأصـله مبيوع ، ومديون ، ومخيوط ، ففير ، على ما مضى . ومع ذلك فبنو تمـيم ــ علـى مـا حكـاه أبو عثمان ــ عن الأصمعي ــ يتمون مفعولا من الياء فيقولون : مخيوط ومكيول ، قال : [٢]

قـد كـان قومـك يزعمونـك سـيدا وإخـال أنـك سـيد معيـون

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

" وكأنمـا تفاحـة مطيوبـة "[٣]

---

[١] السابق ٢ / ٤٩٥ .

[٢] البيت لـ(عباس بن مرداس) : اللسان (ع ى ن) .

[٣] الخصائص ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ بتصرف .

كذا قال سيبويه : " بعض العرب يخرجه على الأصل " [١] وإن لم يحـددهم أمـا اسـم المفعول من الأجوف الواوي فيكاد يجمع العلماء على أنه لا يأتي منه (مفعول) بالتمام إلا في ألفاظ معدودة وردت بالتمام والنقص قال ابن جني : " وربما تخطوا الياء في هذه إلى الـواو ، وأخرجـوا منها مفعولا على أصله ؛ وإن كان أثقل منه من الياء ، وذلك قول بعضهم : ثوب مصوون وفـرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه ، وأنشدوا فيه :

والمسـك فـي عنبـره مـدووف [٢]

فابن جني يرى أن إتمام اسم المفعول من الواوي شاذ في الاستعمال والقياس جميعا قال: " الشاذ في القياس والاستعمال جميعا . وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو ؛ نحو : ثـوب مـصوون ، ومسك مدووف . وحكى البغداديون فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه . ولا يحسن أيضا اسـتعماله فيمـا استعملته فيه إلا على وجه الحكاية " . [٣]

وعلل ذلك بأن الضمة لا تثقل على الياء ، لكنها تثقل على الواو ، خاصـة وأن بعـدها واو أخرى " . [٤] وهو ما ذكره سيبويه من قبل في قوله : " لا نعلمهم أتمـوا في الـواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة " [٥] كذا أيدهما ابن يعيش . [٦]

والصحيح أن الإتمام في الواوي لهجة لبعض العرب هم بنو يربوع وهم بطن من حنظلـة من تميم ، وبنو عقيل المجاورون لتميم في مسكنهم . [٧]

---

[١] الكتاب ٤ / ٣٤٨ .

[٢] الخصائص ١ / ٢٦٢ ، واللسان (د و ف) .

[٣] السابق ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .

[٤] المنصف ٢٤٦ وما بعدها .

[٥] الكتاب ٤ / ٣٤٩ .

[٦] شرح المفصل ١٠ / ٨٠ ، ٨١ .

[٧] اللهجات العربية في التراث ٥٢٩ لغة تميم ٤٤٨ .

على حين علل أحد الباحثين المحدثين إتمام اسم المفعول من الأجوف في لهجة تميم بالقياس الخاطئ الذي يلعب دورا هاما في خصائص اللهجات .[١] وهو في الحقيقة عملية منطقية تحذف ـــ في غالب صورها ـــ إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما .[٢]

٦ ـــ علة فتح الثاني الساكن لأجل حرف الحلق في لهجة عقيل :

اختلف القدامى في فتح حرف الحلق الساكن لنفسه أو لما قبله ، وقد أورد ابن جني هذا الاختلاف في كتبه . فمذهب البصريين أن تحريكه لهجة عربية ، ولا يقاس عليه ، وليس هذا التحريك من أجل حرف الحلق . على حين جعله الكوفيون والبغداديون قياسا مطرداً في كل ما ثانيه حرف حلق ساكن .

وقد أيد ابن جني البصريين ـــ في الخصائص والمنصف ـــ فقال في الخصائص : " وسمعت الشجري أبا عبد الله ـــ غير دفعة ـــ يفتح الحرف الحلقي في نحو (يعدو) و(هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته ، وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين ، نحو قول كثير :

لـه نعـل لا تطـبي الكلـب ريحهـا وإن جعلت وسـط المجـالس شمـت[٣]

.... وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا لا نراه قياسا ، لكن مثل (يعدو وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت " .[٤]

ففتح حرف الحلق وتسكينه لغتان عند البصريين عامة ومنهم ابن جني ، وقد علل ذلك في المنصف فقال : " حروف الحلق لا تحرك ساكنا ، ولا تسكن متحركا ، بل لعمري إنه يراد فيها الإتباع وتجانس الصوت ، فأما تسكين متحرك أو تحريك ساكن فلا يجب لها " .[٥] وقد جعل

---

[١] في اللهجات العربية ١٦٣ .

[٢] من أسرار اللغة ٤٣ .

[٣] ديوان كثير عزة ٣٢٤ .

[٤] الخصائص ٢ / ١١ ، ١٢ .

[٥] المنصف ٥٢٧ .

الفراء التسكين في (الشمع) من كلام المولدين [١] . وخطأه ابن سيده فقال : " وقـد غلـط لأن الشمع والشمع لغتان فصيحتان " . [٢]

على حين يرى الفصحاء من العرب ، وأهل اللغة ، وأكثر النحويين أن الفتح والإسـكان إنما جاء فيه من أجل حروف الحلق ؛ لأنها مستعلية ـ (أي تطلب أعلا الفم وهـو الحلـق) ـ ففتحها أبين لاستعلائها . [٣] وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وقد أخذ به ابن جني في (المحتسب) الذي ألفه في آخر حياته ؛ لأنه في (الخصائص) لم يكن سمع مثله من غير الشجري على حين ذكر في (المحتسب) أنه سمع كثيراً من عقيل لا يحصيهم عددا يفتحون حرف الحلق الساكن ، ولـولا أن ذلك خاصا بحرف الحلق لما جاز عنهم قولهم (نَحَوه) بدون إعلال ، إذ الأصل نحـاة ، يقـول في توجيهه لقراءة سهل بن شعيب النهمي (جَهَرة) [٤] (وزَهَرة) [٥] كل شيء في القرآن محركـا : " مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح : أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه ، كالزهرة والزهرة ، والنهر والنهر .... فهذه لغات عنـدهم كالنـشر والنشر ..... ومذهب الكوفيين ـ وعزاه ـ أيضا ـ للبغداديين [٦] ـ فيه أنه يحرك الثاني لكونـه حرفا حلقيا ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه ، كالبحْر والبحَر والصحْر والصحَر . ومـا أرى القول إلا معهم ، والحق فيه إلا في أيديهم . وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك ولا تقف فيـه سائغا غير مستكره ، حتى لسمعت الشجري يقول : أنا محموم بفتح الحاء ، وليس أحد يـدعي أن في الكلام مفعول بفتح الفاء ... وسمعت بعضهم وهو يقول في كلامه : ساروا نحوه بفتح الحـاء ، ولو كانت الحاء مبنية على الفتح أصلا لما صحت اللام لتحركها وانفتـاح مـا قبلـها ألا تـراك لا تقول : هذه عصو ، ولافتو ؟ ولعمري إنه هو الأصل لكن أصل مرفوض " . [٧]

---

[١] اللسان (ش م ع) .

[٢] السابق نفسه .

[٣] تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ٢٧٣ .

[٤] سورة البقرة آية (٥٥) [وإذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة] .

[٥] سورة طه آية (١٣١) [ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحيوة الدنيا] .

[٦] المحتسب ١ / ١٦٧ ، ٣٥٦ ٢ / ١٦٦ .

[٧] السابق ١ / ٨٤ ، ٨٥ .

وأكد ذلك في أكثر من موضع في محتسبه . منها قوله في توجيه لقراءة محمد ابن السميفع : "قرح " [١] بفتح القاف والراء : " ظاهر هذا الأمران يكون فيه لغتان ؟ قرح وقرح ، كالحلب والحلب ... ثم لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرف حلقيا يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنا من حروف الحلق .... وأنا أرى في هذا رأى البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا أثرا معتداً معتمداً ، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق ، وهو قول بعضهم : نحوه ، يريد نحوه . وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ؛ لأن الكلمة بنيت عليه ألبته ألا ترى أن لو كان هذا هكذا لوجب أن يقال : نحاة ؛ لأنه فعل مما لامه واو ، فيجري مجرى عصاه وفتاه " . [٢]

أما عن تعليله لأثر حرف الحلق هنا فهو مشابهة حروف الحلق للألف في أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا قال : " ويؤنس بذلك أن هذه الحروف حلقية فضارعت بذلك الألف التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ،وهذا قدر ما يتعلل به " [٣] فالفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق[٤] وفي فتح حرف الحلق نفسه ، أو فتح ما قبله لأجله إتباع وتجانس للصوت . كما سبق في المنصف . ويؤيد ذلك مجيء مضارع فعل بفتح العين على يفعل إذا كان الثاني فيه أو الثالث حرفا من حروف الحلق . قال : " ويكون فتح الحاء من القرح لها قبلها كفتحها لها عين المضارع نحو يسنح ويسفح ويسمح . [٥]

وقد وضح ذلك ابن درستويه (ت ٣٣٧هـ) فقال : " اعلموا أن كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت ، بفتح العين ، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ، ولا حروف الحلق ، فإنه يجوز في مستقبله يفعل بضم العين ، ويفعل بكسرها كقولنا : ضرب يضرب وشكر يشكر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر . ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان

---

[١] سورة آل عمران (١٤٠) [إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله] .

[٢] المحتسب ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

[٣] السابق نفسه .

[٤] سر الصناعة ١ / ٦١ .

[٥] المحتسب ١ / ١٦٧ .

والاستخفاف ..... فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق ، فإنه يجوز أيـضا فيـه الفتح ولا يمنع من الكسر والضم ؛ لأنهما الأصل ، وإنما يفتح مع حروف الحلـق ، لأن حـروف الحلق مستعلية ، فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل ، استثقالا للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد.... " .[١]

وقد أيد علم اللغة الحديث الفتح لأجل حرف الحلق ، فقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطا وثيقا بين النطق بحروف الحلق والفتحة ، وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب ـــ في الغالب ـــ وضعا خاصا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة فلهذه الظاهرة التي استرعت انتبـاه القدماء ما يبرره في القوانين الصوتية الحديثة [٢] . فتحريك الصوت الحلقي أخف من تسكينه ، إذ أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم ، فلـيس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتـساعا ، وتلـك هي الفتحة " .[٣]

وهذا ما أكده ابن جني في سر الصناعة من أن الألف أوسع الحروف وألينها يليها الياء ثم الواو . قال : " والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشـكال ، أمـا الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الـصوت بـضغط أو حـصر ... "[٤] بخلاف الياء والواو إذ لابد معهما من ضغط وحصر للصوت في وسط اللسان أو وسـط الفـم في الياء والكسرة ، أو في الشفتين وذلك في الواو والضمة .

---

[١] تصحيح الفصيح وشرحه ص٣٣ .

[٢] من أسرار اللغة ص ٥٠ .

[٣] اللهجات العربية في التراث ١ / ٢٦٣ ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١١٣ ، اللهجات العربيـة نشأة وتطوراً ٣١٢ .

[٤] سر الصناعة ١ / ٢٠ .

المبحث الثالث

العـلل اللغـوية الأخـرى

في هذا المبحث نتحدث عن علل لغوية أولاها ابن جني عنايته واهتمامه كغيرها من العلل وقد فاق فيها غيره من علماء العربية . وهي علل لا يندرج أكثرها تحت مستوى معين من مستويات التحليل أو التعليل اللغوي ، وإنما أدق ما ينبغي أن توصف به أنها علل لغوية أخرى ؛ لأنها في حقيقتها تعليل لأشياء لغوية وردت في الفصحى أو لم ترد ، إذ فيها يعلل ابن جني (رحمه الله) لما استعمل من الألفاظ والأمثال وما لم يستعمل منها ، كما علل ـ أيضا ـ لأشياء جاءت على خلاف ما تقتضيه مبادئ الفصحى ، وفيها ـ أيضا ـ يعلل لما استجد واستحدث من ألفاظ أو صيغ في لغة العرب وهذا إن دل فإنما يدل على مواكبة العربية وملاءمتها لكل مستجدات العصور ، ويدحض قول من يزعم أنها جامدة ومتخلفة عن مواكبة الحضارة ، وهو ما نسميه بالارتجال إذ هو أحد طرق الوضع اللغوي مع القياس والاشتقاق ، وإن كان أقلها لكونه محدود الأثر . كما يعلل ابن جني لانتقال مجال الدلالة ، واتساع العربية في التعبير تلبية لحاجة الحضارة المتجددة عن طريق المجاز . ومنها أيضا اختلاف طرائق التعبير أو جهة الكلام في السياق الواحد الذي حقه اطراد الكلام على سمت واحد تكلما أو خطابا أو غيبة وهو ما نسميه الالتفات . وهاك التوضيح .

١ ـ علة كثرة الأسماء الثلاثية في لغة العرب وقلة غيرها :

الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثي ، وأصل رباعي ، وأصل خماسي .[1]

والثلاثي وإن كان أقل الأصول عدداً إلا أنه أكثرها أبنية ، واستعمالا ، وأعدلها تركيبا أما كونه أكثرها أبنية فلأنه يأتي على عشرة أمثلة هي : " فَعْل ، وفَعَل ، وفَعِل ، وفُعُل ، وفِعْل ،

---

[1] المنصف ٤٥ .

وفِعِل ، وفِعَل ، وفُعْل ، وفُعُل ، فُعَل " . وجميع هذه الأمثلة تكون اسما وصفة . [١]

أما الأسماء الرباعية فتجيء على ستة أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : " فَعْلَل ، وفِعْلِل ، وفُعْلُل ، وفِعْلَل ، وفِعَلّ " فهذه الخمسة وقع الإجماع عليها . وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس فهو (فُعْلَل) ومثاله : " جخدب " حكاه أبو الحسن وحده بالفتح ، وخالفه فيه جميع البصريين . إلا من قال بقوله ، والذي رواه الناس غيره : (جخدب) بضم الدال وهو اسم لا صفة . [٢]

وأما الأسماء الخماسية فتجيء على أربعة أمثلة هي : " فَعلّل ، وفِعَلّل ، وفَعْلَلِل وفُعَلّل " . [٣]

من هنا كانت الأسماء الثلاثية أقل الأصول عدداً وأكثرها أبنية واستعمالا ، وأعدلها تركيبا من الأسماء الرباعية والخماسية .

أما علة كثرة هذه الأسماء الثلاثية عن الأسماء الرباعية والخماسية فقد ذكر لها ابن جني (رحمه الله) عللا ثلاثا هي :

أ) أنها أعدل الأصول تركيبا ، وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفا ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من ، وفي ، وعن وهل .... ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عاريا من الزيادة ، وملتبسا بها ، مما يعد تداركه ، وتتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه . وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن في الاستعمال لقلة عددها حسب ؛ ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛ وأقل منه ما جاء على حرف

---

[١] المنصف ٤٦ .

[٢] السابق ٥٣ . ٥٥ .

[٣] السابق ٥٩ . ٦٠ .

واحد ، كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام .... وجميع ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه ، لعمرى ، ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادي حاليهما ، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزاً بينهما ، لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا إليه . [١]

ب) أنهم يصرفون من الأسماء الثلاثية ما كان معرفة مؤنثا إذا سكن وسطه :نحو : هند ، وجمل ، فصرفهم إياه مع أن فيه علتين ثقيلتين وهما التعريف والتأنيث دلالة على خفته ، ألا ترى أن الخفة فيه عادلت أحد السببين ، فانصرف الاسم ، فلذلك كثرت أمثلة الثلاثي . [٢]

جـ) أن ذوات الثلاثة أحق بالزيادة : لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها ولست أعني بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو : ضرب ونضرب وسيضرب ، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إياها .. لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبه فلخفة ذوات الثلاثة ما كثر تصرفها واعتورها الزيادات . [٣] وإنما احتملت مصادر الثلاثة كثرة الزيادة ــ حتى تصل إلى سبعة أحرف ــ لتصرفها وتمكنها ، وأيضا فإن الهمزة في أوائلها قد تسقط في الوصل فكأنها إنما بلغت لذلك ستة أحرف ، وإذا جاز أن يبلغ بالفعل على ثقله ستة أحرف ، فالمصدر الذي هو اسم جدير لخفته وتمكنه ، وأن يزاد عليه حرف واحد ، وأيضا فإن الزوائد وإن أطالت الكلمة فعلى كل حال هي زوائد ، والتقدير فيها الانفصال والانفكاك من الكلمة ، وقد يحذف كثير منها في التحقير والتكسير ، ولاسيما تحقير الترخيم فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرت لك . [٤]

وليس معنى ذلك أن أبنية الأسماء الثلاثية متساوية في كثرة الاستعمال ، بل بعضها أكثر

---

[١] الخصائص ١ / ٥٦ ، ٥٧ .

[٢] المنصف ٦١ .

[٣] السابق نفسه .

[٤] السابق ٧٥ ، ٧٦ .

استعمالا من بعض ، والدليل على ذلك ما ذكره ابن جني من أن بناء (فُعِل) تختص به الأفعال إلا في حرف واحد وهو دئل [١] ، وأيضا عدم وجود بناء (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين في الكـلام لكراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازما [٢] ، وسيأتي توضيح ذلك . ودليل ثالث وهو أن بناء (فَعْل) بفتح فسكون هو أعدل الأبنية وأكثرها استعمالا في كلام العرب ، وذلك أن فتحـة الفاء وسكون العين ، وإسكان اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ، وذلك لأن الساكن المتوسـط كأنه لا ساكن ولا متحرك ؛ لأنه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابع المتحركين ، ولا سـكون مـا بعده ، فيفجأ بسكونه المتحرك الذي قبله ، فينقض عليه جهته وسمته . فالساكن الحشو به يـضارع المتحرك . [٣]

وما ذكره ابن جني من كثرة الأسماء الثلاثية في لغة العرب هو الصواب عندي لما يلي :

أ) أن مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع مـن الثنـائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار هو اثنا عشر ألف ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنـا عشر : الثنائي سبعمائة وستة وخمسون ، والثلاثي تسعة آلاف ألف وستمائة وخمسون ، والربـاعي أربعمائة مائة ألف واحد وتسعون ألفا وأربعمائة ، والخماسي أحد عشر ألف ألف وسبعمائة ألـف وثلاثة وتسعون ألف وستمائة . [٤]

فالثلاثي وإن كان أقلها عدداً فأكثرها أبنية وأكثرها استعمالا ؛ لأنه وإن تركب منه ست أصول فقد استعمل أكثرها ، وإن تركب من الرباعي أربعة وعشرون أصلا فلم يـستعمل منـه إلا الترر اليسير ، والخماسي وإن تركب منه مائة وعشرون أصلا فلم يستعمل منها إلا ثلاثـة أصـول على الأكثر ، وذلك لإفراط طوله وثقله . ولا أدل على ذلك من أن أصحاب المعجمـات الـذين بنوا معجماتهم على مراعاة النظام الكمي قد جمعوا بين الرباعي والخماسي في باب واحد كما فعـل

---

[١] السابق ٦١ .

[٢] المنصف ٨٤ .

[٣] الخصائص ١ / ٩٥ ، ٦٠ بتصرف .

[٤] المزهر ١ / ٧٤ ، ٧٥ .

الخليل بن أحمد في العين ، وأحمد بن فارس الرازي في المقاييس .

ب) من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة متوسطة بـين قلـة الحـروف وكثرتهـا ، والمتوسطة ثلاثة أحرف . فالثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي ، ومن الرباعي والخماسي . [١]

---

[١] السابق ١ / ١٩٩ .

٢ ــ علة استعمال بعض الأصول من الثلاثي والرباعي والخماسي دون بعض :

تحدث ابن جني في أكثر من موضع عن أن العرب قد تستعمل بعض الأصول من الألفاظ والصيغ ، وتترك أو تهمل بعضا منها وقد لا يدعو القياس إلى تركها أو إهمالها لحكمة داعية إلى ذلك أو لعلة موجبة ، أو كما قال : " لأن الله ــ سبحانه ــ إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن في طباعهم قبولا له ، وانطواء على صحة الوضع فيه ؛ لأنهم ــ مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ــ لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة ، إلا ونفوسهم قابلة لها ، محسة لقوة الصنعة فيها ، معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها ..... " .[1]

فكلام العرب على ضربين : مهمل ، ومستعمل ، أما المستعمل فلا سؤال فيه أو عنه إذ هو الأصل في بابه ، وأما المهمل فعنه السؤال كي تبين علة إهماله ، إذ نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاه ولا محصلة منها ما أهمل من كلام العرب في الألفاظ والصيغ وليس في القياس ما يدعو إلى تركه أو إهماله .

أما علة استعمال بعض الأصول من الثلاثي والرباعي ، والخماسي ، دون بعض فقد بينها ابن جني بقوله : " اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها ، وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها ، وعلم أنه لابد من رفض ما شنع تآلفه منها نحو هع و قج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ولم يمرره بشيء من لفظه ، وعلم أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي . وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس ــ وهو الاتساع به في الأسماء ، والأفعال والحروف ــ فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحشا منه ، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصرب ، وربص ، صورة الإعلال ، نحو قولهم " ما أطيبه وأيطبه " ، " واضمحل وامضحل " ... وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى

---

[1] الخصائص ١ / ٢٤٠ .

أصل ، نحو صبر وبصر ، مشابها للإعلال من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعـاذر لهـم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول . فلمـا كـان الأمـر كـذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم معرضـة لهـم ، وعارضة أنفسهم على تخيرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه ، وقد أجمـع إنفاق بعضه دون بعضه فميز رديئة وزائفة ، فنفاه البتة ، كما نفـوا عنـهم تركيـب مـا قـبح تأليفه، .... ثم لا أدفع ـــ أيضا ـــ أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ومن أجلها فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بهـا عنـها "[1] ويقصد بذلك مناسبة الألفاظ للمعاني .

أما إهمال ما أهمل من الألفاظ من الثلاثي والرباعي والخماسي وليس في القياس ما يـدعو إلى إهماله فعلته كالتالي :

أ) **ما أهمل من الثلاثي** : وعلته إما قبح التأليف ، وإما الحمـل علـى غـيره أي الرباعي أما ما أهمل لقبح التأليف فيبدو من قوله : " أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة بـه ، ومقفـاه على أثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو سص ، وصـس ، وظـث ، وثـظ ، وضش ، وشض ؛ وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه ، والمشقة على النفس لتكلفه . وكـذلك نحو قج ، وجق ، وقك ، وكق ، وكج ، وجك ، وكذلك حروف الحلق ؛ وهي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف ، أي حروف الفم . فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى علـى الأضعف نحو أهل ، وأحد . وأخ ، وعهد وعهر ؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما ، إلا بتقديم الأقوى منهما نحو أرل ، ووتد ، ووطد "[2] وقد سبق توضيح ذلك وبيان علته .

أما ما أهمل لغير قبح التأليف ، أي يجوز تآلف حروفه ؛ لكن العرب لم تقل عليـه فعلتـه الحمل على الرباعي في حكمه ويبدو ذلك من قوله : " ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفا صالحا مـن

---

[1] الخصائص ١ / ٦٥ ، ٦٦ بتصرف .

[2] السابق ١ / ٥٥ ، وسر الصناعة ٢ / ٣٢٨ وما بعدها . والصاحبي ص ٨٧ .

إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن من تصرفه ، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي ، لا من أجل جفاء تركبه بتقاربه ، نحو سص ، وصس ، ولكن من قبل أنهم حذوه على الرباعي كما حذوا الرباعي على الخماسي ، ألا ترى أن لجع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون ، وقد قالوا نجع فيه . ورجع عنه واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجع ؛ فدل على أن ذلك ليس للاستثقال وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ، لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجحاد له ، مع شياعه واطراده من الأصلين اللذين فوقه " .[1]

ويقول : " فقد عرفت إذاً أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف ، نحو ضث ، وثض ، وثذ ، وذث ، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي ، فأتاه ذلك القدر من الجمود من حيث ذكرنا ؛ كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير ، والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي . وهذا عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه ، عمارة لبينهما ، وتتميما للشبه الجامع لهما " .[2] وعلى هذا فالثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه ، لقربه من الخماسي ؛ إذا لم يكن هناك تنافر في الحروف .

ب) **ما أهمل من الرباعي والخماسي** : وعلته أن ذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي ــ على قلة حروفه ــ فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لاشك فيما بعد ، في ثقل الخماسي ، وقوة الكلفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول .... والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا ... المستعمل منها قليل ... وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتنقل عنه . فلذلك قل الخماسي أصلا . نعم ثم لا تجد أصلا مما ركب منه قد تصرف

---

[1] الخصائص ١ / ٦٣ .

[2] السابق ١ / ٦٤ .

فيه بتغيير نظمه ونضده ، كما تصرف في باب عقرب وبرقع ، وبرقع : ألا ترى أنك لا تجد شـيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك ، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصـلا ، ثم لا يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده ... فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفـراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قل ونزر " . [١]

والدليل على ذلك " أنك متى رأيت أسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد ، فلابد فيه من حرف أو حرفين ، وربما كان فيه ثلاثة أحرف من حـروف الذلاقـة ـ ل ، ر ، ن ، ف ، ب ، م فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معراة من بعض هذه الأحرف الستة ، فاقض بأنـه دخيـل في كلام العرب ، وليس منه " . [٢] وكذا قال ابن فارس . [٣] وقد سبقها إلى ذلك الخليل بن أحمد. [٤] وكأن العربية قد خففت من ثقل الكلمة الناشئ عن طولها بصوت ذلق يخف معه اللسان وينـشط وينطلق . [٥]

وهناك علل أخرى ذكرها ابن جني لإهمال ما أهمل من ألفاظ الثلاثي والرباعي والخماسي منها : مخافة الجمع بين حركتين ضدين في حرف واحد . يبدو ذلك من قوله : " اعلم أن الـواو لم تأت في كلام العرب فاء ولاما ، وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ، ولامها واو إلا حرف واحد وهو قولنا (واو) ؛ ولذلك قال سيبويه : " ليس في الكلام مثل وعوت " . [٦]

واعلم أن سيبويه ذكر أنهم إنما امتنعوا من أن يكون في كلامهم مثل (وعوت) استثقالا للواوين . ولم يزد في الاعتلال لهذا أكثر من هذا الظاهر ، وقد أوجز في هذا القـول ، وأشـار إلى العلة الصريحة اللطيفة ، ولم يصرح بها ،وأنا أذكر الموضع قفوا له وكشفا لغرضه ، وزيادة في البيان وتقوية للعلة . اعلم أنه لم يأت عنهم مثل (وعوت) من قبل أنهم لو فعلوا ذلك لاكتنـف الحـال

---

[١] الخصائص ١ / ٦٢ ، ٦٣ .

[٢] سر الصناعة ١ / ٧٠ ، ٧١ بتصرف .

[٣] الصاحبي ص ٨٧ ، ٨٨ .

[٤] العين تح / د / عبد الله درويش ١ / ٥٧ .

[٥] الأصوات د / عيد الطيب ص ٦٤ .

[٦] الكتاب ٤/٤٠١

أمران ضدان ، فتركوا ذلك لذلك ، وذلك أن ما ماضيه (فَعَـل) وفـاؤه واو فعـين مـستقبله مكسوره ، وفاؤه محذوفة ، وذلك نحو (وعد ، وزن ، ورد) تقول : (يعد ، يزن ، يـرد) فهـذا أصل مستمر ... ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على (فَعَل) ولامه واو فعين مـضارعه أبـداً مضمومة ، وذلك نحو (غزوت أغزو) و (دعوت أدعو) . وهذا أيضا أصل مستمر غير منكـسر فلو صاغوا مثل (وعوت) لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين كما كسروا عين (يعـد) وأن يضموها أيضا كما يضمون عين (يغزو) فلما كان بناؤهم مثل (وعـوت) يـدعوهم إلى أن تكون العين في المضارع مضمومة مكسورة في حال واحدة رفضوه البتة فلم يبنوه مخافة أن يـصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدين في حرف واحد " . [١]

وقد تكون العلة في إهمال ما أهمل من الثلاثي والرباعي والخماسي هي الاستغناء بالـشيء عن الشيء . فالعرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهـم البتة ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (ودع) و (وذر) ، وبلمحة عن ملمحة ، وعليها كسرت ملامح ، وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه ، وبليلة عن ليلاة ، وعليها جاءت ليال . وبذكر عـن مذكار أو مذكير ، وبأينق عن أنوق فألزموه القلب أو الإبدال .... وباشتد وافتقر عن قولهم : فقر وشد ، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيـادة ، وهـو صدر صالح من اللغة . وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية مـن الـواو الزائدة .... ومثله كثير في ذوات الأربعة . وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة .... " . [٢]

وقد وافق ابن جنى سيبويه فى أن علة ما ترك استعماله كما فى ودع و وذر هى الاستغناء عنهما بترك . . [٣]

بينما علل المبرد عدم ورود (ودع و وذر) فى لغة العرب بسقوط الواو إذا قدمت. [٤] وعلـل

---

[١] سر الصناعة ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ بتصرف ،

[٢] الخصائص ١ / ٢٦٧ ، ١ / ٣٩٢ وما بعدها بتصرف ، وسر الصناعة ١ / ١٠٠ .

[٣] الكتاب ٤/٦٧ .

[٤] أضواء البيان ٨/٥٥٥

مكى بن أبي طالب عدم وجود (وذر)بالحمل على(ودع)؛لأن الماضى (وذر) ،ولا يـأتى يفعـل بالفتح من فعل إلا أن يكون فيه حرف حلق ،ولا حرف حلق فى وذر، وإنما فتحت الـذال ؛لأنهـا محمولة على ما هو فى معناها وهو يدع ....فلما كان يذر بمعنى يدع ومحمولا عليه فى فـتح عينـه حذفت أيضا الواو على الأصل لو استعمل . [١]

والحقيقة أنه ينبغى حمل الكلام على الأكثر فى اللغة ؛وذلك لورود ودع فى الشعر ومنـه قول أبي لأسود:

ليت شعرى عن خليل ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه. [٢]

وكذا الحديث : (لينتهين أقوم عن ودعهم الجماعات) . [٣]

ولا يجوز لعربي أن يستعمل هذه الأصول المرفوضة الاستعمال لقول ابن جـني : " فـإن كان الشيء شاذاً في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلـك ، وجريـت في نظيره على الواجب في أمثاله " . [٤]

كذا قوله : " واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر ، وذلك أنهما إذا كانا يتعاقبـان في اللغـة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحل الواحد . فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفي بأحدهما عن صاحبه . كما يحتمل المحل الواحـد الضد الواحد دون مراسله " . [٥]

وقد تكون العلة في إهمال بعض الأصول هي خروج اللفظ على أصله ؛ لأنه يشذ بـذلك عن بابه وحال نظائره وليكون ذلك دليلا على أصول ما غير من نحوه . ومن ذلك قراءة الحـسن

---

[١] مشكل إعراب القرآن ١/٤١٠ .

[٢] أضواء البيان ٨/٥٥٥ .

[٣] سنن ابن ماجه (١/٢٦٠ باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة حديث رقم ٧٩٤)

[٤] الخصائص ١ / ١٠٠ .

[٥] السابق١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

وابن هرمز وغيرهما " مثوبة " [١] ساكنة الثاء . قال أبو الفتح : " هذا مما خرج على أصله ، شـاذا عن بابه وحال نظائره ، ومثله مما يحكى عنهم من قولهم : الفكاهة مقـودة إلى الأذى . وقياسـهما مثابة ومقاده ، كما جاء عنهم من منامة وهي القطيفة ، ومزادة .... " [٢] ومثله تتميم اسم المفعول مما عينه أحد حرفي العلة (الواو ، أو الياء) . فهذا وغيره يخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله . [٣] أو إنه جعل تبينها على الباقي ، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة ، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية " . [٤] ونظير ذلك استحوذ ، وأغيلت بدلا من استحاذ ، وأغالت. [٥] وهذا نادر جداً ؛ لأن من أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير مـا لا يطـوع النطق به لتعذره .... " . [٦]

أما إهمال ما أهمل من الصيغ أو الأبنية فهو على النحو التالي :

أ) صيغة (فعُل) : لا يوجد في الكلام (فعل) بكسر الفاء وضم العين ، وإنما لم يجيء ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء ـــ لازما . [٧] وقال : " الثلاثي جاء فيـه لخفتـه جميع ما تحتمله القسمة . وهي الاثنا عشر مثالا ، إلا مثالا واحدا فإنه رفض ـــ أيضا ـــ لما نحن عليه من حديث الاستثقال ؛ وهو (فعل) وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم ، وكذلك ما امتنعـوا من بنائه في الرباعي ـــ وهو فعلل ـــ هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم ، وإن كان بينهما حاجز ؛ لأنه ساكن ، فضعف لسكونه من الاعتداد به حاجزاً ؛ على أن بعـضهم حكـى زئـبر ، وضئبل ، وخرقع ، وحكيت عن بعض البصريين " إصبع " وهذه ألفاظ شاذة ، لا تعقد بابـا ، ولا

---

[١] سورة المائدة (من الآية ٦٠) .

[٢] المحتسب ١ / ٢١٣ .

[٣] الخصائص ١/ ٢٦٠ ، ٢٦٣ بتصرف .

[٤] المنصف ٢٤٢ .

[٥] السابق نفسه ، والخصائص ١ / ١٠٠ ، ١ / ٣٩٥ .

[٦] الخصائص ١ / ٢٦٠ .

[٧] المنصف ٤٨ .

يتخذ مثلها قياسا " .[١]

أما قراءة أبي مالك الغفاري : ﴿ والسماء ذات الحبك ﴾[٢] بكسر الحاء وضم الباء فقد جعلها ابن جني من قبيل السهو ، أو تداخل القراءات واللغات . قال : " وأما (الحبك) بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهوا . وذلك أنه ليس في كلامهم (فعل) أصلا ، بكسر الفاء ، وضم العين . وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي ، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلا والبتة ، أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان : بالكسر ، والضم . فكأنه كسر الحاء يريد (الحبك) وأدركه ضم الباء على صورة (الحبك) وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة ... "[٣]

وهذا ما أيده علم اللغة الحديث الذي أثبت عن طريق أجهزة التحليل الصوتي خروج الضمة والواو من مؤخر أو أقصى اللسان ، وخروج الكسر والياء من مقدم اللسان ، ففي الانتقال من الكسر إلى الضم كما في صيغة (فعل) انتكاث وتراجع يستلزم جهدا عضليا كبيرا تنفر منه العربية .

ب) عدم وجود صيغ (فَعْلل ، وفَعْلُل ، وفُعْلَل) : فقد استعملوا بعض المثل من الرباعي ورفضوا بعضها الاخر ، وعلة رفضه هي تحاميهم فيه الاستثقال ، وذلك أنهم كما حموا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول ، من حيث قدمنا وأرينا ، كذلك أيضا توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول ؛ من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعيا كان أو خماسيا ، من مثال إلى مثال ، في النقص والاختلال . كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب ، أعني به حال التقديم والتأخير " .[٤]

جـ) عدم وجود صيغة (افعنعل) مما لامه حرف حلق : العرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق ، إنما هو مما لامه حرف فموي . وذلك نحو : اقعنسس ، واسحنكك ،

---

[١] الخصائص ١ / ٦٩ .

[٢] سورة الذاريات (آية ٧) .

[٣] المحتسب ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

[٤] الخصائص ١ / ٦٨ .

واكلندد ، واعفنجج ، أما نحو ارفنعا فلا يجوز وعلة امتناع ذلك : أن العرب زادت هذه النـون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ، ألا ترى أنـك إذا وجـدت النون ثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف قطعت بزيادتها ؛ نحو نون جحنفل ، وعبنقس ... عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثبت بضده . قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو فدوكس " وياء سميدع ... وألف عذافر والنون حرف مـن حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة . وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون ـــ إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع ـــ قوية الشبه بحروف المد وإنما يقوى شبهها متى كانت ذات غنـة لتضارع بها حروف المد للينها ، وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فموي لا حلقي ، نحو جحنفل وبابه .... وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلقي .... " .[1]

وهنا أختم حديثي عن علة إهمال ما أهمل من الألفاظ والصيغ بقول ابن جـني . (رحمـه الله) : " إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب إتباعها عليه ، ولم يسع أحداً بعد ذلك العدول عنه " .[2]

وبقول الفارابي : " أما اللسان فهو كلام جيران الله في دار الخلد (أي كلام أهل الجنة) وهو المترّه من بين الألسنة من كل نقيصة ، والمعلى من كل خسيسة ، والمهذب مما يستهجن ، أو يستشنع ... " [3] وقوله أيضا : " العرب تميل عن الذي يلزم كلامها الجفاء إلى ما يلـين حواشـيه ويرقها ، وقد نزه الله لسانها عما يجفيه ، فلم يجعل في مباني كلامها جيما تجاورها قاف متقدمـة ولا متأخرة ، أو تجامعها في كلمة صاد أو كاف إلا ما كان أعجميا أعرب ، وذلـك لجـأة ـــ (أي صلب) ـــ هذا اللفظ ، ومباينته ما أسس الله عليه كلام العرب من الرونق والعذوبة ؛ وهذه علـة أبواب الإدغام ، وإدخال بعض الحروف في بعض ، وكذلك الأمثلة والموازين اختير منها مـا فيـه

---

[1] الخصائص ١ / ٣٦٣ ، وما بعدها بتصرف .

[2] السابق ١ / ٣٦٣ .

[3] ديوان الأدب ١ / ٧١ ، ٧٢ والمزهر ١ / ٣٤٢ .

طيب اللفظ ، وأهمل منها ما يجفو اللسان عن النطق به أولا مكرها .... " .[١]

٣ ــ علة كثرة ورود الثقيل في لغة العرب :

يلاحظ مما سبق ذكره في حديثنا عن العلة اللغوية عند ابن جني أن كلام العرب في أكثره مبني على مراعاة الاستخفاف ، والبعد عن الاستثقال وقد عبر ابن جني عن ذلك في أكثر من موضع بقوله : " ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون " .[٢] ولا أدل على ذلك من رفعهم المسند إليه ، ونصبهم للمفعول له كما ذكر . ومن استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمعوا الفتحة (أي تركوها) في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ، ولطف استشفافهم وتصفحهم .[٣]

فالعرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعنيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع (أي مواضع الاستثقال)[٤] ــ التحامي الذي نسبته إليها ، وزعمته مراداً لها .[٥]

كما أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ، ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها ، وهو أول على الحكمة المنسوبة إليها .[٦]

ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمين ، جاز لصاحب هذا العلم ؛ الذي جمع شعاعه (أي ما تفرق منه) وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج أشطانه ، وبعج أحضانه ، وزم شوارده ،

---

[١] المزهر ١ / ٣٤٣ نقلا عن ديوان الأدب .

[٢] الخصائص ١ / ٥٠ ، ٦٩ ، ٧٠ ، وعلل التثنية ٧١ والمنصف ٥٢٢ .

[٣] الخصائص ١ / ٧٩ .

[٤] السابق ١ / ٥٥ وما بعدها إلى ٩٦ .

[٥] السابق ١ / ٧٣ .

[٦] السابق ١ / ٢٣٨ .

وأفاء فوارده ـــ (أي أعادها إلى جماعتها) ـــ أن يرى فيه نحوا مما رأوا ، ويحذوه على امثلتهم التي حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل وعنه غير متثاقل ... فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها ، وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها ، وأنها لم تقتعث اقتعاثا ولا هيلت هيلا ، وأن واضعها عنى بها وأحسن جوارها ، وأمد بالإصابة والأصالة فيها . [1]

وإذا كان هذا هو حال العرب في اختيار طرائق كلامهم ، ومثلهم ، فإننا نجد مع ذلك خروجا عن مألوف كلامهم ، إذ نجدهم ـــ أحيانا ـــ يكثرون من ورود الثقيل تارة ، أو يعدلون عن الأخف إلى ما هو أثقل منه من غير ضرورة تارة ثانية ، أو من الثقيل إلى ما هو أثقل منه تارة ثالثة . وهذا وإن كان ظاهره التناقض إلا أنه مع تأمله تجده صحيحا في بابه لداعية أو علة أدت إلى استعماله كالتالي :

فمن كثرة استعمال الثقيل ، وقلة استعمال الخفيف : أنه كثر عنهم باب (فعل) نحو : عنق ، وطنب ، وقل عنهم باب (فعل) نحو إبل ، وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة . [2] وقد علل ابن جني ذلك بأمرين :

أحدهما : أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يحتمل للقوة مالا يحتمل للضعف ؛ .... وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها . [3]

ثانيهما : أن بين المفرد والجملة أشباها . منها : وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة نحو مررت برجل حسن وجهه ، وفي الخبر نحو : زيد قام أبوه ، وفي الحال نحو : مررت بزيد فرسه واقفة . ومنها : أن بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانيه احتياج المفرد إلى المفرد ، وذلك في

---

[1] السابق ١ / ٣٠٩ ـــ ٣١٣ بتصرف .

[2] الخصائص ١ / ٦٩ ، ٣ / ١٨٠ .

[3] السابق ١ / ٦٩ ، ٧٠ بتصرف .

الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه . ومنها : أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع ، كـنعم ، ولا ؛ لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة ..... فلما كانت بين المفرد وبين الجملـة هذه الأشباه والمقاربات وغيرها ، شبهوا توالي الضمتين في نحو سرح وعلط ، بتواليهما في نحو زيـد قائم ، ومحمد سائر . وعلى ذلك قال بعضهم : الحمدُ لله [١] ، فضم لام الجر إتباعا لضمة الـدال ،وليس كذلك الكسرتين في نحو إبل ؛ لأنه لا يتوالى في الجملة الجران ، كما يتوالى الرفعان . فـإن قلت : فقد قالوا: الحمد لله " [٢] فوالوا بين الكسرتين ، كما والوا بين الضمتين . قيل : الحمـد لله هو الأصل ثم شبه به الحمد لله ؛ ألا ترى أن إتباع الثاني للأول أكثر من إتباع الأول للثاني ، نحـو اقتل . وإنما كان كذلك ؛ لأن تقدم السبب أولى من تقدم المسبب ؛ لأنهما يجريـان مجـرى العلـة والمعلول ...."[٣]

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالي الكسرتين في نحو سدرات ، وكـسرات ، وعجـلات . قيل : هذا إنما احتمل لمكان الألف والتاء ، كما احتمل لهمـا صـحة الـواو في نحـو خطـوات وخطوات... ولأجل ذلك ما صح في لغة هذيل قولهم : جوازات وبيضات ، لما كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنث ... " . [٤]

أما كثرة استعمال (فُعُل) وقلة استعمال (فُعَل) فعلته أنه كثيرا ما يعدل عن أصـول كلامهم نحو عمر ، وزفر ، وجشم ... فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكن (فُعُل) الذي ليس معدولا . ويدلك على انحراف (فعل) عن بقية الأمثلة الثلاثيـة غـير ذوات الزيـادة انحـرافهم بتكسيره عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جعل وجعلان وصرد وصـردان ، ونغـر ونغـران ... فاطراد هذا في (فعل) مع عزته في غيرها ، يدلك على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعـدل عـن

---

[١] وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٢٢) المختصر في شـواذ القـرآن ص٩ ، والمحتسب ٣٧/١.

[٢] وهي قراءة لزيد بن علي ، والحسن البصري ، المحتسب ١ / ٣٧ ، وعزاها ابـن خالويـه للحـسن ورؤبـة ، المختصر ص٩ .

[٣] الخصائص ٣ / ١٨٠ ــ ١٨٢ بتصرف .

[٤] السابق ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ بتصرف .

نظائره إليها .[١]

ومن كثرة استعمال الثقيل وقلة استعمال الخفيف أيضا : كثرة الواو فـاء نحـو : وعـد ووزن .... وقلة الياء هناك نحو : يمن ويسر . وعلة ذلك : أن كثرة الواو هناك أنك قـادر مـتى انضمت أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو : أعد ، وأجوه ، ... وإسـادة ، وإفـادة . وإذا تغير الحرف الثقيل فكان تارة كذا ، وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجة واحدة . والياء إذا وقعت أولا وانضمت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها ... وإذا أبدلت همزة كمـا في يديـه وأديه ، فلضرب من الاتساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال .[٢]

وعلى هذا فاستعمال الثقيل دون الخفيف يرجع إلى أنه قد يحتمل من القوة ما لا يحتمـل للضعف تارة ، أو الشبه أي شبه المفرد بالجملة تارة ثانية ، أو لعدم تمكن الخفيف تمكن الثقيل ، لمـا يتميز به الخفيف من خاصية انفرادية يعدل بها عن نظائره تارة ثالثة .

وقد تكون العلة في استعمال الثقيل دون الخفيف هي ضرورة التمثيل كقولهم في التمثيـل من الفعل حبنطي : فعلي . فيظهرون النون ساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجودا في شـيء من كلامهم .... إلخ " .[٣]

أما العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه ، أو ترك الأخف إلى الأثقـل مـن غـير ضرورة فله ثلاث علل :

أحدها : الاستحسان يقول في باب الاستحسان : " ومن ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة ، نحو قولهم : الفتوى ، والبقوى ، والتقوى ، والشروى ، ونحو ذلـك . ألا تـرى أنهم قلبوا الياء ـــ هنا ـــ واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهـم أرادوا الفـرق بـين الاسـم والصفة ، وهذه ليست علة معتدة ، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون

---

[١] السابق ٣ / ١٨٣ .

[٢] السابق ٣ / ١٨٤ ، ١٨٥ بتصرف .

[٣] الخصائص ٣ / ٩٨ .

على أنفسهم الفرق بينهما فيها .... إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضـرورة علـة ... كذا قولهم : صبية ، وقنية ، وعذى .... فهذا كله استحسان لا عن استحكام علة ... " . [١]

ثانيها : التخفيف . يقول في باب (العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب مـن الاستخفاف) : " اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته . وذلك أنه أمـر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخفـا على اللسان . وذلك نحو الحيوان ؟ ألا ترى أنه عند الجماعة ـــ إلا أبا عثمان ـــ من مضاعف الياء وأن أصله حييان ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل مـن الياء ، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك ، وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القويـة الناهـضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدهما ياء ، نحو دنيا ، وقيراط ، وديماس ، وديباج ، فيمن قال : دماميس ودبابيج ، كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم . [٢]

ومن ذلك قلب الواو مضمومة ضما لازما همزة ، والهمزة على كل حال أثقل من الـواو وفي ذلك عدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه تخفيفا ؛ لأن الهمزة وإن كانت أثقل من الواو علـى الإطلاق ، فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة ؛ لأن ضمتها تزيدها ثقلا . [٣]

ثالثها : مراعـاة المعنـى : كما فـي قـراءة إبراهيم ، وأبـى بكـر الثقفـي : ﴿ **الحواريون** ﴾ [٤] مخففة الياء في جميع القرآن . قال أبو الفتح : ظاهر هذه القراءة يوجـب التوقف عنها والاحتشام منها ؛ وذلك لأن فيها ضمة الياء الخفيفة المكسور ما قبلها ، وهذا موضع تعافه العرب وتمتنع منه ألا ترى إلى قول الله ـــ سبحانه ـــ : ﴿ **فأولئك هم العادون** ﴾ [٥] وأصله العاديون ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فأسكنت ، وحذفت لـسكونها وسـكون الـواو

---

[١] السابق ١ / ١٣٤ .

[٢] السابق ٣ / ٢٠ .

[٣] الخصائص ٣ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

[٤] آل عمران من الآية (٥٢) .

[٥] المؤمنون من الآية (٧) .

بعدها ؟ فكان يجب على هذا أن يكون الحوارون ، كالقاصون والساعون ، إلا أن هنـاك غرضـا وفرقا بين الموضعين يكاد يقنع مثله ، وذلك أن أصل هذه الياء أن تكون مشددة ، وإنمـا خففـت استثقالا لتضعيف الياء ، فلما أريد منها معنى التشديد جاز أن تحمل الضمة تصورا لاحتمالها إياهـا عند التشديد .[١]

وعلى هذا فالعدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه فهو إما للتخفيف ، وهي علة أساسـية أو الاستحسان وهو علة ضعيفة غير مستحكمة ، أو مراعاة للمعنى وهو علة قليلة الورود .

فللغة العرب إذن أسرار وخصائص لا تبين ولا تتضح إلا بعد الكـشف عنـها وجـلاء غامضها فهم يخففون الثقيل ، فتشعر أنهم أرق طباعا ، وألين عيـشا ، ويـستعملون الثقيـل دون الخفيف تارة ثانية فتشعر أنهم أجفى طباعا ، وأيبس طينا . وحينما تنعم النظر في مجـاري كلامهـم وتتأمل مواضعه تعرف أغراضهم ، ولطف أسرارهم .

حقا إنها لغة الأعاجيب في وضعها المحكم ، وتنسيقها الدقيق ، فمن استطاع أن يـستجلى غوامضها ، ويستقري دقائقها ، ويلم بما هنالك من حكمة وفلسفة وبيان للدقائق وأسبابها المنطبقـة على العقل والمنطق استيقن أن العربية قد وضعت بإلهام من المبدع الحكيم جلت قدرته .[٢]

٤ ـ علة وجود المجاز في اللغة :

لم يقف العربي بالكلمات عند استعمالها الأول ، بل استعمل كثيرا منها في معان جديدة ، متمشيا بذلك مع حاجات نفسه ، وحاجات عصره ، وما يجد في حياته ، إلا أن هـذا الاسـتعمال الجديد مرهون بوجود ما يسوغه ، ومنوط بأغراض لغوية كثيرة .

وهذا النقل أو الاستعمال الجديد هو ما أطلق عليه علماء العربية اسم المجاز ، على حـين أطلقوا على الاستعمال الأول اسم الحقيقة .

---

[١] المحتسب ١ / ١٦٢ .

[٢] دقائق العربية (جامع أسرار اللغة وخصائصها ص١٣) .

وعرفوا الحقيقة بقولهم : ما أقر في الاستعمال على أصل وضـعه في اللغـة [١] . أو أنهـا الكلام الموضوع موضعه ليس باستعارة ، ولا تمثيل ، ولا تقديم فيه ولا تأخير . [٢]

وعرفوا المجاز بأنه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطـب لعلاقة بين الأول والثاني . [٣]

وقد كان المجاز مثاراً للجدل والخلاف بين علماء العربية القدامى ، فمنهم من جعل ألفاظ اللغة كلها من قبيل الحقيقة وأنكر وجود المجاز في اللغة [٤] ، ومنهم من أقر بوجوده في اللغـة دون القرآن الكريم [٥] ، ومنهم جعل أكثر الكلام على سبيل الحقيقة . [٦] ومنهم من زعـم أن أكثـر الكلام مجاز وهو رأي ابن جني . وقد دلل على ذلك في أكثر من موضع في كتبه . [٧] وقـد نقـد بعض المحدثين القدماء في معالجتهم الحقيقة والمجاز بأنهم قد اعتراهم الضعف في بعض النـواحي . [٨] والمقام ـــ هنا ـــ لا يسمح بتوضيح ذلك ؛ لضيقه ، ولعدم احتياج البحث إليهـا . إلا أن الـذي عليه العمل أن المجاز قد كثر وروده في اللغة العربية ، خلافا لما يزعمه الفريـق الأول ـــ (الـذين أنكروا وجوده في اللغة) وأن العرب قد توسعوا فيه وبخاصة في الشعر والنثر الفني والخطابـة وفي لغة الآداب على العموم . ولكن من التعسف المبالغة في مبلـغ وروده ومحاولـة إدخـال معظـم التراكيب العربية في باب المجاز . [٩] كما فعل ابن جني .

---

[١] الخصائص ٢ / ٤٤٤ .

[٢] المزهر ١ / ٣٥٥ .

[٣] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ـــ لأبي حمزة العلوي ١ / ٦٤ .

[٤] المزهر ١ / ٣٦٤ ـــ ٣٦٦ .

[٥] انظر توضيح ذلك في / من أسرار القرآن د / علي محمد حسن العماري ص ٥٠ .

[٦] الصاحبي لابن فارس ٣٢١ ـــ ٣٢٣ .

[٧] الخصائص ٢ / ٤٤٤ وما بعدها ، ٣ / ٢٥٠ ، المحتسب ١ / ٢٣٨ .

[٨] دلالة الألفاظ د / إبراهيم أنيس ١٢٨ وما بعدها ،و نظرات في دلالة الألفاظ د / عبد الحميد أبو سكين ١٠٨ ، ١٠٩ .

[٩] فقه اللغة د / علي عبد الواحد وافي ٢٣٠ ، ٢٣١ .

ولكثرة المجاز . وسعة استعماله ، وانتشار مواقعه قد يلحق بالحقيقة عندهم وإن كان فرعا عنها . وقد علل ذلك ابن جني بقوله : " وسبب تمكن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأتى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهي ، وذلك قولهم : أنت الأسد ، وكفك البحر ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة ، ومعناه المجاز والاتساع ، ألا ترى أنه إنما يريد : أنت كالأسد ، وكفك مثل البحر ... " . [١]

أما علة وجود المجاز في اللغة ، فتبدو من قول ابن جني : " وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهي : الاتساع ، والتوكيد والتشبيه . فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة ... فمن ذلك قول الله ـ سبحانه ـ : ﴿ وأدخلناه في رحمتنا ﴾ هذا هو مجاز . وفيه الأوصاف الثلاثة . أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة ، وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة ـ وإن لم يصح دخولها ـ بما يجوز دخوله ، فلذلك وضعها موضعه . وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر . وهذا تعال بالعرض وتفخيم منه إذ صير إلي حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين " . [٢]

وهو في ذكره لعله الاتساع يبدو مدى التأثر الواضح بينه وبين علماء أصول الفقه . إذ ذكر الأصوليون هذه العلة للمجاز ، يقول أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩) وقد ظهر المجاز ظهوراً عظيما في كتاب الله (عز وجل) ورسائل الكتبة ، وأشعار العرب حتى كاد يغلب على الحقيقة وجودا واستحسانا وبه توسعت اللسان وصلحت . [٣]

وقد رجعت إلى كتب أصول الفقه السابقة على ابن جني ـ كأصول الشاشي (ت٣٤٤هـ) [٤] ، والفصول في الأصول لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) ، [٥]

---

[١] الخصائص ٢ / ١٧٩ .

[٢] السابق ٢ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ بتصرف .

[٣] قواطع الأدلة ١ / ٢٨٧ .

[٤] ص ٤٢ ومابعدها .

[٥] ١ / ٤٦ وما بعدها .

وكتر الوصول إلى معرفة الأصول لعلي بن محمد البزدوى (ت ٣٨٢ هـ) [١] فلم أجد إشارة إلى هذه العلة . فلعلها من تأثر الأصوليين به .

كما علل أيضا وجوده في اللغة والقرآن الكريم بقوله في باب (ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) : " أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد ، وحاد عن الطريقة المثلى إليها ، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها ، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها ..... ولو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها ، أو مزاولة لها ، لحمتهم السعادة بها ، ما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها .... وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز ، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة ... فلما كانت كذلك وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها ، وانتشار أنحائها ، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ، ويعتادونه منها ، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم ، وعادتهم في استعمالها .... وإذا صح هذا الموضع ثبت به لنا أصل شريف يعرفه من يعرفه . ولولا ما تعطيه العربية صاحبها من قوة النفس ودربة الفكر لكان هذا الموضع ونحوه مجوزا عليه غير مأبوه له .... " . [٢]

أما يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) فقد علل وجود المجاز في لغة العرب بأن له مقاصد ثلاثة ؛ لأنه إما أن يكون الأمر يرجع إلى اللفظ وحده ، أو إلى المعنى وحده ، أو إليهما جميعا .

المقصد الأول : ما يرجع إلى اللفظ على الخصوص وذلك من أوجه ، أما **أولا** : فلما يرجع إلى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدال على المجاز أخف من الحقيقة على اللسان ، إما لخفة مفرداته ، أو لحسن تعديل تركيبه ، أو لخفة وزنها ، أو لسلاسته ، أو لغير ذلك من الأمور التي تقتضي السهولة فيعدل إلى المجاز لما ذكرناه . وأما ثانيا : فلأن اللفظة المجازية ربما كانت صالحة للقافية إذا كان الكلام شعرا منظوما ، أو لأجل التشاكل في السجع إذا كان الكلام منثوراً ،

---

[١] ص ٦ وما بعدها .

[٢] الخصائص ٣ / ٢٤٨ ــ ٢٥٨ بتصرف .

والحقيقة غير صالحة في ذلك ، أو لأجل أن الكلمة المجازية مألوفة الاستعمال ، والحقيقة غريبة وحشية فتكون المجازية أخف لما يحصل من الأنس المألوف ما ليس يحصل في غيره . وأما الثالث : فربما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة الصحيحة في تصريفها في بنائها ، والحقيقة منحرفة عن ذلك ، فلهذا عدل إلى استعمال اللفظة المجازية .

المقصد الثاني : ما يرجع إلى المعنى على الخصوص . وذلك من أوجه أهمها : التعظيم والتحقير ، وتقوية حال المذكور ، والتوكيد .

المقصد الثالث : ما يرجع إلى اللفظ والمعنى جميعا ، لما يحصل في المجاز من تلطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه ، وتقرير ذلك هو أن النفس إذا وقفت على كلام غير تام بالمقصود منه تشوقت إلى كماله ، فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوق أصلا ؛ لأن تحصيل الحاصل محال ، وإن لم تقف على شيء منه فلا شوق هناك . فأما إذا عرفته من بعض الوجوه دون بعض فإن القدر المعلوم يحصل شوقا إلى ما ليس بمعلوم . فإذا عرفت هذا فنقول : إذا عبر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة حصل كمال العلم به من جميع وجوهه ، وإذا عبر عنه بمجازه لم تعرف جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوق إلى تحصيل الكمال ، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب إلى تحسين الكلام وتلطيفه " .[1] وهذا الكلام مأخوذ بنصه من كلام الرازي (ت ٦٠٦هـ) صاحب المحصول [2].

أما المحدثون من علماء اللغة فمنهم من تحدث عن المجاز بصفة عامة وذكر علة وجوده في لغة العرب وهم اللغويون ، ومنهم من قسم المجاز إلى ثلاثة أنواع وذكر علة كل نوع وهم علماء البلاغة .

أما اللغويون فيقولون : " إن للمجاز والنقل على الأخص أثر جليل في اتساع العربية ونموها وقدرتها على التعبير عن المعقولات المحضة ومعنويات الأمور . وأنه كذلك يلبي حاجة

---

[1] الطراز ١ / ٧٩ ــ ٨٢ .

[2] المحصول في علم الأصول ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ١ / ٤٦٤ وما بعدها .

الحضارة المتجددة ، فبفضله اتسعت اللغة العربية للعلـوم والفنـون علـى اخـتلاف أنواعهـا ، وللحضارة على كثرة مظاهرها وأنه كذلك يؤدي إلى الابتكار والاختراع في المعنى وذلك إذا كان يتميز بالطرافة ، ويصادف من جمهور الناس الإعجاب ، وذلك يكون فيما تتفتق عنه قرائح الأدباء والشعراء ، والصفوة من أصحاب البلاغة .[١]

أما المحدثون من علماء البلاغة فجاء تعليلهم للمجاز بإبراز علة وقيمة كل نوع من أنواعه . فالمجاز المرسل من الوسائل التي تساعد على بلاغة التعبير ، وعلى جماله ، وحسن موقعه في نفوس المتذوقين ... .زد على هذا أن معظم علاقات المجاز المرسل سبيل إلى المبالغة وقوة الأثـر في الكلام.

والاستعارة صورة من صور التوسع والمجاز في الكلام ، وهي مـن أوصـاف الفـصاحة والبلاغة العامة التي ترجع إلى المعنى ... ومن خصائصها التي تذكر بها وهي عنوان مناقبـها : أنهـا تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ ، حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر ، وتجني من الغصن الواحد أنواعا من الثمر ... ومن خصائصها كذلك التشخيص والتجسيد في المعنويات ، وبث الحركة والحياة والنطق في الجمادات .... أما الكناية فهي تـضع لـك المعـاني في صـورة المحسات..... .[٢]

وعلى هذا لا يسعنا إلا أن نقر بوجود المجاز في لغة العرب ، وفي القرآن الكـريم ؛ لأنـه بلغتهم التي ألفوها ، واعتادوها ، وفهموا أغراضها ، لقوة حسهم بها ، ولطف أغراضـهم . وأنـه يحقق جميع ما ذكره علماء العربية قديما وحديثاً من فوائد وتعليلات ، دون تناقض بينهم ، بل تفانوا في خدمة لغتهم ؛ لإبراز دقائقها وأسرارها التي لا يمكن الإحاطة بها ، وذخائرها التي تـذخر بهـا ، وتلاقى أغراضها وتعطفها .

---

[١] فقه اللغة د / والي ٢٢٩ ، دراسات في فقه اللغة ـــ الأنطاكي ص٣٠١ ، والمولـد في العربيـة ، د / حلمـي خليل١٠٩ ، ودلالة الألفاظ ص ١٣١ .

[٢] البلاغة العربية في ثوبها الجديد ، د / بكري شيخ أمين ٢ / ٩٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٦٨ بتصرف .

٥ــ علــة الالتفــات :

يدور لفظ الالتفات في اللغة حول معاني الصرف والتحول من جهة إلى أخرى ، فيقــال : لفت وجهه عن القوم : صرفه ... ومنه الالتفات . [١]

واصطلاحاً : هو التعبير عن المعنى بواحد من الثلاثة ــ (الغيبة ، الخطاب ، التكلم) ــ بعد التعبير عنه بغيره منها . [٢]

وقد جاء حديث ابن جني (رحمه الله) عن هذه الظاهرة عند توجيهه لقراءة الحــــسن : ﴿ واتقوا يوما يرجعون فيه إلى الله ﴾ [٣] بياء مضمومة .

وقال عنه : " فيه ترك الخطاب إلى لفظ الغيبة كقوله تعالى : ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة ﴾ . [٤]

أما علة وجود الالتفات في لغة العرب فقد ذكر أن عادة توسط أهــل النظــر أن يعللوا أو أن يقتصروا في تعليلهم الانتقال من الخطاب إلى الغيبة . ومن الغيبة إلى الخطاب بالاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ [٥] أي اتساع مجاري الكلام . وقد ذكر الزركشي [٦] هذه العلة بينما اقتصر ابن فارس على ورود الظاهرة دون تعليل لها . [٧]

لكن ابن جني لم يقتصر في تعليله لهذه الظاهرة على هذه العلة العامة ، بل غاص في أعماق اللغة ليكشف عن مكنون المعاني وكنوزها ، فذكر أن للالتفات علة تعود إلى المعنى وأنه لا يعلل لــه

---

[١] لسان العرب (ل ف ت) .

[٢] شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ــ للسيوطي ص٢٨ .

[٣] سورة البقرة آية (٢٨١) .

[٤] سورة يونس آية (٢٢) .

[٥] المحتسب ١ / ١٤٥ .

[٦] البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣١٤ ، ٣٢٥ .

[٧] الصاحبي ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

بالاتساع إلا إذا عرى الموضع من غرض معتمد ، وسر على مثله تنعقد اليد .

وفي الآية الكريمة يعلل للانتقال من الخطاب إلى الغيبة بحمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى وقد شاع ذلك عنهم واتسع . وشرح ذلك فقال : " كأنه ـ والله أعلم ـ إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة فقال : (يرجعون) بالياء رفقا من الله بصالحي عباده المطيعين لأمره .

وذلك أن العود إلى الله للحساب أعظم ما يخوفه ويتوعد به العباد . فإذا قرئ ﴿ترجعون فيه إلى الله﴾ فقد خوطبوا بأمر عظيم يكاد يستهلك ذكر المطيعين العابدين ، فكأنه (تعالى) انحرف عنهم بذكر الرجعة فقال : يرجعون فيه إلى الله . ومعلوم أن كل وارد هناك على أهول أمر وأشنع خطر ، فقال : يرجعون فيه .... ومن قرأ بالتاء (ترجعون) فإنه فضل تحذير للمؤمنين نظرا لهم واهتماما بما يعقب السلامة بحذرهم .[1]

وقد أكد هذه العلة وهي بيان الغرض المعنوي المسوق له الكلام فقال : قوله تعالى : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[2] بعد قوله : ﴿الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم﴾[3] . فليس ترك الغيبة إلى الخطاب هنا اتساعا وتصرفا ، بل هو لأمر أعلى ومهم من الغرض أعني وذلك أن الحمد معنى دون العبادة ، ألا تراك قد تحمد نظيرك ولا تعبده ؛ لأن العبادة غاية الطاعة والتقرب بها هو النهاية والغاية ؟ فلما كان كذلك استعمل لفظ (الحمد) لتوسطه مع الغيبة ، فقال (الحمد لله) . ولم يقل لك ، ولما صار إلى العبادة التي هي أقصى أمد الطاعة قال : (إياك نعبد) . فخاطب بالعبادة إصراحا بها ، وتقربا منه (عز اسمه) بالانتهاء إلى محدوده منها .[4]

---

[1] المحتسب ١ / ١٤٥ .

[2] سورة الفاتحة آية (٥) .

[3] سورة الفاتحة الآيتان (١ ، ٢) .

[4] المحتسب ١ / ١٤٦ .

ومنه في آخر السورة قوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ [١] فأصـرح بالخطاب لما ذكر النعمة ثم قال ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ ولم يقل غير الذين غضبت عليهم وذلك أنه موضع تقرب إلى الله بذكر نعمه ، فلما صار الكلام إلى ذكر الغـضب ، قـال (غـير المغضوب عليهم) .... فجاء اللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب ... فأسند النعمة إليه لفظا ، وزوى عنه لفظ الغضب تحسنا ولطفاً . [٢]

فعلة الالتفات عند ابن جني راجعه إلى المعنى أكثر من رجوعها إلى اللفظ ، على حين ذكر علماء العربية أن علة الالتفات لفظية فقط ، وهي اتساع مجاري الكلام ، وشد انتباه السامع يقول الدمنهوري : " ونكتة الالتفات : استجلاب نفس السامع للخطاب ، أي الكلام المخاطب به ؛ لأن النفس مجبولة على حب المتجدد ، فإذا تجدد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه . وهـذه النكتة عامة في جميع أقسام الالتفات " . [٣]

وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت كذا قال الزركشي [٤] والسيوطي [٥] ومـا ذكره ابن جني هو الأولى ؛ لأن العرب راعت جانبي الكلمة معا وهما اللفظ والمعـنى ، وعنايتـهم بالمعنى أقوى من عنايتهم باللفظ . [٦] فالمعاني عندهم أشرف من الألفاظ بل الألفاظ خدم لها . [٧]

وليس لقائل أن يقول : لو حمل الكلام على وجه واحد كان أجود ؛ لأن كلا جيـد [٨] فانظر ــ كما قال ابن جني ــ إلى هذه اللغة الكريمة وشرفها ، وتلاقى هـذه الأغـراض اللطيفـة

---

[١] سورة الفاتحة آية (٧) .

[٢] المحتسب ١ / ١٤٦ .

[٣] حلية اللب المصون على الجوهر المكنون ــ للدمنهوري ص٧٥ .

[٤] البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣١٤ ، ٣٢٥ .

[٥] شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ص ٢٨ ، ٢٩ .

[٦] الخصائص ١ / ١٥١ .

[٧] السابق ١ / ٢١٦ ، ١ / ٣١٣ ، وسر الصناعة ١ / ٢٣٨ .

[٨] المزهر ١ / ٢٠٣ .

وتعطفها ، الأقدام تكاد تطؤها ، والأفهام مع ثقوبها صافحة عنها . [١]

وبذلك يكون ابن جني (رحمه الله) في تناوله لهذه الظاهرة اللغوية ، وإن لم يسمها باسمها الاصطلاحي هو أول من وظفها ذلك التوظيف البلاغي من خلال استقراء سياقها ومقامها ، فعقد يده على لمسات فنية ترشدنا إلى أثر هذه الظاهرة وقيمها البلاغية في التراكيب ، وكأنه يشرع لنا في بحثها منهاجا جديداً ينبغي أن نسير على هداه . كان من أثر ذلك أن ردد الفكر البلاغي صيحة ابن جني، وتبنى نهجه الجديد ، لا في توجيه القراءات فحسب بل في البحث البلاغي الخالص ... وظلت هذه الطريقة التي شرعها ابن جني واتبعها من جاء من بعده كالزمخشري وابن الأثير وغيرهما هي الطريقة المسيطرة على مذهب المتأخرين في بحثهم لظاهرة الالتفات . بخلاف من سبقوه فقد اقتصروا على وصف الظاهرة وبيان عناصرها والتمثيل لها دون ذكر مصطلحها الشائع ، ودون أن يشيروا إلى دواعيها البلاغية ، وكان هذا سمة عامة حكمت تناول العلماء لها في تلك المرحلة المبكرة . [٢]

اللهم فكما ألهمت بإنشائه وأعنت على إنهائه فاجعله نافعا في الدنيا وذخيرة صالحة في الأخرى . إنك نعم المولى ونعم النصير .

وصلى اللهم على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم إلى يوم الدين ،،،

---

[١] المحتسب ١ / ١٤٦ .

[٢] التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية . د / أحمد سعد محمد ٣٣٤ إلى ٣٤١ بتصرف .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الإبدال ــ أبـو الطيـب اللغـوي ــ تـح / عـز الـدين التنـوخي ــ دمـشق ١٣١٠ هـ / ١٩٦١ .
- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول ــ على بن عبد الكـافي السبكي ــ تح / جماعة من العلماء ــ دار الكتب العلمية بيروت ــ ط أولى ١٤٠٤
- أحكام قراءة القرآن الكريم ــ الشيخ / محمود خليل الحـصري ــ المجلـس الأعلـى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ١٤٢٨ / ٢٠٠٧ .
- أساس البلاغة ــ الزمخشري ــ دار صادر ــ بيروت ــ ط أولى ١٩٩٢ .
- أسرار النظام اللغوي عند مصطفى صادق الرافعي ــ د / حامد أمين شـعبان ــ عـالم الكتب ١٩٧٩ .
- الأشباه والنظائر في النحو ــ السيوطي ــ تح / فايز ترحيني ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٤١٧ / ١٩٩٦ .
- أصوات اللغة ــ د / عبد الرحمن أيوب ــ مكتبة الشباب ــ مصر .
- أصوات اللغة العربية ــ د / عيد محمد الطيب ــ مطبعة الأمانة ١٤٠٤ / ١٩٨٣ .
- الأصوات اللغوية د / إبراهيم أنيس ــ الأنجلو ــ ١٩٩٥ .
- أصول السرخسي ــ محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ــ دار المعرفة ــ بيروت
- أصول الشاشي ــ أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت ١٤٠٢.
- أضواء البيان محمد الأمين الشنقيطي تح /مكتب البحوث والدراسات _دار الفكـر _بيروت ١٤١٥/١٩٩٥

- إعراب القراءات الشواذ ــ العكبري ــ تح / محمد السيد عـزوز ــ عـالم الكتـب بيروت ــ ط أولى ١٤١٧ / ١٩٩٦ .
- إعراب القرآن ــ أبو جعفر النحاس ــ تح / زهير غازي زاهد ــ عـالم الكتـب ــ ط ثانية ١٤٠٥ / ١٩٨٥ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ــ ابن خالويه ــ دار المنار ــ ط ثانية ١٤١٧
- الاقتراح في علم أصول النحو ــ السيوطي ــ حيدر أباد الدكن ــ الهند ١٣٥٩ .
- اقتضاء الصراط ــ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ــ تح / محمد حامد الفقي ــ مطبعـة السنة المحمدية ــ القاهرة ــ ط ثانية ١٣٦٩هـ .
- الإيضاح في علل النحو ــ أبو القاسم الزجاجي ــ تح / مازن المبارك ــ مطبعة المـدني ١٣٢٨ / ١٩٥٩ .
- البحر المحيط ــ أبو حيان الأندلـسي ــ دار الفكـر ــ ط ثانيـة ١٤٠٣ / ١٩٨٨ ونسخة أخرى بتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجـود وآخـرين ــ دار الكتـب العلمية ــ بيروت ــ ط أولى ١٤٢٢ / ٢٠٠١ .
- البحر المحيط في أصول الفقه ــ بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ــ تح د / محمـد محمد تامر ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ط أولى ١٤٢١ / ٢٠٠٠ .
- بحوث ومقالات في اللغة ــ د / رمضان عبد التواب ــ الخانجي ــ القاهرة ــ ط ثالثة ١٤١٥ / ١٩٩٥ .
- البرهان في علوم القرآن ــ للإمام بدر الدين الزركشي ــ تح / محمـد أبـو الفـضل إبراهيم ــ دار المعرفة ــ بيروت .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ــ عبد المتعـال الـصعيدي ١٤٢٦ / ٢٠٠٥م .

- البلاغة العربية في ثوبها الجديد ـ د / بكري شيخ أمـين ـ دار العلـم للملايـين ط خامسة ١٩٩٥ .
- البيان والتبين ـ الجاحظ ـ تح / فوزي عطوى ـ دار صعب ـ بيروت .
- تاج العروس من جواهر القاموس ـ محمد مرتضى الزبيدي ـ دار الفكر .
- تاج اللغة وصحاح العربية ـ الجوهري ـ تح / أحمد عبد الغفور عطار ـ دار العلـم للملايين ـ بيروت .
- التبصرة والتذكرة ـ الصيمري ـ تح د / أحمد مصطفى علي الـدين ـ جامعـة أم القرى ـ ط أولى ١٤٠٢ / ١٩٩٢ .
- التبيان في إعراب القرآن ـ العكبري ـ تح / علي محمـد البجـاوي ـ دار إحيـاء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي .
- التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد ـ أبو عمرو الداني ـ تح د / أحمـد عبد التواب الفيومي مكتبة وهبة ط أولى ١٩٩٣ .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ لأبي حيان الأندلسي ـ تح د / حسـن هنداوي دار القلم ـ دمشق ـ ط أولى ١٤١٨ / ١٩٩٧ .
- الترادف في اللغة ـ حاكم مالك لعيبي ـ منشورات وزارة الثقافة والإعلام بـالعراق ١٩٨٠ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك ـ تح د / محمـد كامـل بركـات ـ القاهرة ـ ١٩٦٧ .
- تصحيح الفصيح وشرحه ـ ابن درستويه ـ تح د / محمد بدوي المختون ـ المجلـس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤١٩ / ١٩٩٨ .
- التصريح بمضمون التوضيح ـ الشيخ / خالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية .

- التطور اللغوي مظاهره وعلله قوانينه ـــ د / رمضان عبد التواب ـــ الخانجي ـــ القاهرة ط ثالثة ١٤١٧ / ١٩٩٧ .
- التطور النحوي للغة العرب ـــ براجشتراسر ـــ تعريب د / رمضان عبـــد التـــواب ـــ الخانجي ١٤١٧ / ١٩٩٧ .
- التعريفات ـــ الشريف الجرجاني ـــ تح / إبراهيم الإبياري ـــ دار الكتاب العـــربي ـــ بيروت ط أولى ١٤٠٥ .
- تهذيب اللغة ـــ الأزهري ـــ تح / محمد عوض مرعب ـــ دار إحياء التراث العـــربي ـــ بيروت ـــ ط أولى ٢٠٠١ .
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ـــ د / أحمد سعد محمد ـــ مكتبة الآداب ـــ القاهرة ط ثانية ١٤٢١ / ٢٠٠٠
- التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم ـــ د / صبري متولي ـــ دار غريـــب ـــ القاهرة ١٤١٨ / ١٩٩٨ .
- التوقيف على مهمات التعاريف ـــ محمد عبد الرؤوف المناوي ـــ تح د / محمد رضوان الداية ـــ دار الفكر المعاصر ـــ بيروت ـــ دمشق ـــ ط أولى ١٤١٠هـ .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ـــ القاضي عبد النبي بن عبـــد الرســـول الأحمـــد نكري ـــ تح وتعريب حسن هاني فحص ،دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢١/٢٠٠٠
- الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها ـــ د / أحمد طه سلطان ـــ مطبعة الأمانة ـــ ط أولى ١٤١١ / ١٩٩١ .
- جمهرة الأمثال ـــ أبو هلال العسكري ـــ دار الفكر ـــ بيروت ١٤٠٨ / ١٩٨٨ .
- جمهرة اللغة ـــ ابن دريد تح / رمزي منير بعلبكي ـــ دار العلم للملايين ـــ بيروت ـــ ط / أولى ١٩٨٧م .

- حاشية الشهاب على البيضاوي ــ شهاب الدين الخفاجي ــ دار صادر بيروت .
- الحجة في القراءات السبع ــ ابن خالويه ــ تح / أحمد فريد المزيدي ــ دارالكتب العلمية ــ بيروت ط أولى ١٤٢٠ / ١٩٩٩ .
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ــ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ــ تح / مازن المبارك دار الفكر ــ بيروت ط أولى ١٤١١ .
- حلية اللب المصون على الجوهر المكنون ــ الدمنهوري .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ــ عبد القادر بن عمر البغدادي ــ تح / عبد السلام هارون ، الخانجي ١٤٠٠ / ١٩٨١ .
- الخصائص ــ ابن جني تح / محمد علي النجار ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ط ثالثة ــ ١٤٠٦ / ١٩٨٦ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ــ السمين الحلبي ــ تح الشيخ / علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت ــ ط أولى ١٤١٤ / ١٩٩٤ .
- دراسات في فقه اللغة ــ د / صبحي الصالح ــ دار العلم للملايين ط ثانية عشر ١٩٨٩ .
- دراسات في فقه اللغة ــ د / محمد الأنطاكي ــ دار الشرق العربي ــ ط رابعة .
- درة الغواص في أوهام الخواص ــ القاسم بن علي الحريري ــ تح / عرفات مطرجي مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ــ ط أولى ١٤١٨ / ١٩٩٨ .
- دقائق العربية جامع أسرار اللغة وخصائصها ــ الأمير أمين آل ناصر الدين ــ مكتبة لبنان ــ بيروت ط ثالثة ١٩٨٦ .
- دلالة الألفاظ د / إبراهيم أنيس ــ الأنجلو ١٩٩٧ .
- ديوان الأدب ــ إسحاق بن إبراهيم الفارابي ــ تح د / أحمد مختار عمر ــ الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤ / ١٩٧٤ .

- ديوان الحطيئة دار صادر ــ بيروت ــ ١٩٦٧م.
- ديوان الشماخ بن ضرار تح / صلاح الدين الهادي ــ دار المعارف مصر.
- ديوان الطرماح بن حكيم تــح د/ عــزة حــسن ــ دار الــشرق العــربي ط ثانيــة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
- ديوان الفرزدق دار بيروت للطباعة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ديوان الهذليين ــ دار الكتب المصرية ــ ١٩٥٠ .
- ديوان جرير تح د/ نعمان محمد أمين طه ــ دار المعارف مصر .
- ديوان لبيد ــ تح د / إحسان عباس ــ الكويت ١٩٦٢ .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ــ مكي بن أبي طالب ــ تــح د / أحمــد حسن ــ دار الكتب العربية .
- روضة الناظر ــ عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ــ تح د / عبد العزيز عبد الرحمن سعيد ــ نشر جامعة الإمام محمد بن سعود ــ الرياض ــ ط ثانية ١٣٩٩ .
- سر الصناعة ــ ابن جني ــ تح / أحمد فريد أحمد ــ المكتبة التوفيقية ــ مصر .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ تح / محمد محــي الــدين عبــد الحميــد ــ القاهرة ١٩٧٥ .
- سنن ابن ماجه ـل / محمد بن يزيد القزويني ـ تح /محمد فــؤاد عبــدالباقي ـ دار الفكر ـ بيروت
- شرح الأشموني ــ تح / محمد محي الدين عبد الحميد ــ مطبعــة الــسعادة ــ ط أولى ١٣٧٥ / ١٩٥٥ .

- شرح المفصل ــ ابن يعيش عالم الكتب ــ بيروت .
- شرح شافية ابن الحاجب ــ رضي الدين الاستراباذي ــ تح / محمد نور الحسن وآخرين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٩٧٥ .
- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ــ السيوطي مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.
- الصاحبي ــ أحمد بن فارس ــ تح / السيد أحمد صقر ــ دار إحياء الكتب العربية .
- طبقات فحول الشعراء ــ محمد بن سلام الجمحي ــ تح / محمود محمد شاكر ــ دار المدني .
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ــ يحيى بن حمزة العلوي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ــ د / أحمد عبد المجيد هريدي ــ مكتبة الزهراء ــ القاهرة .
- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ــ د / صاحب أبو جناح ــ دار الفكر ــ عمان ــ الأردن ط أولى ١٤١٩ / ١٩٩٩ .
- العربية دراسات في اللغة الأساليب ــ يوهان فك ــ ترجمة د / رمضان عبد التواب الخانجي ١٤٠٠ / ١٩٨٠ .
- العقد الفريد ــ ابن عبد ربه ــ تح / أحمد أمين وآخرين ــ القاهرة ١٩٤٨ .
- علل التثنية ــ ابن جني ــ تح د / صبيح التميمي ــ مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣ / ١٩٩٢ .
- علل النحو ــ أبو الحسن الوراق ــ تح / محمود محمد محمود نصار ــ دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤٢٢ / ٢٠٠٢ .

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ـ د / محمود السعران ـ دار النهضة العربية .
- علم اللغة بين القديم والحديث ـ د / عبد الغفار هلال ـ مطبعة الجبلاوي ـ ط ثانية ١٤٠٦ / ١٩٨٦ .
- العين ـ الخليل بن أحمد ـ تح د / عبد الله درويش ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٨٦ / ١٩٦٧ .
- غريب الحديث ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي ـ تح د / سليمان إبراهيم محمد العايد ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ط أولى ١٤٠٥ .
- الفائق في غريب الحديث والأثر ـ الزمخشري ـ تح / علي محمد البجاوي ـ وآخرين ط عيسى الحلبي ١٩٤٨ .
- فتح الوصيد في شرح القصيد ـ علم الدين السخاوي ـ دار الكتب المصرية ـ تفسير تيمور ـ ٢٥٥ فيلم ٢٥٦٧٤ ، ورقم ب ٢١٤٢ ، فيلم ٢١٣١٢ ، وفيلم ٢٩٥٠
- الفصحى لغة القرآن ـ د / أنور الجندي دار الكتاب اللبناني ـ دار الكتاب المصري .
- الفصحى ولهجاتها دارسة تاريخية مقارنة ـ د / عبد الفتاح البركاوي ١٩٨٢ .
- الفصول في الأصول ـ أحمد بن علي الرازي الجصاص ـ تح د / عجيل جاسم النشمي ـ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ الكويت ـ ط أولى ١٤٠٥ .
- فصول في فقه العربية ـ د / رمضان عبد التواب ـ الخانجي ـ ط ثالثة ١٤١٥ / ١٩٩٤
- فضل العربية ووجوب تعلمها على المسلمين ـ أبو عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان دار العلوم الإسلامية ـ القاهرة ١٤٠٩ / ١٩٨٩ .
- فقه اللغة ـ د / علي عبد الواحد وافي ـ دار نهضة مصر ـ ط أولى .

- فقه اللغة وسر العربية ــ الثعالبي ــ مطبعة الاستقامة ــ القاهرة .
- الفقيه والمتفقه ــ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ــ تح / أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي ــ دار ابن الجوزي ــ السعودية ط ثانية ١٤٢١ .
- في اللهجات العربية ــ د / إبراهيم أنيس ــ الأنجلو ــ ط ثانية ١٩٩٠ .
- القاموس المحيط ــ الفيروز آبادي ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧ / ١٩٧٧
- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ــ د / عبد العال سالم مكرم ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط ثانية ١٤١٧ / ١٩٩٦ .
- القراءات واللهجات ــ عبد الوهاب حمودة ــ مكتبة النهضة العربية ــ الرياض ــ ط أولى ١٣٦٨ / ١٩٤٨ .
- القلب والإبدال ــ ابن السكيت ــ تح د / حسين محمد شرف ــ الهيئة العامة للكتاب ١٣٩٨ / ١٩٧٨ .
- قواطع الأدلة في الأصول ــ أبو المظفر السمعاني ــ تح / محمد حسن محمد حسن الشافعي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ١٤١٨ / ١٩٩٧ .
- الكامل في اللغة والأدب ــ المبرد ــ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ــ والسيد شحاته القاهرة ١٩٥٦ .
- الكتاب ــ سيبويه ــ تح / عبد السلام هارون ــ دار الجيل ــ ط أولى .
- الكشاف ــ الزمخشري ــ القاهرة ١٩٤٨ .
- الكشف عن أحكام الوقف والوصل د / محمد سالم محيسن ــ دار الجيل ــ بيروت ط أولى ١٤١٢ / ١٩٩٢ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ــ مكي بن أبي طالب ــ مؤسسة الرسالة
- الكليات ــ أبو البقاء الكفوي ــ تح / عدنان درويش ، ومحمد المصري ــ مؤسسة

الرسالة بيروت ١٤١٩ / ١٩٩٨ .

- كنز الوصول إلى معرفة الأصول ــ على بـن محمـد البـزدوى ــ مطبعـة جاويـد بريس ــ كراتشي .
- لسـان العرب ــ ابن منظور ــ دار الحديث ــ القاهرة .
- اللغة ــ فندريس ــ ترجمة / عبد الحميد الدواخلي ، / محمد القصاص ، طبعـة لجنـة البيان العربي ١٩٥٠ .
- اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم ــ د / عبد العال سالم مكرم ــ عالم الكتـب ــ القاهرة ط أولى ١٤١٥ / ١٩٩٥ .
- لغة تميم ــ د / ضاحي عبد البـاقي ــ الهيئـة العامـة لـشئون المطـابع الأميريـة ١٤٠٥ / ١٩٨٥ .
- لغة قريش ــ مختار الغوث ــ دار المعراج الدولية ــ ط أولى ١٤١٨ / ١٩٩٧ .
- لغة هذيل ــ د / عبد الجواد الطيب .
- لهجات العرب دراسة تحليلية ــ د / محمد عبد الحفيظ العريان ــ مطبعة أبنـاء وهبـه حسان ــ ط أولى ١٤١٢ / ١٩٩١ .
- اللهجات العربية في التراث ــ د / أحمد علم الدين الجندي ــ الدار العربية للكتاب ــ طرابلس .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،د / عبده الراجحي ــ دار المعرفة الإسكندرية
- اللهجات العربية نشأة وتطورا ــ د / عبد الغفار هـلال ــ مكتبـة وهبـة ط ثانيـة ١٤١٤/١٩٩٣ .
- اللهجات العربية وامتدادها إلى العصر الحاضر ــ د / عيد الطيب ١٤١٥ / ١٩٩٤
- اللهجات وأسلوب دراستها ــ د / أنيس فريحة ــ دار الجيـل ــ بـيروت ــ ط أولى

١٤٠٩ / ١٩٨٩ .

- لهجة ربيعة دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث ـــ د / عبـد الهـادي السـلمون ١٤١٧ / ١٩٩٧ .
- ليس في كلام العرب ـــ ابن خالويه ـــ تح / أحمد عبد الغفـور عطـار ـــ دار العلـم للملايين ـــ ط ثانية .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ـــ ابن الأثير ـــ تح / محمد محي الـدين عبـد الحميد ، المكتبة العصرية ـــ بيروت ١٩٩٥ .
- مجالس ثعلب ـــ تح / عبد السلام هارون ـــ القاهرة ١٩٦٠ .
- المحتسب ـــ ابن جني ـــ تح / علي الجندي ناصف ، وعبد الفتاح شلبي ـــ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ـــ ١٤١٤ / ١٩٩٤ .
- المحصول في علم الأصول ـــ محمد بن عمر بن الحسين الرازي ـــ تح / طه جابر فياض نشر جامعة الإمام محمد بن سعود ـــ الرياض ـــ ط أولى ١٤٠٠
- المحكم ـــ ابن سيدة ـــ تح / عبد الحميد هنداوي ـــ دار الكتب العلميـة بـيروت ط أولى ٢٠٠٠ .
- المختصر في شواذ القرآن ـــ ابن خالويه ـــ مكتبة المتنبي القاهرة .
- المخصص ـــ ابن سيده ـــ المكتب التجاري ـــ بيروت .
- مدخل إلى فقه اللغة د / محمد أحمد قدور ـــ دار الفكر المعاصر ـــ بـيروت ـــ ط أولى ١٤١٣ / ١٩٩٣ .
- مروج الذهب ـــ المسعودي ـــ القاهرة ١٢٨٣هـ .
- المزهر ـــ السيوطي تح / محمد جاد المولى وآخرين ـــ المكتبـة العـصرية ـــ بـيروت ١٤٠٨ / ١٩٨٧ .

- مشكل إعراب القرآن ـ مكى بن أبي طالب ـتح / د ـ حاتم صالح الـضامن ـ دار الفكر ـ بيروت.
- مشكلات حياتنا اللغوية ـ أمين الخولي ـ دار المعرفة ـ ط ثانية ١٩٦٥ .
- معاني القراءات ـ الأزهري ـ تح د / عيد مصطفى درويش ، د / عوض بـن حمـد القوزي ـ دار المعارف ط أولى ١٤١٢ / ١٩٩١ .
- معاني القرآن للفراء ـ تح / محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- مقاييس اللغة ـ ابن فارس ـ تح / عبد السلام هارون ـ دار الجيـل ـ بـيروت ط ثانية ١٤٢٠ / ١٩٩٩ .
- المقتضب ـ المبرد ـ تح / محمد عبد الخالق عضيمه ـ وزارة الأوقاف ـ لجنة إحيـاء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٣٩٩ .
- مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ـ د / عبد الفتاح البركاوي .
- مميزات لغات العرب ـ حفني ناصف ـ القاهرة ١٩٥٧ .
- من أسرار القرآن ـ د / علي محمد حـسن العمـاري ـ مكتبـة وهبـة ـ ط أولى ١٤٢١ / ٢٠٠١ .
- من أسرار اللغة ـ د / إبراهيم أنيس ـ الأنجلو ـ ط سابعة ١٩٩٤ .
- مناهج البحث في اللغة ـ د / تمام حسان ـ الأنجلو المصرية ١٩٩٠ .
- المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني ـ تح / أحمد عبد القادر عطـا دار الكتب العلمية ـ بيروت ط أولى ١٤١٩ / ١٩٩٩ .
- المولد في العربية ـ د / حلمي خليل ـ دار النهـضة العربيـة ـ بـيروت ط ثانيـة ١٤٠٥/ ١٩٨٥ .
- النحو العربي ـ د / مازن المبارك ـ ط ثالثة ١٣٩١ ـ ١٩٧١ .

- النحو الوافي ــ عباس حسن ــ دار المعارف ــ مصر ط رابعة .
- النشر في القراءات العشر ــ ابن الجزري ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
- نظرات في دلالة الألفاظ ــ د / عبد الحميد أبو سكين ــ مطبعة الأمانة ١٤٠٤ / ١٩٨٤ .
- نهاية القول المفيد في علم التجويد ــ الشيخ محمد / مكي نصر ــ طبعة مصطفى البابي الحلبي ــ ١٣٤٩هـ
- النهاية في غريب الحديث والأثر ــ ابن الأثير ــ بدون .
- النوادر في اللغة ــ أبو زيد الأنصاري تح د / محمد عبد القادر أحمد ــ دار الشروق ــ بيروت ط أولى ١٤٠١ / ١٩٨١ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ السيوطي ــ تح / عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة التوفيقية ــ مصر .

المخطوطات والرسائل العلمية والدوريات :

- الأصول والأقسام النحوية في ضوء علم اللغة الحديث ــ دوكوري ماسيري ــ رسالة ماجستير بإشراف د / عبد الهادي السلمون ــ الجامعة الإسلامية ــ المدينة المنورة ١٤٢٢ / ٢٠٠٢م .
- مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ــ العدد السادس والعشرون ٢٠٠٧م .
- مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ العدد الثامن ١٤١٠ / ١٩٩٠ .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ــ إبراهيم بن محمد الصفاقسي ــ تح / عبد العزيز أحمد محمد إسماعيل ــ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية في القاهرة برقم ١٢٧٨ سنة ١٩٧٨ .
- المفصل في شرح المفصل ــ علم الدين السخاوي ــ تح / محمود محمد السيد الدريني رسالة دكتوراه ــ المكتبة المركزية جامعة الأزهر برقم ٣٣١١